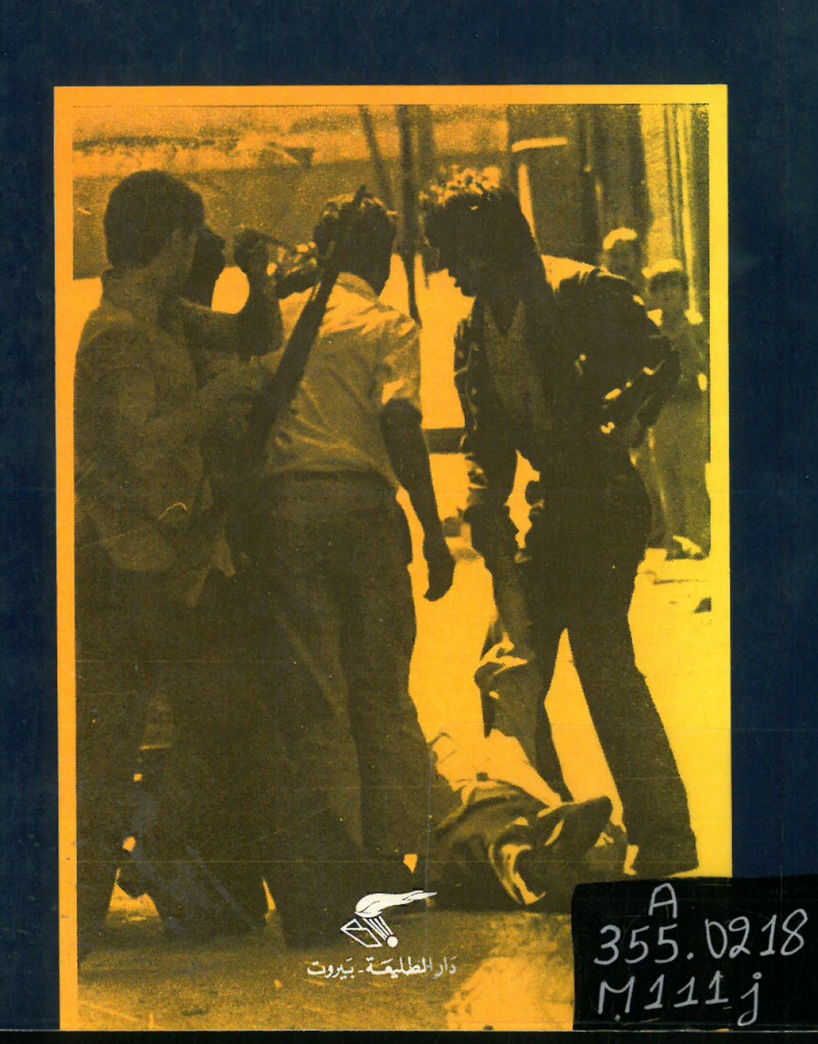
د. فردريك معتوق

جُذورُ الحَربِ الأهليّة

لبنان - قبرص - الصّومال - البوسْنة



دار المطليعة - بيروت

للمؤلف أيضاً:

- مشاهد عاشوراء في النبطية، عاصمة جبل عامل (جنوب لبنان)، منشورات مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، ١٩٧٤.
- تطوّر علم اجتماع المعرفة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢.
- مسرح العمّال المهاجرين في فرنسا، مجد، بيروت، ١٩٨٤.
- تنوّع ثقافي، لا تعدّدية ثقافية، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٥.
- منهجيّة العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب، مجد، بيروت، ١٩٨٥.
- العادات والتقاليد الشعبية اللبنانية، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٦.
- تطوّر الفكر السوسيولوجي العربي، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٨٨.
- المعرفة، المجتمع والتاريخ، منشورات جرّوس، طرابلس، ١٩٩١.
- معجم العلوم الاجتماعية، (عربي - فرنسي - إنكليزي)، سلسلة أكاديميا، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣.
- *Les contradictions de la sociologie arabe*, éd. L'Harmattan, Paris, 1992.

د. فردريك معتوق

جذور الحرب الأهليّة

لبنان - قبرص - الصومال - البوسنة

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ لبنان
ص. ب ١٨١٣ ـ ١٦
تلفون ٣٠٩٤٧٠/ ٣١٤٦٥٩

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ١٩٩٤

إهداء

إلى أطفال لبنان،
وإلى إبني جان ـ ميشال

مقدمة

آخر الحروب الأهلية التي نشبت في الغرب كانت الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) التي حدثت منذ أكثر من نصف قرن.

في ظل الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بدأت براكين الحروب الأهلية تنفجر الواحد تلو الآخر، في العالم الثالث، برعاية سياسية وعسكرية أميركية وسوفياتية. والحرب الأهلية الأنغولية التي لم تنتهِ فصولها بعد تشكّل أبرز تجلّياتها. بالطبع لن ننسى الحروب الأهلية الكمبودية واللبنانية والقبرصية والسلفادورية والنيكاراغوية التي اندرجت كلها في هذا السياق الحربي الأهلي البارد.

أما بعد عقد اتفاقية مالطا وبعد توقّف الحرب الباردة بين الجبارين وانهزام أحدهما سياسياً، فقد دخلت شعوب الأراضي كافة في ما سُمّي بالنظام العالمي الجديد؛ فازدادت الحروب الأهلية حدّة وبدأت تنفجر بوتيرةٍ أسرع من ذي قبل. وحصة الأسد في المصائب كانت، كما في زمن الحرب الباردة، من نصيب العالم الثالث وحتى الرابع، الشديد البؤس، في أفريقيا، مع الحرب الأهلية الصومالية.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن العالمين الثالث والرابع قادمان على مزيد من الحروب الأهلية في ظلّ غياب نظام إقتصادي عالمي جديد وفي ظلّ ارتهان منظمة الأمم المتحدة لإرادة الولايات المتحدة الأميركية دون سواها من الأطراف السياسية الدولية. فالأزمات الاقتصادية التي تحصل في الغرب يوازيها، في العالم الثالث، مآزق إقتصادية بكل

معنى الكلمة. فكيف تخرج، على سبيل المثال، الجزائر من الحالة الإقتصادية المتردّية التي انزلقت فيها ودخلها القومي العام الحالي يبلغ ١٢ بليون دولار سنوياً (من عائدات النفط والغاز) بينما تبلغ فوائد ديونها الخارجية ٨ بلايين دولار سنوياً؟ فهل تكفي ٤ بلايين دولار سنوياً لتغذية نفقات القطاع العام وللاهتمام بالمشاريع العامة وتطوير البلاد اقتصادياً وعمرانياً، علماً أن عدد سكان الجزائر يفوق حالياً ٢٥ مليون نسمة؟

العالم الثالث «محشور» إقتصادياً والجبّار الأميركي يعتمد، أكثر من أيّ وقت آخر، على ضعف أخصامه وعلى تناقضاتهم الداخلية، خاصةً في العالم الثالث حيث المشاكل الإجتماعية هي أيضاً إقتصادية وسياسية. لذلك، عندما تبلغ المشاكل حدّاً لا يُطاق في الداخل، ينفجر الصراع ويقوم الأطراف الخارجيون، الإقليميون، ولكن برعاية أميركية، بإدارة هذا الصراع وبإبقائه في نفق متعرّج ولكن ضمن السقف السياسي المحدّد، لا خروج منه ولا دخول إليه إلّا من خلال بوّابات الراعي الأكبر.

يحصل انتداب سلطات الراعي الأكبر تارةً باتجاه طرف إقليمي نافذ (المجموعة الأوروبية بالنسبة إلى الجزائر مثلاً) وتارةً أخرى باتجاه طرف معنوي وسياسي دولي (منظمة الأمم المتحدة بالنسبة إلى الصومال مثلاً) وطوراً باتجاه طرف إقليمي وطرف دولي معاً (المجموعة الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة بالنسبة إلى البوسنة مثلاً).

ولكن، في الحالات كافة، رعاية الأمور تأتي، نظرياً وعملياً، على شكل رعاية مآزق. فاللعبة مغلقة والمصائر معروفة مسبقاً والحرب الأهلية لن تُخرِج البلاد من المشاكل التي تعاني منها بل ستوقعها في مشاكل أكبر وأعظم.

موقع العالم الثالث صعب جداً في هذه المعادلة الجديدة، أكثر من الوضع الذي كان محصوراً فيه هذا العالم الثالث نفسه إبّان صراع الجبّارين البارد، قبل ١٩٩٠. فاليوم ترتدي الحرب الأهلية، في منظور السياسة الأميركية الدولية، طابعاً قمعياً بحتاً. ذلك أن المنظور الإيديولوجي الذي شكّل وقود الحرب الأهلية أيام الحرب الباردة سقط وتماهت آثاره.

فالولايات المتحدة الأميركية تقمع العراق مثلاً باللجوء إلى تهديده بالحرب الأهلية، وتقمع الصومال بالحرب الأهلية المباشرة، للسيطرة على القرن الإفريقي البالغ الأهمية في استراتيجيا الطاقة النفطية في العالم. لا مشاكل إيديولوجية فعلية مع هذه البلدان التي تطمح كلها إلى الالتزام بالنهج الإقتصادي الليبرالي. المشكلة الوحيدة بينها وبين الجبّار الأميركي هي من طبيعة سياسية. وقمعها هو يتمّ مباشرةً وبالحرب الأهلية، بإدارتها والسهر على بقائها مشتعلة وفي عدم معالجتها أو التخلّص من ذيولها.

حتى أن التهديد والقمع أصبحا وقحين. فلا التفاف على الموضوع ولا تمييع للمسؤوليات ولا تنصّل من الدور الفاعل، كما كان يحصل إبّان الحرب الباردة، بل تهديد مباشر بإشعال نار الحرب الأهلية. فالنظام العالمي الجديد يقوم على إشعال الحرائق أينما يرى راعيه الأمر مناسباً له. وحقل الحرائق الأسهل هو العالم الثالث الذي لم يتمّ ترويضه بعد بشكل كافٍ، نظراً لتشابك بناه الاجتماعية والمعرفية.

أما ما يتضمّنه هذا الكتاب فهو مقاربة سوسيولوجية للحروب الأهلية بصفة عامة، مع التركيز على تلك التي تطال الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل خاص. فمعرفة جذورها ومساراتها ستساعدنا على فهم الحروب التي تشتعل (في الجزائر ومصر مثلاً) والتي سوف تشتعل في العالمين الثالث والرابع.

لا تشبه الحروب الأهلية بعضها، في مساراتها السياسية، لكن آلياتها الإيديولوجية والعسكرية جدّ متقاربة. ويحاول هذا الكتاب تحليل هذه الآليات والوقوف عند أبرز تجلياتها كما هي حاصلة على أرض الواقع، في تجارب ظاهرياً مختلفة وجوهرياً متصلة.

سرعل (شمال لبنان)،
كانون الثاني ١٩٩٤

الفصل الأول

ثوابت الحرب الأهلية

كان المفكّر الفرنسي كلود ـ هنري دوسان سيمون (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) قد اعتبر في كتابه **دليل الصناعيين** الصادر عام ١٨٢٣، أن الحروب سوف تتراجع مع تقدم الصناعة والمكننة في العالم، قائلاً: «الصناعة هي عدوّ الحرب، وكلما تقدمنا في القيمة الصناعية خسرنا في المقابل القيمة الحربية».

لم تصحّ نظرية هذا الفيلسوف الفرنسي، بل إن الحرب، كنزعة بشرية سياسية، قد طوّعت الصناعة وأدخلتها وأدخلت تقنياتها في استراتيجيات السيطرة المختلفة عبر العالم.

فكلما تقدّمنا في القرنين التاسع عشر والعشرين لاحظنا أن الحرب هي من ثوابت الحضارة البشرية. فإذا لم تقم المجتمعات دائماً بإنتاجها، ظلّت على استعداد شبه دائم لتبنيها مع اشتداد قرع الطبول. ولا تنفع مآسي الحروب الماضية وفظاعاتها في تلافي الحروب الجديدة. بل إن قطار الحرب يسير في البشرية من جيل إلى جيل ومن زمن إلى زمن، بغير توقف.

والقرن العشرون الذي رأى فيه الكثيرون من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسيين خلال القرن التاسع عشر قرن نهاية الأزمات، ينقشع اليوم أمامنا في مظهر قرن الاكتشافات الكبيرة وقرن النزاعات الكبيرة على حدّ سواء. فالأشكال القديمة للحرب اتخذت خلال القرن العشرين تسميات جديدة وأُخرجت بسيناريوات جديدة. غير أن النسيج الإنساني لجميع نزاعات القرن العشرين لم يختلف كثيراً عمّا كان عليه في السابق. فالبشرية لم تخرج، على رغم التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي الذي حققته، من دائرة الحرب المغلقة.

فلو أخضعنا الأمور الحربية الخاصة بقرننا لمطالعة الجنرال فون كلاوسفيتس، منظّر الحروب الأوروبية خلال القرن الماضي، أو لمطالعة العلاّمة ابن خلدون، مراقب غزو برابرة تيمورلنك مطلع القرن الخامس عشر، لما استغربناها. ذلك أن ثوابت العنف الحربي قد تكررت عبر القرون.

والمجال الأكثر دلالة على التكرار هذا، هو ما نطلق عليه اليوم تسمية الحروب الأهلية، أو تلطيفاً النزاعات الأهلية والداخلية. فالعنف البشري يجد تجلياته الأوضح في هذا الشكل السياسي من الصراعات المسلّحة لدى الكثير من الشعوب. صحيح أن لكل حرب أهلية نكهتها الخاصة، لكن الآليات التي تقوم عليها هذه الحروب ـ أينما وقعت ـ هي واحدة كما سنرى.

فالمعادلة الأساسية التي تطرحها عادة الحرب الأهلية معادلة مثلّثة الزوايا. من ناحية أولى هناك الدولة (وقد تكون قديمة قائمة على البطش، أو ضعيفة قائمة على الديموقراطية البسيطة، لكنها بالضرورة وفي جميع الأحوال دولة وفاقية، قائمة على اتفاق نصّي أو دستوري أو حتى شفهي بين جماعاتها الأساسية). ومن ناحية ثانية هناك معارضة مسلحة وميليشيات (تقوم ضمن الدولة ولكن ضدها، على أساس أنها تجمّعات سياسية وحزبية متمايز بعضها عن بعض بإيديولوجيته العدوانية). ومن ناحية ثالثة هناك المجتمع المدني (الذي قد يصبح، بفعل الحرب والتقسيم الجغرافي لمناطق النفوذ العسكري، مجتمعات مدنية تجمع بينها نظرة واحدة إلى أصحاب المشروع التسلّطي وإلى أمور حياتها اليومية).

تقوم الحرب الأهلية على هذه القاعدة الثلاثية على وجه العموم، علماً أن طبيعة كل عنصر من عناصرها قد لا تتكرر هي ذاتها في النماذج كافة. فالدولة هنا ديكتاتورية وهناك شبه ديموقراطية، الخ. والأحزاب المسلحة تختلف في ما بينها ومن بلد إلى آخر بحسب التلوين الإيديولوجي الذي يوجّه ممارساتها. أما المجتمع المدني فتكوينه المعرفي يختلف من بلد إلى آخر ووعيه يتمحور بشكل خاص في كل تجربة من التجارب.

١ ـ من الإقتصادي إلى الإيديولوجي

إن العنصر الإيديولوجي، لا العنصر الاقتصادي، هو الذي يتصدّر قائمة

الثوابت في النزاعات البشرية، كما يلاحظ مايكل مان[١]. فمن دون إيديولوجيا حرب لا وجود للحرب.

فالحرب الأهلية تقوم على إيديولوجيا التخاصم النضالي. ومن دون هذا الشكل من التخاصم لا يمكن للحرب الوقوف على رجليها فترة طويلة، ولا حتى الدخول إلى السيلان الإجتماعي ومنه إلى أعماق هواجس الجماعات التي يفترض بها أن تكون متقاتلة.

صحيح أن المصالح الإقتصادية قد تكون المحرك الحقيقي للنزاعات الأهلية، كما في النموذجين الأميركي واللبناني، لكن الخلاف في المصالح الإقتصادية لا يصبح، فعلياً، متفجراً إلا بعد اقترانه بالخلاف الإيديولوجي.

فخلاف المصالح الذي فرّق لمدة طويلة بين ولايات الجنوب السبع وبين ولايات الشمال في الولايات المتحدة الأميركية، والذي تسبّب في اندلاع الحرب الأهلية الأميركية المعروفة بحرب الانفصال (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) يغرس جذوره في الصراع الإقتصادي الذي استمر لأكثر من ثمانين عاماً بين ولايات الجنوب الزراعية (المنتجة للقطن والسكّر والتبغ) وبين ولايات الشمال الصناعية (الحاضنة للصناعات التحويلية الكبرى في البلاد). حتى إنه يُذكر أن الخلاف كان قد ظهر إلى النور عام ١٧٧٦، عند الإعلان عن وثيقة الاستقلال الأولى الشهيرة، حيث إنّ ولايات الجنوب الزراعية والغنية كانت تخشى المراسيم الفيدرالية المتتالية التي كان يزداد ازدهار الشمال على أساسها ويزداد ارتباط الجنوب به من خلال إنشاء مصرف الولايات المتحدة الفيدرالي وتطبيق الرسوم الجمركية الفيديرالية التي كانت تستهدف الجنوب أكثر من الشمال، كونه أكثر لجوءاً إلى الاستيراد منه إلى التصدير، الخ.

هكذا فإن الصراع الإقتصادي الأميركي كان بالتالي مفتوحاً على الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية منذ عقود عدة. لكنه لم يتحول نزاعاً إجتماعياً وأهلياً إلا بعدما التصقت به إيديولوجيا التخاصم النضالي. وشرارة هذه

---

(١) Michael MANN, *The Sources of Social Power, from the Beginning to 1760 A.C.* U.K., Cambridge Univ. Press, 5th edition, 1992.

الإيديولوجيا اندلعت مع انتخاب الرئيس ابراهام لينكولن، في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٠، على أساس برنامج سياسي يرتكز أساساً على إزالة العبودية من النظام السياسي والمدني الأميركي.

فالصراع الأميركي لم يتحول حرباً أهلية مسلّحة ودموية إلا بعدما وجد لنفسه إيديولوجيا حربية. ففي خندق الجنوب وقف مناصرو نظام العبودية وفي خندق الشمال وقف محاربو نظام العبودية هذا. ومع تركيز إيديولوجيا التخاصم النضالي بدأت الحرب فعلياً في النفوس وعلى الأرض معاً.

في النموذج اللبناني (١٩٧٥ - ١٩٧٦ بشكل خاص) يمكننا أن نلاحظ اللجوء إلى تأسيس عنفي مشابه. فكلنا يذكر كيف أن الشارع الإسلامي كان يندد بامتيازات المسيحيين الإقتصادية منذ زمن الانتداب الفرنسي، وكيف أنه لم يكن يترك مناسبة إلّا ويرفع شعار الغبن. وبقي المطلب الإقتصادي عنواناً للعمل السياسي المعارض في لبنان لمدة تفوق الخمسين سنة: يرفع الشارع المسلم شعار الغبن ويرد الشارع المسيحي بأن لا امتيازات فعلية للمسيحيين. ولم تقم الحرب الأهلية على رغم ذلك.

فشرارة الحرب الفعلية كانت إيديولوجية، إذ عندما أعلن الشارع الإسلامي في لبنان تضامنه مع «القضية الفلسطينية» على إثر حادثة عين الرمانة في ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٧٥، وعندما وقف الشارع المسيحي في لبنان ضد هذه «القضية»، بدأت فعلاً الحرب الأهلية. انقسم أهل البلاد إلى «مع الفلسطينيين» و«ضد الفلسطينيين» وحينذاك وجدت الأرضية الإيديولوجية للصراع الإقتصادي - الإجتماعي المزمن بين جماعات البلد الواحد، فتفجر الصراع الأهلي على صعيد واسع عندما تمّ ربط الاقتصادي بالإيديولوجي، وليس قبل ذلك.

شكّل تجذّر الولاءات الإيديولوجية في النموذج الإسباني (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، كما في النموذجين الأميركي واللبناني، الشرط الأساسي لاندلاع الحرب الأهلية. فالغبن الاجتماعي والإقتصادي الحاصل في مناطق كتالونيا والباسك قديم ومعروف. ولكن الأمر لم يكن، طوال قرون، ليتسبّب في حرب أهلية. فقد اندلعت الحرب عندما تبوأ الجمهوريون السلطة في البلاد

وعندما رفعوا شعاراتهم الديموقراطية المعادية للفاشية، في حين كان أنصار فرانكو يرفعون شعارات مؤيدة للفاشية المتصاعدة في أوروبا في ذلك الحين.

أقلعت بذلك الحرب الأهلية الإسبانية من أرضية الخلاف الإيديولوجي الحاد، علماً أن مطلبها الإقتصادي كان قد سبق المطلب الإيديولوجي بقرون عدة، لكن عملية التفجير لم تحصل إلّا عندما اقترن الإقتصادي، مرة أخرى في تاريخ الحروب الأهلية، بالإيديولوجي.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الصياغة الخاصة بكل مطلب إيديولوجي تختلف عناصرها في كل واحد من النماذج: في النموذج الأميركي يغلب الثنائي عبودي/ معاد للعبودية، في النموذج اللبناني يغلب الثنائي فلسطيني/ معاد للفلسطيني، وفي النموذج الإسباني الثنائي فاشي/ معاد للفاشية.

وتكررت المعادلة ولم تتكرر العناصر، إذ يمكن لوضعية التخاصم أن تتخذ أشكالاً مختلفة وأن تبقى قوية في كل مرة. فالمهم هو استجابتها للمطلب العام الراهن وليس لنماذج جامدة وثابتة. وما يحرك إيديولوجيا ما في عقد محدد قد لا يحرّك هذه الإيديولوجيا بعد عقد من الزمن حيث تكون قد تغيّرت المعايير. فالقضية الفلسطينية، على سبيل المثال، التي كانت هي القضية بالنسبة لقسم من الشعب اللبناني في السبعينات لم تعد في التسعينات كما كانت عليه بالنسبة إلى هذا الشعب نفسه. ووضعية الفاشي والمعادي للفاشية لم تعد تعني شيئاً بالنسبة إلى الإسبانيين اليوم.

فكل زمن يفرز إيديولوجياته الخاصة. وعلى حد تعبير كارل مانهايم: للإيديولوجيا أن تتحول إلى طوبى جديدة أو أن تتحجر وتموت، حيث أنَّ زمن الأفكار، كزمن منتجيها، زمن نسبي ومحدد.

ونلاحظ أيضاً الظاهرة نفسها في كيفية اندلاع الحرب الأهلية اليوغوسلافية مؤخراً، حيث يأتي العنصر الاقتصادي في المرتبة الثانية بالنسبة إلى العنصر الإيديولوجي.

فعندما مات الماريشال تيتو عام ١٩٨٠، كان الدين الخارجي اليوغوسلافي قد بلغ ١٨ بليوناً من الدولارات، والعجز في الميزان التجاري الخارجي كان يبلغ

حينذاك أيضاً ثلاثة بلايين دولار. أما معدل النمو الإقتصادي فكان قد بلغ مستوى الصفر.

لكن هذا الوضع الاقتصادي المأسوي لم يكن كافياً لإشعال الحرب الأهلية علماً أن العديد من المراقبين السياسيين الأوروبيين كانوا قد تنبأوا باندلاعها في يوغوسلافيا لمجرد وفاة الماريشال تيتو.

لم يبدأ نضوج الحرب الأهلية الفعلي إلا بعد ست سنوات من تاريخ وفاة تيتو مع وضع المذكرة الإيديولوجية الصربية الأولى، ولم تشتعل الحرب فعلياً إلّا بعد عشر سنوات، أي في عام ١٩٩٠.

ما هي هذه المذكرة؟ هي وثيقة وضعها صربيون للتنظير للحرب ضد الأثنيات الأخرى. حول هذه المذكرة يقول لنا ميخائيل تشيرنوبرنيا، وهو وزير سابق للتصميم في الجمهورية الصربية، يقطن حالياً في بريطانيا، ما يأتي:

المرحلة الأولى لنهوض الوعي القومي الصربي بدأت مع قيام تجمع من المثقفين الصرب شرع في إبداء سلسلة من الأفكار حول اللغة والثقافة والتاريخ والموقع الإقتصادي ‹للشعوب الخاضعة لغير إرادتها›. وكان يشارك في هذا التجمع عدد من أعضاء أكاديمية العلوم والفنون الصربية. وقد نشر هذا التجمع نتيجة أبحاثه عام ١٩٨٦ تحت عنوان ‹مذكرة حول وضع صربيا في يوغوسلافيا›.

علينا أن نتوقف مطولاً عند مضمون هذه المذكرة، يتابع تشيرنوبرنيا. فما الذي قدمته؟ في الواقع، وعلى رغم أن هذه المذكرة كانت قد صيغت في أكاديمية العلوم الصربية، إلا أنها لم تكن تشكل وثيقة علمية بكل معنى الكلمة. بل كانت مجرد برنامج سياسي قائم على عدد من الانتقادات حول مكانة صربيا في يوغوسلافيا.

في مقدمتها، كانت المذكرة تشير إلى خطورة وضع الأمة الصربية الخاضعة لعدوانية عامة في البلاد، ولا تلبث أن تؤكد على إرادة دفينة كانت تمارسها يوغوسلافيا كدولة اتحادية، منذ ١٩٤٥، تقضي بإبقاء صربيا في وضعية متخلفة، للانتقام من هيمنة الصرب على الجبهة العسكرية بين الحربين العالميتين.

وتختم المذكرة كلامها باستخلاص أن الموقف الانتقامي للجمهوريات

الأخرى (داخل الاتحاد) ضد صربيا لم يخفّ ولم يضعف أبداً على مرّ السنين، بل ازداد شدة. ومن هنا ضرورة رفع شعار ‹راح كثيراً في ما بعد› يقول إن صربيا ربحت الحرب ولكنها خسرت السلام. وقد شكّلت هذه المذكرة صاعق التفجير للوضع برمّته(١).

في النماذج كافة نلاحظ عملية هدفها الإقحام السياسي والقطيعة الإيديولوجية. فالمساومة تُطرد بشكل متعمّد من الساحة لكي يفسح المجال أمام انشطار الخلية الوطنية الأساسية وتحويلها خليتين أو ثلاثاً أو أكثر. ففي النموذج الأميركي واللبناني والقبرصي انشطرت الخلية الأساسية إلى اثنتين، وفي النموذج اليوغوسلافي والصومالي انشطرت الخلية الأساسية إلى ثلاث خلايا أساسية حتى الآن، مع العلم أن الوضع قابل لمزيد من الانشطار في يوغوسلافيا مع عودة الألبان إلى إثنيتهم وكذلك البلغار وكذلك عودة المقدونيين وسكان كوسوفو، كما أن الوضع الصومالي قابل للانشطار إلى ١٤ خلية مع وجود ١٤ قبيلة أساسية في تلك البلاد.

نلاحظ أيضاً أن تجذّر الولاءات الإيديولوجية يترافق دائماً مع توزيع للخصوم والمتقاتلين إلى كتلتين. وعلى الفرد، في هذه الحال، أن ينتمي إلى هذه الكتلة أو إلى تلك. كما ينبغي أن تكون هذه العملية شاملة وشديدة التماسك، حيث إنّ الحرب الأهلية ستقوم فيما بعد على تخاصم هاتين الكتلتين بشكل أساسي، بوصفه تخاصم عالمين مستقلين وليس خطين سياسيين فقط. وتعظيم حجم الكتلة وشموليتها شرطان ضروريان لإطالة أمد الصراع، حيث إنه، بهذه الطريقة، يتخذ أبعاداً ثقافية وحضارية عامة، أو يسعى إلى ذلك على الأقل.

٢ - إيديولوجيا الفتنة

ميزة الحروب الأهلية أن قادتها يحاولون دوماً تأسيسها على إيديولوجيا طوباوية من الفتنة الارتقائية. فيعدون الجماهير ببلاد جديدة يحصل فيها تغيير شامل (كالوعد بإسبانيا جديدة أو بكمبوديا جديدة)، أو أنهم يعدون بنصرة

(١) Mihailo CRNOBRNJA, *Le Drame yougoslave*, Rennes, éd., Apogée, 1992, pp.86-88.

الإثنية (كرواتيا الكبرى أو صربيا الكبرى)، أو أنهم يعدون بنصر الدين (لبنان المسلمين، أو لبنان المسيحيين أو بوسنة المسلمين)، أو أنهم يعدون بظفر القبيلة (قبائل شمال الصومال أو قبائل وسط أو جنوب الصومال). كل هذه الصور تصلح لتأسيس المشروع الحربي الأهلي.

ولكن علامَ ترتكز إيديولوجيا الفتنة الارتقائية التي يحمل لواءها مقاتلو الحرب الأهلية الذين يأتون من آفاق مختلفة كما رأينا؟

تستند هذه الإيديولوجيا إلى إرساء نظرة جديدة إلى أمور الدنيا. لكن إشاعة نظرة كهذه ليست بالأمر السهل، كما يلاحظ عالم الاجتماع الفرنسي جان دوفنيو الذي يقول إن «النظرة الجديدة إلى أمور الدنيا كافة غالباً ما تكون غير شعبية. ذلك أنها تشوّه الصورة الجاهزة والمقبولة من الجميع والتي تشكّل الواقع»(١).

لذلك على أصحاب المشاريع الحربية أن يبذلوا جهداً إيديولوجياً كبيراً، على الصعيد الإعلامي، لإقناع الرأي العام بصحة نظرتهم الجديدة إلى أمور الدنيا والآخرين، حيث إنه ينبغي ألاّ ننسى أن النظرة إلى أمور الدنيا، السابقة على اندلاع الحرب الأهلية، هي نظرة شاملة، وفاقية، يجد الآخر مكاناً له فيها ولو بتحفظ. فإن لم تتبدل هذه النظرة، لا مجال لنجاح مشروع الفتنة الأهلية ولا لاستمراره. فالحرب الأهلية، على رغم الفرقعة والوهج اللذين يلازمان اندلاعها، لا تستحوذ على الالتفاف الشعبي لحظة انتشارها في البلاد. وذلك ما لا يحصل إلا بعد أشهر عدة وبعدما تكون الإيديولوجيا التخاصمية النضالية قد بُثّت ليلاً ونهاراً في الشارع والبيت ومكان العمل.

لا يقلع الناس عن نظرتهم السابقة إلى الدنيا والآخرين بسهولة، بفعل علاقات الجيرة والصداقة والعمل التي تكون قد انبنت خلال فترة السلم. لذلك فإن القبول بالطرح العدائي الجديد لا يجد إقبالاً شعبياً إلاّ بعد فترة من الزمن.

وميزة النظرة إلى أمور الدنيا هذه أنها تقصّر المسافات وتحجّم المدى الجغرافي. فعالم الحرب الأهلية هو عالم في حجم منطقة. ولا يهم ما يدور خارج هذا العالم ـ المنطقة. والإطار المرجعي لكل الأمور ليس البلاد، بل المنطقة حيث

(١) Jean DUVIGNAUD, *L'anomie*, Paris, éd. Anthropos, 1973, p.16.

يعيش الفرد محبوساً. والعالم الوحيد المسموح لهذا الفرد أن يتفاعل معه على صعيد مشاعره هو العالم ـ المنطقة الذي يربط قادة الحرب مصير الفرد بمصيره.

فبالنسبة إلى المسيحي في الحرب اللبنانية، يكون العالم الحيوي هو عالم هيمنة القوى المسيحية في لبنان والمعروفة بالمناطق الشرقية. أما بالنسبة إلى المسلم، فإن العالم الحيوي يقف عند حدود المناطق الغربية حيث يغلب سكن المسلمين.

وبالنسبة إلى الكرواتي فإن الأمر لا يختلف، فعالمه الحيوي هو المناطق الجغرافية حيث السيطرة للقوى المسلحة الكرواتية. وبالنسبة إلى الصربي يكون العالم الحيوي العالم الذي يوجد فيه الجيش الصربي.

يختلط في هذا التصوّر المفهوم السياسي بالمفهوم المحرك للجماعة (إثني، ديني، قبلي) بالحيّز الجغرافي للسيطرة العسكرية على الأرض.

وعالم الكتلة (أ)، في خضم الحرب الأهلية، هو المنطقة «المحرَّرة» من البلاد، أي جزء من كل وقسم من الوطن السابق. وعالم الكتلة (ب) هو أيضاً المنطقة «المحررة» من وجود العدو.

فحتى لو بقيت بعض القرى المسيحية في المنطقة التركية من جزيرة قبرص أو بقيت بعض الجيوب التركية في المنطقة اليونانية، فهذا لا يعني، في منطق الحروب الأهلية، شيئاً، حيث أن قاعدة تصوّر الكون والآخرين مختصرة في المنطقة «المحررة» من البلاد، الخاضعة لسلطة صافية من طرف الكتلة (أ) أو الكتلة (ب).

فالمنطقة الجغرافية التي يحتلّها العدو، في الحروب الأهلية، هي أشبه بالعدم. إنها لا تساوي شيئاً طالما أنها لم تتحرّر. وسكّانها حتى ولو كانوا، من أنصار الكتلة (أ) إلا أنهم لا يزنون شيئاً يذكر في المعادلة الإيديولوجية ـ المعرفية العامة. فالمنطقة (ب) برمّتها هي خارج الوجود، بأعدائها وأنصارها. والشعور بالطمأنينة غير مسموح به للأفراد خارج إطار العالم ـ المنطقة الذي تقوم ببنائه كلٌ من الكتلة (أ) والكتلة (ب)، بشعارات مختلفة ولكن بمنطق واحد.

لم أكن أفهم تماماً ماذا كان يقصد كلوف في مسرحية صموئيل بيكيت في **انتظار غودو** عندما كان يقول لزميله في البؤس: «خارج هذا المكان، لا شيء

سوى الموت». كان في الواقع يعبّر عن هذا الشعور بالحصار الداخلي الذي يعيشه كل فرد في خضم الحرب والذي أصبح واضحاً تماماً لكل مَن عاش الحرب اللبنانية في بيروت.

تضيّق أجواء الحرب الأهلية مجال الكون عند المدنيين بشكل متعمّد، محجّمة إياه قدر المستطاع لكي يتطابق مع تصوّر الكون الخاص بالكتلة المحاربة، مع مصالحها، مع أحلامها ومع هواجسها.

أما معالم الوطن الموعود للمدنيين فيتمّ تفصيلها أيضاً إيديولوجياً. وغالباً ما يتحدد هذا الوطن، في بلدان العالم الثالث، بشكل تراجعي. كمبوديا الموعودة في خطابات الخمير الحمر هي كمبوديا المعروفة في الأزمنة الذهبية الغابرة. وكذلك لبنان الموعود هو، عملياً، إمّا وطن ما قبل الانتداب الفرنسي وإمّا وطن مرحلة الانتداب بالذات. أما صربيا الغد، فهي صربيا الكبرى المعروفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكرواتيا الغد هي كرواتيا الكبرى التي أسسها ملوك الكروات في القرن الرابع عشر. وقبرص المستقبل هي قبرص العودة إلى عهود السلطنة العثمانية. أمّا صومال الغد فهي صومال البارحة، صومال العودة إلى رحم القبائل الأصلية.

فالتاريخ، في الحروب الأهلية، تاريخ معكوس، يعطّل الحاجز وينسف جسور الوفاق لا ليتقدم إلى الأمام، بل ليتراجع إلى الوراء. والتاريخ في نزاعات العالم الثالث الأهلية تاريخ تقليدي هاجسه العودة إلى صيغ الماضي على رغم بريق الكلمات التي لا تعدو كونها إيديولوجيا، أي وعوداً سياسية غير ملزمة بالضرورة للتطبيق. فالوعود المعطاة صورية وملغومة في صميمها من حيث إنها دعوات خفية للعودة إلى الوراء وإلى أزمنة لا تصلح لحلّ المشكلات المطروحة، بل لتعميق الخلافات والهوة الفاصلة بين المتصارعين.

ودفع بلدان العالم الثالث إلى أتون الحرب الأهلية معروفة نتائجه في حسابات الدول الكبيرة، حيث إن الصراع الداخلي، في المعادلة التقليدية، لا يمكنه سوى الانزلاق التدريجي في اتجاه التآكل، ثم التوازن، ثم المحافظة إلى ما لا نهاية على هذا التوازن من خلال إنشاء خطّ للتماس، ثابت، لا يسعى أحد إلى

تعديله (نيقوسيا تشهد على ذلك، وكذلك بيروت، ومقديشو، ومن حيث لا تدري أيضاً سراييفو).

والحرب الأهلية صراع مسلح بين جماعات ومواطنين ينتمون جميعاً إلى دولة واحدة. فالهدف الأول، بالتالي، عند اندلاع الحروب الأهلية، هو ضرب الدولة على يد الجماعات المتخاصمة نضالياً. فالصراع بين الجماعات المتخاصمة يبدأ بضرب مشترك لأسس الدولة، ذلك أن الدولة تجسّد على الأرض وفاق الجماعات الأهلية كافة في البلاد. فكيف يمكن الإبقاء على الدولة، أي على حد أدنى من الوفاق، والولوج في الصراع المسلّح الأهلي؟ لذلك تتفق الجماعات المتخاصمة، ضمنياً خلال الحرب الأهلية، على ضرب الوسطاء ومنهم الدولة، الوسيط الأكبر.

فالاعتداء على قوات الأمم المتحدة على يد الكرواتيين والصرب على حد سواء عام ١٩٩٣ لا يفاجئنا، بل يأتي ضمن هذا السياق. وحالهم في ذلك كحال رجال الدرك والفرقة ١٦ في بيروت الذين كان ينهمر عليهم رصاص القنص من المناطق الشرقية والغربية على حدّ سواء عندما كانوا يظهرون على خط التماس. أمّا في الصومال فالوضع أكثر مأسوية حيث كان انفراط الدولة كاملاً، مما ترك المدنيين فريسة سهلة للجماعات المسلّحة.

في الواقع إن إيديولوجيا التخاصم النضالي التي تميّز الحروب الأهلية هي منظومة فكرية تقوم على صورة جوهرية هي صورة الـ«نحن»، لا على صورة الـ«كل». والنحن هنا تعني جماعة دينية أو إثنية محدّدة أو عصبية قبلية.. الخ.

والنحن تعني جماعتنا، كتلتنا. وفي هذا النحن لا مجال للآخر. وطالما أن لا مجال للآخر فكيف بالتالي يكون المجال للكل، لجميع سكان البلاد. فالكل هو مجال الدولة التي تعتبر نفسها مسؤولة عن جميع المواطنين، أمّا النحن فهي مجال القبلية والجماعة والحزب المغلق والطائفة أو الإثنية.

لقد بدأت جميع الحروب الأهلية المعروفة في القرن العشرين بتغليب النحن الفئوية على الكل الجماعي، وبدأت جميع الصراعات المسلّحة الداخلية بضرب الدولة واستبدالها بنَحْنَين وكتلتين متصارعتين.

الدولة الواحدة والجامعة ضربتها كتلتا المتصارعين في ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٧٥ في لبنان. وعلى رغم كل ما قيل هنا وهناك حول الموضوع يبقى أن الاستعراضات المسلّحة الفلسطينية في شوارع العاصمة في ذلك اليوم كانت طعناً صريحاً بالدولة اللبنانية وبشرعيتها، كما أن اقتصاص جماعات الميليشيا التابعة لحزب الكتائب من قاتلي أحد رفاقهم صبيحة ذلك اليوم، بأنفسهم، وبقرار منهم، شكّل أيضاً طعناً بشرعية الدولة وقوانينها. فالطرفان الأساسيان اللذان سيؤسسان للحرب اللبنانية وقفا، كل على طريقته، في وجه الدولة وضرباها علناً في معناها الجوهري، في ذلك التاريخ الذي يعتبر عن حق، نقطة البداية في الحرب الأهلية والإقليمية اللبنانية.

ضرب مؤسسات الدولة الجامعة، الفيديرالية، في يوغوسلافيا كان الهدف الأول للمتخاصمين الصرب والكروات وحالياً المسلمين. ضرب الدولة الصومالية جرى بلا رحمة على أيدي القبائل في جنوب البلاد وشمالها ووسطها عام ١٩٩١. أما الدولة القبرصية فقد تمّ تفكيكها عام ١٩٧٤ للتمكّن من تقسيم البلاد بإشراف بريطاني ـ تركي.

وأخطر ما في الأمر أن كسر الدولة، في الحروب الأهلية، يمهّد الطريق لكسر المجتمع المدني. ففي كل الحروب الداخلية تمّ تحطيم الدولة أولاً، ثم تلاها المجتمع المدني الذي أصبح، في غياب حماية الدولة له، مكسور الجناح وسريع العطب. وضرب المجتمع المدني في كمبوديا ولبنان والصومال وأنغولا، الخ، جرى دائماً تحت شعار «الدفاع عن القضية»، قضية الحزب أو قضية المجلس الأعلى للطائفة أو الإثنية، أو باسم قضية القبيلة التي تسمى في لغة ابن خلدون العصبية.

خلال النزاعات المسلّحة الأهلية، تكون الدولة هي الحَكَم المزعج، فالجميع يطلق النار على عناصرها ويقصف مواقع هذه العناصر. أما الجماعة/الكتلة التي يتمّ تشييدها في كل منطقة على حدّة فهي تفقد هوية المجتمع المدني التي كانت تنتمي إليه قبل بدء الحرب.

تقوم كتل الحرب الأهلية على أنقاض الدولة وعلى أنقاض المجتمع المدني

الذي يتشتّت في مدن متباعدة منقطع بعضها عن بعض (مثلما كان حال بيروت وجونيه وطرابلس على سبيل المثال خلال الحرب اللبنانية، أو مثل حال فاماغوستا وليماسول خلال الحرب القبرصية)، ويعيش الناس في هذا التباعد تجارب مختلفة نسبياً عن تلك التي يعيشها أناس آخرون في بقع أخرى تخضع لسيطرة العدو.

وميزة الفرد في إطار الكتل التي تنشأ عن الحرب الأهلية أنه يفقد مواطنيته السابقة. فبدل أن يعتبر مواطناً لبنانياً، يعتبر محسوباً على المنطقة الغربية أو على المنطقة الشرقية من البلاد. يفقد هويته الوطنية لصالح هوية محجّمة، طائفية وإيديولوجية، ويصغر الإنسان في حجمه السياسي ويعرّى من مواطنيته فتبقى عليه واجبات وتذهب منه حقوقه.

تسهل العملية هذه بالطبع في ظل غياب الدولة. ومن هنا تكتيك المتخاصمين خلال الحروب الأهلية والذي يقضي بضرب الدولة لكي يسهل بعد ذلك تفكيك المجتمع المدني وتحويله أفراداً ورعايا.

وبما أن الكتلة التي تمّ إنشاؤها مصيرية لاستمرار ميزان قوى المتحاربين خلال النزاع الأهلي، لذلك ينبغي ألا تشوبها شائبة وألاّ يشكّك أحد في صحتها وفي وجودها المطلق. والإيمان بالكتلة التي ينتمي إليها الفرد، في المنطقة (أ) وفي المنطقة (ب) ينبغي أن يكون تاماً. فالاختراقات تصبح بسبب هذا المنطق عرضة للقمع، مخافة أن ينسحب نموذجها الوفاقي فيهدّد التعصّب العام الذي يخضع له الأفراد.

وبما أن الخروقات، ضمن إطار الكتلة، لا تتوافر سوى في الحقل الاجتماعي، تبدأ عمليات التطهير الإيديولوجية للحقل الاجتماعي الغني بتجاربه المختلفة و«غير المنضبط» بالمعنى السياسي للكلمة. فالزيجات المختلطة توضع في طليعة الأعمال المشبوهة. وهذا ما سبّب سفر الكثيرين من الأزواج اللبنانيين إلى خارج البلاد خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦.

وفي قبرص فضّل أصحاب الزيجات اليونانية ـ التركية، على قلّتها، مغادرة البلاد عام ١٩٧٤. وهذا ما نشهده حالياً في يوغوسلافيا حيث يُطرد المتزوجون المختلطون (زيجات الصرب من كرواتيين مثلاً أو زيجات كرواتيين من صرب

أيضاً)، وحيث يخيّر الزوجان بين الانفصال مع عودة كل عنصر إلى قطيعه الأساسي وبين التهجير خارج المنطقة. وقد تسبّبت هذه السياسة التطهيرية، عند الطرفين، بحسب إحصاء للصليب الأحمر الدولي صدر في آب (أغسطس) ١٩٩٢، بتفريق حوالي مائتي ألف حتى الآن رجالاً ونساءً وأطفالاً.

فالزواج المختلط، كالدولة، يشكّل واحة تفاهم ووفاق. وهذا ما يجعل منه عدواً لدوداً بالنسبة إلى صفاء العرق (في يوغوسلافيا) أو نقاوة القبيلة (في الصومال) أو الانسجام السياسي في «المنطقة» (في لبنان وكمبوديا).

وخلال النزاعات الأهلية المسلّحة يفترض بالفرد أن يكون من المنتمين إما إلى اللون الأبيض أو إلى اللون الأسود، وأن يعود بذلك إلى فجر وعيه القبلي أو الديني.

فعالم الحرب الأهلية عالم مغلق، كذاك الذي يصفه كارل بوبر، عالم لا حرية فيه كحق من حقوق الفرد، تسوده العلاقات والولاءات العشائرية والطائفية، حتى ولو تغلّفت هذه العلاقات بتسميات حزبية لا تعدو كونها إيديولوجية، وبالتالي زائفة.

وفي إطار هذا العالم المغلق كانت صحف كل منطقة، خلال الحرب اللبنانية، لا توزّع إلّا في المنطقة نفسها، لكي تسهل رقابتها وقمعها عند الضرورة. وكم من اعتداء طال جريدة **النهار** لأنها حاولت أن تكون جريدة غير منحازة إيديولوجياً.

مؤخراً أيضاً في يوغوسلافيا تمّ الاعتداء على جريدة **بوربا** المستقلّة مع تحطيم نقاط بيعها ومطابعها لأنها كانت تعتبر مؤيّدة للصرب في المناطق الكرواتية ومؤيدة للكروات في المناطق الصربية. كما أن المحطة التلفزيونية **يوتيل** (يوغوسلافيا تلفزيون) المستقلة، والتي كانت تبثّ برامجها انطلاقاً من سراييفو، صمتت لأن لهجة سردها للأخبار، ذات الطابع المستقلّ، لم تعد تعجب لا الصرب ولا الكروات ولا المسلمين البوسنيين. الصرب قصفوا مبناها والمسلمون أوعزوا لأفرادها بالتوقّف عن العمل تحت طائلة المسؤولية... تماماً كما كان يحدث في

بيروت زمن الحرب الأهلية[1].

ومن أوجه الشبه في الحروب الأهلية، لا بل من ثوابت الممارسة الحربية خلال النزاعات الداخلية المسلحة، مسألة الواحد والواحد مكرر.

فما أن تمنع كتلة من الكتل المتحاربة مجلةً هنا، حتى تهرع الكتلة الثانية إلى منع مجلة أخرى هناك. وفي المقابل، عندما هجّر تحالف القوى المسيحية حي الكرنتينا، ردّ تحالف القوى الفلسطينية بتهجير مدينة الدامور؛ وعندما طرد الصرب أصحاب الزيجات المختلطة، سارع الكروات إلى القيام بعمل مماثل. وعندما هدم الأتراك كنيسة في قبرص سارع اليونانيون إلى هدم جامع في المقابل. وعندما لجأت قوات فرانكو إلى تطويع مغاربة وعرب في صفوفها، سارعت القوات الجمهورية إلى تطويع الأجانب الأوروبيين (من فرنسيين ونمساويين وشيوعيين... إلخ) في صفوفها. فالكل يفكّر بالطريقة نفسها خلال الحروب الأهلية، وإن ابتعدنا عن الخطاب الإيديولوجي الخاص بكل فريق فإن ما نجده أن ممارسته متطابقة مع ممارسة الفريق الآخر.

فالكتلة (أ)، خلال الحروب الأهلية، ليست الكتلة (ب) معكوسة. بل إن الكتلة (أ) هي «شق التوأم» للكتلة (ب) خلال النزاعات الأهلية الداخلية. القصف العشوائي لهذه الجهة من خط التماس الفاصل في مقديشو عام ١٩٩١ كان يقابله قصف عشوائي مماثل للجهة الأخرى من الخط؛ والخطف في أحد أحياء بيروت الشرقية كان يتبعه خطف في أحد أحياء بيروت الغربية. وهكذا دواليك.

لا فصل منهجياً بين ممارسة هذا الطرف وممارسة ذاك. بل تطابق منهجي دقيق بين جميع الأطراف، وهذا ما لمسه أهالي بيروت، شرقاً وغرباً، اعتباراً من ١٩٨٥ حيث بدأوا يتكلمون، بالجمع، عن «الأحزاب والميليشيات»، غير مستعدّين للتمييز بينها لغوياً أو بالتسمية، لكثرة ما لمسوا وحدة المنهج والمنطق التي كانت تربط في ما بينها.

لهذه الأسباب مجتمعة يجد المجتمع المدني نفسه، خلال الحروب الداخلية،

(١) *Le Monde Diplomatique,* août 1992, p.3.

في موقع حليف للدولة، من حيث أنه يتماهى في وضعيته البائسة مع وضعية الدولة البائسة. كما أن المجتمع المدني سرعان ما يجد نفسه رهينة بين أيدي المتصارعين في النزاع المسلّح. مواطنيته تسلب منه وتستبدل بلقيط في الهوية الطائفية أو الإثنية أو القبلية.

فدور النقابات يُحجّم رويداً رويداً ويتم تطويع نشاطاتها وتصبح تظاهراتها إمّا ممنوعة (وهذا هو الخيار الأفضل) وإمّا مقلّمة الأظافر أو موجّهة ضد الطرف الآخر.

لذلك عندما صعد عمّال الاتحاد العام على متاريس «معبر» المتحف في لبنان، عام ١٩٨٦، ينشدون عفوياً وسوية «لا شرقية ولا غربية، بدنا وحدة وطنية» أُطلق الرصاص عليهم إرهاباً من المنطقتين لكي لا يُدخلوا البلاد في معادلة سياسية جديدة ينتفي فيها دور الكتلة(أ) ودور الكتلة (ب) معاً. ولذلك التقت مصالح الكتلتين في ضرب المغرّدين خارج سربيها، نافيةً بشكل صريح حق المطلب الديمقراطي في الوجود.

٣ ـ القطيعة في أصنافها المختلفة

من ميزات الحرب الأهلية في العالم الثالث المعاصر أنها تشكّل قطيعة مع الآخر، لا قطيعة مع الذات. وهذا هو سبب فقدانها المغزى الثوري والتجديدي. فعندما تنطلق الأعمال الحربية ترافقها نية وحيدة هي إجراء القطيعة مع هذا الآخر، وسرعان ما يتحول أفق الصراع إلى هذا المشهد الوحيد، فتنزلق المعادلة الحربية بسهولة في اتجاه تأمين المصالح الفردية والذاتية.

هزمت فرق الجنرال فرانكو المسلحة القوات الجمهورية خلال الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وانطوى بعدها الفرانكيون على إسبانيا الماضي. همّهم الوحيد كان اقتلاع كل أثر من آثار الجمهوريين وتعميق القطيعة معهم إلى أقصى الحدود، من دون مشروع بديل عن مشروع الديموقراطيين الجمهوريين. لم يرغب قط الفرانكيون حينذاك في تخطّي أنفسهم وفي تخطي عدائهم للجمهوريين، ولذلك فإنهم لم يبدعوا نظاماً جديداً، بل إنهم أصّلوا نظامهم بالعودة إلى النماذج الملكية القديمة لإسبانيا كريستوف كولومبوس إلى حدّ

ما. وكان تصوّر الكون الفرانكوي تصوّر الانغلاق على الذات ومعاداة الآخر، في إطار معادلة تقليدية صرفة. وكأني بانتصار قوات فرانكو الملكية تجربة معكوسة للثورة الفرنسية حيث انهزم الملكيون (عام ١٧٨٩) وانتصر الجمهوريون. ففي النموذج الإسباني انتصر التقليديون وانهزم حاملو المشروع التجديدي. أمّا في نماذج الحروب الأهلية اللبنانية والكمبودية والصومالية وحالياً اليوغوسلافية فإن الطرفين يخرجان من الصراع مهزومين. ذلك أن تخطي الذات سياسياً لم يكن مسموحاً به ولا حتى مطلوباً لا من الكتلة (أ) ولا من الكتلة (ب).

في هذه النزاعات بقي كل طرف مشدوداً إلى تدمير الآخر ونفيه وإجراء القطيعة الكلية معه. وكبديل لهذه العملية التدميرية لم تطرح عملية ثانية، بنّاءة وإعمارية، تتركز على تخطي الذات نحو الأفضل، وتخطي الماضي نحو المستقبل. فاللعبة السياسية مصابة بالفساد وما يطرح كبديل لها في الحقل الديني أو الإثني أو القبلي يسد الآفاق ولا يفتحها، يحجّم المجتمع المدني ولا يطلق حريته، يعطل دينامية المحاربين السياسية ويبقيها في النزعة السلبية.

لذلك، تصنيفاً، يمكننا أن نعتبر أن كلّاً من الثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأميركية تشكّل، في التاريخ، نموذجاً أول للحرب الأهلية حيث ظفر المشروع الثوري أو التحديثي بالمعادلة السياسية وأرسى أسساً عملية هي تخطٍ للذات تجلى إبداعاً ديموقراطياً وازدياداً في انتشار الحرية الاجتماعية والسياسية.

فالعالم الذي عملت من أجله الحرب الأهلية الفرنسية، والتي نسمّيها الثورة الفرنسية، وكذلك الذي عملت من أجله القوات المسلحة التابعة لولايات الشمال الأميركي خلال حرب الانفصال، هو عالم حرّ، ينعتق فيه المواطن من طغيان النبلاء وامتيازاتهم، كما ينعتق فيه العبد الأسود من سلاسل مستعبديه البيض.

وفي هذين المشروعين الحربيين الأهليين تساوى مطلب القطيعة مع الآخر ومحاربته بالسلاح مع مطلب تخطّي الذات من أجل بناء مجتمع أفضل، أكثر ديموقراطية، لا أكثر عرقية أو طائفية أو قبلية كما في نماذج العالم الثالث الراهنة. فالهدف المطروح والمعمول من أجله فعلياً على الأرض (لا في الخطب الجوفاء)

كان في فرنسا عام ١٧٨٩ وفي الولايات المتحدة عام ١٨٦١ إنشاء عالم منفتح بالمعنى الذي يعطيه كارل بوبر لهذه الكلمة، أي عالم قائم على الحرية والديموقراطية الفعلية.

أما النموذج الثاني للحرب الأهلية فهو نموذج كومونة باريس (١٨٧١) أو الحرب الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) حيث انعكس مسار الأمور السياسية. ففي هذا النموذج الثاني خسر أصحاب المشروع التجديدي المعركة وانهزموا سياسياً لمصلحة انتصار القوى التقليدية والمحافظة. وبقيت اللعبة السياسية بعد هذا الحدث مشدودة إلى مقاطعة الخصم السياسي وما تبقّى منه من دون إرادة لإبداع معادلة جديدة تسمح بتخطّي الذات.

أما النموذج الثالث للحروب الأهلية، وهو النموذج الأكثر بؤساً، فذلك الذي زُرعت به خريطة العالم الثالث، من كمبوديا إلى السلفادور إلى قبرص إلى لبنان إلى أنغولا والصومال، وصولاً إلى دول أميركا الوسطى كالهندوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا، وأخيراً وليس آخراً دول البلقان وأفغانستان وسواها من الدول القائمة على مواثيق سياسية تقليدية شديدة الهشاشة. ففي هذه الدول أدّت الحرب الأهلية إلى مجتمعات منطوية على أشكال سياسية في التعاطي بين جماعاتها على أساس الدين والعرق والطائفة والعصبية القبلية.

وكل واحد من هذه النماذج الثلاثة ارتبط بشكل اجتماعي محدّد متطابق بهوية للنزاع المسلح والسياسي محددة. فالنموذج الأول، الطامح إلى تخطي الذات، أوصل الفرنسيين والأميركيين إلى دول منفتحة، قائمة على الحرية. أما النموذج الثاني فأوصل إسبانيا ومجتمعها إلى حالة الانغلاق السياسي وقمع الحريات (والأمر لم يتغير إلّا بعد موت فرانكو ومجيء الملك خوان كارلوس المتنور). وأما النموذج الثالث، وهو نموذج الحروب الأهلية في العالم الثالث فأدّى بمجتمعات هذه البلدان لا إلى التوقف عن التقدّم فحسب، كما في النموذج الثاني، بل إلى تدمير منهجي للطاقات الحيوية الوطنية من دون الرغبة في توفير أي فرصة جدية للمستقبل وكأن لا وجود له. وبنوم بنه وبيروت ومقديشو أسطع أمثلة على هذه الصيغة وما تؤدّي إليه. وأخشى أن تكون سراييفو الجميلة على هذه الطريق.

كذلك من أهم ميزات الحروب الأهلية، في الماضي كما في الحاضر، التجاذب الخارجي. فكل الحروب الداخلية عرفت التدخّلات الخارجية ولكنها لم تتفاعل كلها بالطريقة نفسها مع هذا الحدث. ونلاحظ هنا أن الدول التي عرفت تجربة ديموقراطية متقدمة ومتبلورة، كفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، ابتعدت بشكل متعمّد عن اللجوء إلى التدخّلات الأجنبية عند اندلاع الحرب الأهلية فيها. صحيح أن العائلات المالكة في انكلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا كانت قد حاولت التدخل في مسار الحرب الأهلية الفرنسية التي نشبت في هذه البلدان انطلاقاً من علاقات القرابة التي كانت تربط جميع الأسر الحاكمة في أوروبا، لكن جيوش الثورة الفرنسية استطاعت أن تبقي القوات الأجنبية خارج حدود البلاد.

وبدوره تمكّن ابراهام لنكولن وإدارته من منع التدخلات الخارجية التي حاولت أن تدسّ أنفها في الحرب الأهلية الأميركية عام ١٨٦١. ففرنسا وبريطانيا أعلنتا حينذاك استعدادهما لدعم الجنوبيين الانفصاليين، كما أن بروسيا وروسيا والبلدان الاسكندينافية كانت ترغب في دعم الشماليين. لكن الولايات المتحدة بقيت مغلقة أمام هذه الدعوات ورفضتها جميعاً بمهارة ديبلوماسية.

في المقابل، سرحت ومرحت التدخلات الخارجية بكل حرية في النموذج الإسباني. فالأطراف المتخاصمة كانت تدعو علناً القوى الأجنبية إلى التدخّل في الصراع الأهلي الذي سرعان ما تحوّل نزاعاً إقليمياً، بل حرباً عالمية قبل موعدها. فألمانيا كانت تدعم الجنرال فرانكو بطيرانها (ومن إنجازات هذا الطيران تدمير مدينة غيرنيكا الباسكية) وإيطاليا كانت تدعم فرانكو بالمدرعات. أما الاتحاد السوفياتي فكان يدعم الجمهوريين الذين أسسوا، في مدريد، اللواء الأممي الذي انضمّ إليه الكاتب الفرنسي أندريه مالرو.

وأما النموذج الثالث من الحروب الأهلية فتعامل مع التدخلات الخارجية بشكل ألغى المتخاصمين المحليين ودورهم الداخلي لمصلحة خدمات استراتيجية تُسدى إلى قوى إقليمية نافذة أو إلى قوى استعمارية، سابقة أو حالية. فالحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث غالباً ما كانت بين الجبارين في الأساس بتركيبها وترتيبها في ذهن الذين يوهمون أنفسهم ويوهمون الناس أن الصراع يدور بينهم.

وأبرز الأمثلة عن هذا النموذج الحرب القبرصية والحرب اللبنانية.

فالحرب «الأهلية» القبرصية، كما يوضح لنا جورج قرم في كتاب له، حرب مركّبة اصطناعياً على يد القوة الاستعمارية البريطانية بهدف إبقاء القواعد العسكرية البريطانية (مع مطاراتها الاستراتيجية) فوق جزيرة قبرص، في مرحلة حرجة للغرب بفعل تصاعد المدّ القومي الناصري في منطقة الشرق الأوسط. ففي ١٩٥٩ منحت بريطانيا جزيرة قبرص استقلالها، ولكن على أساس اتفاقيتي زوريخ ولندن، فكان الاستقلال هديةً مسمومة، حيث إن الدستور الجديد كان ينسف عملياً عهود الوفاق الطويلة القائمة بين الأتراك واليونانيين في جزيرة قبرص. وأنشأ الدستور الجديد الذي وضعه البريطانيون مجلسين نيابيين مستقلين، واحد لكل إثنية. ولهذين المجلسين سلطات كاملة في التشريع التربوي والديني وفي مجاله يتمّ تحديد صلاحيات مأموري النفوس. كما أن كلاً من هذين المجلسين كان عليه واجب انتخاب رئيس أو نائب للرئيس، علماً أن الرئيس كان يونانياً ونائب الرئيس تركياً. كذلك كان لكل مجلس الحق في استخدام الفيتو على المجلس الآخر في أمور السياسة الخارجية.

لقد زرع البريطانيون بذور الفتنة عميقاً في الدستور وسرعان ما نبتت الحرب، عام ١٩٧٤، على جزيرة أفروديت. والمسار واضح هنا، فالحرب الأهلية جاءت كردّ محلي على مطلب استراتيجي استعماري. وتمّ تخميرها بشكل اصطناعي وعجنها وخبزها في الوقت المناسب وكانت تركيا الرابح الإقليمي من جرّاء هذه العملية، وبريطانيا الرابح الاستراتيجي.

لم يعد أحد منذ ذلك الحين يطالب بإجلاء القواعد العسكرية البريطانية. لا من جهة اليونانيين - بداعي الخوف - ولا من جهة الأتراك - بداعي الطمأنينة الذاتية[1].

وهذا عادة، مع اختلاف في السيناريو بالطبع، نموذج الحرب الأهلية التي نشبت هنا وهناك في العالم الثالث. فالنزاع المحلي، الأهلي، مجير لمصالح قوى

(١) Georges CORM, *Contribution à l'étude des sociétés multi-confessionnelles*, Paris, LGDJ, 1971, p p.267 -271.

إقليمية و/ أو عالمية. والتدخلات الخارجية ليست مجرد منفذ لأحد الأطراف (كما في نيكاراغوا مثلاً) أو للطرفين المتصارعين (كما في الحرب الإسبانية)، بل هي جوهر الصراع وجوهر المعادلة فيما الأطراف المحليون ليسوا سوى دمى يحركها هذا الطرف الخارجي أو ذاك (كما في لبنان وكمبوديا وقبرص وأنغولا، الخ).

فالتدخل الخارجي، في نموذج الحروب الأهلية التي اندلعت في العالم الثالث، هو جوهر الصراع السياسي المسلح وفحواه. وكأني بالمتدخلين الخارجيين يستأجرون لأنفسهم بقعة جغرافية استراتيجية في العالم فيقيمون فيها صراعهم تحت أسماء حركية ومحلية مخفية.

لقد أدارت الحكومات الأميركية المتتالية الكثير من هذه الحروب في العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من هذا القرن، وكانت تطلق عليها تسمية «النزاعات». وميزة النزاع، في السياسة الأميركية، أنه لا ينتهي إلى سلام، بل إلى «اتفاق»، وكان الأميركيون يفهموننا أن حروبنا لم تكن حروباً لكي تنتهي بسلام، بل مجرد نزاعات مركّبة تنتهي باتفاقات ليس إلاّ.

ألم تنتهِ الحرب اللبنانية باتفاق الطائف؟ والآن يفتشون أيضاً عن اتفاق، عن طريق الأمم المتحدة، لـ«النزاع الكمبودي». بصمات العم سام ماثلة أمامنا هنا وهناك.

ثم، يا للصدفة، غالباً ما تندلع الحروب الأهلية في مواقع استراتيجية من العالم. مدينة بنوم بنه، عاصمة كمبوديا تؤثر على مجمل جنوب - شرق آسيا. وبيروت تؤثر على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ونيكاراغوا تؤثر على جميع بلدان أميركا الوسطى. وأنغولا تقع في قلب أفريقيا. وقبرص تؤثر على كل من تركيا واليونان. وسراييفو تؤثر على مجمل دول البلقان وأوروبا الشرقية. وأحداث الجزائر تؤثر على مجمل بلدان المغرب العربي.

فطالما أن الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث ليست في الواقع سوى نزاعات تمسك بزمام أمورها قوى إقليمية وقوى عظمى، فمن البديهي أن يكون استثمار هذه الحروب استراتيجياً. أي أن فائدتها ينبغي أن تكون مزدوجة. ينبغي أن تحصد الجهة الخارجية فائدتين معاً: فائدة محلية بترويض جهة معينة، وفائدة

إقليمية بترويض المنطقة بأجمعها. فالمكسب الناتج عن النزاع الأهلي مكسبان، واحد داخل حدود البلد المضيف للحرب الأهلية وآخر خارج حدوده وفي إطاره الإقليمي. والبلدان المختارة لتأدية هذه المهمة صغيرة في حجمها ولكن محورية في دورها الإعلامي والثقافي. فقد علمتنا الحرب اللبنانية أن وضع سيارة مفخخة في قرية نائية لا يعطي النتيجة التي يعطيها وضع سيارة مفخخة على مقربة من صحيفة يومية.

فمضاعفة الصدى الإعلامي والتأثير الثقافي للنزاع الأهلي - الإقليمي يزداد اتساعاً مع اختيار عواصم لها تراث في نقل الخبر (مثل سراييفو وبيروت) أو في التأثير الثقافي على محيطها المباشر (مثل بنوم بنه سابقاً وماناغوا ونيقوسيا).

ماذا يعني كل ذلك؟ يعني أن تجارب البشر في الحقل الحربي لم تنته بعد. وأن السياسة والعنف ملازمان لبعضهما، في الماضي كما في الحاضر.

ولكن ذلك يعني أيضاً أنه حتى في أسوأ الخيارات، والحرب الأهلية من هذه الفصيلة من دون أي شك، فإن هامش الاختيار بين السيء والأقل سوءاً ممكن. ففرض حرب أهلية على شعب صغير يعيش في بلد صغير لا يعني بالضرورة النجاح للمخطط. وقد برهنت على ذلك نيكاراغوا التي لم تنفع ضربات الكونترا في تركيع تجربتها الفذّة.

فاللعب بالبلدان الصغيرة لا يصحّ إلا عندما تكون هذه البلدان على استعداد لأن تبقى صغيرة. أما إذا الشعب يوماً أراد الحياة...

الفصل الثاني

زعزعة الاستقرار الأمني والأخلاقي العام

اعتمدت الحروب الأهلية كلها التي نشبت خلال القرنين الماضي والحالي على زعزعة الاستقرار الأمني كمدخل إلى كسر سلطة الدولة والاستيلاء عليها بعد انحسار حضورها في الحياة اليومية للمواطنين.

أما زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام، خلال الحروب الأهلية، فهدفها كسر المجتمع المدني، النامي على أسس مبادىء احترام حقوق الآخر وواجبات الفرد، حتى لو لم تتبلور بعد هذه المبادىء تبلوراً كافياً لدى المجتمع المعني.

ذلك أن استراتيجيا الحروب الأهلية تتمفصل على هدم الدولة، بغية مصادرة احتكارها للسلطة، وهدم المجتمع المدني، بغية تجيير ديناميكيته وقواه الفاعلة في اتجاه مشروع فئوي تمردي. ويسير هذان العنصران، ضمنياً، جنباً إلى جنب، حتى لو لم تعلن حقيقة الأمر، ولو اضطر الفريق المتمرد أو الفريقان المتمردان والمتخاصمان إلى تقديم هذا العنصر على ذاك، ريثما يتم تعويد المجتمع الأهلي على المناخ الجديد المبسوط على البلاد.

فغالباً ما يتمّ إعطاء دواء الحرب الأهلية جرعة جرعة. فالجرعة الأولى هي زعزعة الاستقرار الأمني، تليها الجرعة الثانية المتمثلة في زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام.

وسوف نلاحظ أن تطبيق أسس هذا العنف المنهجي، المسكوب في قالب أهلي، حصل في كمبوديا والسلفادور ولبنان وموزامبيق والصومال، كما أنه يحصل اليوم، على مرأى من أعيننا، في كل من مصر والجزائر.

تستخدم التقنيات والمنهجيات إياها دوماً، وفقدان مناعة العالمين الثالث والرابع يحجب عنها استدراك الأمر ومعالجته، فتقع البلدان بسهولة في الحروب الأهلية. وما كان بالأمس حدثاً لا يتكرر سوى كل عشر سنوات تقريباً، أصبح اليوم حدثاً سنوياً وقاعدة عامة.

١ ـ زعزعة السياسي

فالدولة لا تستطيع أن تقف على رجليها والتحرّك بجسمها ويديها إن كانت ركبتاها غير قادرتين على حملها. والركبتان تجسدان هنا المفاصل الأمنية الأساسية في جسم الدولة، حيث إنّه من غيرهما لا قدرة لها على المشي ولا على العمل.

لذلك تبدأ الحروب الأهلية كلها بتوجيه ضربات قاضية إلى ركب الدولة الأمنية بهدف طرحها، سياسياً، على الأرض.

ومن ميزات الدولة، في كل زمان، احتكارها العنف ومصادرتها لحق ممارسته من خلال تنظيمات وقوانين ذات منفعة عامة. فعندما يقبل المواطنون سلطان الدولة عليهم، يقبلون إلزامياً حق احتكار الدولة للعنف.

ومن هذا الباب تحديداً تدخل الفئات المسلحة والأهلية المتنازعة، فمباشرة الحرب الأهلية (لا التمهيد لها فقط كما قد يتراءى للبعض) تبدأ بالمجاهرة بحجب هذا الحق عن الدولة. ورفض احتكار الدولة العنف والسلاح، من خلال عمليات أمنية مضادة للشرعية، والمجاهرة العلنية بوجود حق بديل لحق الدولة، يتمثل في حق إنشاء الميليشيا أو الجماعة المسلحة، المستقلة عن إرادة الدولة، كل ذلك يؤدي إلى تأسيس منطق للعنف هو غير منطق الدولة.

لذلك يمكننا أن نعتبر أن ما يحصل حالياً في الجزائر وفي مصر حرب أهلية لا مجرد تمهيد لها. فالمنطق السياسي البديل موجود في الشارع، والممارسة العنفية المستبدلة هي أيضاً موجودة في الشارع. وكون هذا المنطق لم يبلغ بعد السلطة لا يعني بأي شكل من الأشكال غيابه عن المعادلة النظرية العامة.

فالأسس الإبستمولوجية (المعرفيّة) لعملية الكسر مع الدولة، موجودة في المجتمع وفي أحد إفرازاته الاجتماعية ـ السياسية التي تقوم بدكّ ركب الدولة

الأمنية، تمهيداً للاستيلاء على السلطة في كل من مصر والجزائر.

وبلوغ السلطة أو عدم بلوغها ليس مقياساً لنشوب الحرب الأهلية. بل إن المقياس الحقيقي يجثم في بطن إشهار حق نقض احتكار الدولة العنف، والبدء بالعمل المسلح على أساس موافقة شعبية وأهلية لمشروع سياسي بديل عن مشروع الدولة.

وقد تكرّس هذا المنطق، في الحرب اللبنانية، وبعد ظفر الميليشيات بالشارع وبسطها سلطتها الذاتية كبديل عن سلطة الدولة، من خلال نماذج جديدة.

وأول هذه النماذج كان استبدال المخفر بالمكتب الحزبي. حيث تراجعت مرجعية مخفر الشرطة في فض الخلافات ومعالجة النزاعات الناشبة في الحي، وحلّت مكانها مرجعية المكتب الحزبي الخاص بالميليشيا المهيمنة على المنطقة.

حتى إنَّ رجال الشرطة أصبحوا ملزمين قبول تعليمات مكاتب الأحزاب للتمكّن من البقاء في الحي. والأهالي الذين خضعوا لعملية استبدال المرجعيات الأمنية هذه، في بعض الأحيان طوعاً وبدافع الحماسة السياسية، وفي بعض الأحيان رغماً عنهم، «وقفوا مع الواقف»، بصفة عامة، من دون التنبه إلى ما ستؤول إليه الأمور عند تناولهم الجرعة الثانية من المنطق البديل.

وبشكل مواز لاستبدال مرجعية مخفر الشرطة بمرجعية المكتب الحزبي، استبدلت أدوات هذه الهيئات على الأرض.

فرجل الشرطة، الباقي في مركزه، تجنّب حمل السلاح بعد اندلاع الحرب الأهلية وفضّل التنقل بثياب مدنية داخل الأحياء، تفادياً لإثارة حساسية الأدوات الجديدة للمرجعية الجديدة، أي عناصر الميليشيات.

فعناصر الميليشيات في كل الحروب الأهلية يجاهرون بشاراتهم ويطلبون من المدنيين احترامها. كما أنهم يجاهرون بسلاحهم الظاهر ويستخدمونه للإشارة إلى وجود زمن جديد وسلطة بديلة.

ويترافق تغيير المرجعيات الأمنية، خلال الحروب الأهلية، مع تغيير في المرجعية السياسية لهذا الأمن. فأمن مخفر الشرطة، التابع للدولة، أمن سياسي، بمعنى أنه يخضع لقوانين وأنظمة تتمحور كلها حول دستور الدولة. أما أمن

المكتب الحزبي فهو أمن إيديولوجي، بمعنى أنه ينبثق من إيديولوجية الحزب.

وسقف الأمن الرسمي يتمثل في تشريع وأنظمة ودستور. أما سقف الأمن الحزبي والميليشياوي فيتمثل في شعارات الحزب الإيديولوجي. فمع الدولة نكون في مجال الأمن العام، الوضعي. أما مع الميليشيا المسلّحة فنصبح في مجال الأمن الذاتي، الإيديولوجي.

ولذلك كان وقع المرجعية الحزبية، خلال الحروب الأهلية في العالم الثالث، وقعاً كارثياً. ذلك أن سقفها الإيديولوجي جعلها ذاتية الأفق والمصلحة وضيقة الأبصار، إذ لم يعد العنف، في زمن الأحزاب والميليشيات المنغمسة في الحرب الأهلية، إلا وسيلة لتحقيق الشق الذاتي من المسؤولية (أمن الحزب وأمن إيديولوجية الحزب)، في حين أنه مع الدولة يقوم الشق الأساسي من الأمن على التحقيق العام للمسؤولية.

يختلف أفق أمن الدولة عن أفق أمن الحزب المسلّح. فالمسؤولية النظرية التي تحدد أطر الأول تقوم على مسؤولية عامة تشمل فئات المجتمع كافة، أما المسؤولية التي تحدّد أطر الثاني فتقوم على مسؤولية خاصة لا تشمل فعلياً سوى حاملي إيديولوجيا الحزب المعني.

وأمن الدولة، على قسوته، في كمبوديا ـ الأمير سيهانوك، أرحم بمليون شهيد مدني من أمن الحزب المسلح، الخمير الحمر، الذي استولى على السلطة بالحرب الأهلية. وأمن الدولة اللبنانية الرسمي، أرحم بمائتي ألف قتيل ومعاق، من أمن أحزاب الحرب الأهلية وميليشياتها.

فلا يهم عنصر الميليشيا الأنغولية أو اللبنانية أو حتى المتطرف الجزائري أو المصري من سيقضي بالقصف العشوائي أو بالعبوة الناسفة المزروعة في الشارع، حيث إنه منغلق ومنطو على مفهوم للأمن يضع أعضاء الجماعة أو الحزب في خانة الأبرار إيديولوجياً، والباقي، ككل ومن دون تمييز، في خانة الأعداء.

أما الدولة فتفهم الأمن على أنه مسؤولية عامة تطال سياسياً واجتماعياً جميع أفراد الشعب، فهي تفهم الأمن أداة لحماية الأغنياء كما أنه أداة لحماية الفقراء. أما مرجعيات الحروب الأهلية الحزبية، والتي قامت كلها على أنقاض دول تمّ

تدميرها، فلم تفهم الأمن إلا أمناً ذاتياً في المقام الأول والأخير. ولم تفهمه إلا أمناً إيديولوجياً يقوم على تحقيق تصوّرات عامة لم يتم بعد التحقق من صحتها العملية والاجتماعية بشكل موضوعي. ولذلك برهنت الوقائع أنه حيث غابت الدولة (وأقصى الأمثلة في هذا الصدد الصومال)، يغيب الأمن العام ويحل مكانه الأمن الخاص. ويبدأ تسلّط فرق الكاوبوي المسلحة على المدنيين الآمنين، بقبعات مختلفة ولكن بعقلية ذاتية واحدة.

٢ ـ إفساد نظام الأخلاقيات السائد

يلاحظ المراقبون أن الحروب الأهلية تترافق دوماً مع خلخلة الأخلاقيات السياسية المدنية. فالإطاحة بالدولة السابقة تترافق، في أعمال الفرقاء المتخاصمين، مع هدم النظام الأخلاقي الذي كان يرعى، قبلها، الشأن السياسي العام.

فلو أخذنا، على سبيل الذكر لا الحصر، مسألة القتل لاحظنا كم أن الفرق كبير بين ما تسوقه الأحزاب المسلحة وما تفترضه أنظمة الدولة في هذا السياق. فالقتل، عند عنصر الميليشيا أو عنصر الجماعة المسلحة، يجيء في سياق فكرة الانتقام الإيديولوجي أو في سياق إبادة العدو من دون محاكمة. فالمحاكمة غير ضرورية في قاموس الجماعات الحزبية المسلحة، ذلك أن لا متهم بريئاً. فإما أن يكون المرء متهماً إيديولوجياً، وبالتالي فهو مذنب وفي مصاف الأعداء، وإما أن يكون من أنصار إيديولوجيا الحزب، في هذه الحالة يحق للفرد أن يكون تابعاً فقط، حيث أن الاحترام والتقدير والاعتراف لا يمتلكها، في عالم الميليشيات الحزبية، إلا العنصر الحزبي المنظم.

من هنا تغدو فكرة القتل فكرة بديهية وسهلة جداً في عالم الميليشيات المتخاصمة في إطار حرب أهلية. لا قيمة للإنسان في هذا العالم، بل القيمة كل القيمة تنحصر في شعارات الإيديولوجيا الحزبية. وأفضل من يرددها يكون أفضل من يستحق الحياة. أما الذي لا يعرفها أو لا يرددها فلا حق له في الحياة.

ذهنية خاصة جداً، إطلاقية إلى أقصى الحدود وقبلية في عصبيتها هي هذه الذهنية. وكأن حامل الإيديولوجيا، فيها، مصاب بالحمى الدائمة، لا يستطيع أن ينظر إلى العالم سوى نظرة عداء. لا يطمئن إلا إلى أهل الحزب الذين يحيطون به، وخارج هذا العالم لا تكون حياة حقيقية.

يدفن صاحب الإيديولوجيا الحزبية، المتحول إلى عنصر مسلح، كل أفكاره المدنية ويغلق الشبابيك والأبواب عن الآخر ويبقى على اتصال مع حزبه أو مع جماعته من خلال فتحة في السقف يتسلّم منها التعليمات، من دون التعاطي مع ما هو قائم على جوانبه ومن حوله. فالسهولة التي يلجأ بها إلى القتل عنصر الميليشيا اللبنانية أو الكمبودية أو عنصر الجماعة الإسلامية في مصر أو الجزائر، تنمّ عن هذه الذهنية وتعكس موت القاتل نفسه قبل أن يقوم بعمليات القتل.

وكون الضحايا أبرياء أو مدنيين لا يعني له شيئاً، حيث إنه قتل في نفسه هذه الفكرة قبل أن يخرج إلى تنفيذ عمليته. قتل في نفسه أن هناك أبرياء وأن هناك مدنيين، واستبدل نظام أفكاره السابق بفكرة واحدة وبشعار واحد يقوم على الولاء الإيديولوجي. فالعالم فيه مناصرون لفكره ـ هم رفاقه في التنظيم المسلّح ـ وأعداء بالقوة هم من تبقى من البشر، بدءاً بجيرانه وأهله والمدنيين والأبرياء وكل من شابه.

ينبذ الحزبي المسلح الضالع في مشروع حرب أهلية كل ما له علاقة بالآخر وينقطع عن الجميع ليبقى على اتصال مع فتحته في السقف. والموت لا يعني له شيئاً حيث إن لا مجال للآخر في حياته وفكره. ومن هذا المنطلق يغدو القتل عملاً من أعمال الحياة العادية.

يقتل المتطرف الحزبي عقله وأحاسيسه الإنسانية قبل أن ينتقل إلى عمليات القتل. فلا يعود يهمه إن كان الإنسان الذي سوف يقتله جزائرياً مثله أو مصرياً مثله. هذه الأمور الأرضية لا تعني له شيئاً. فقط الأمور الإيديولوجية هي الحقائق وخارج عالمها الموت والسذاجة.

كم من مرة سمعنا خلال الحرب اللبنانية أن الأمور الاجتماعية والتي كان يشكو منها المدنيون دائماً (كالمحافظة على النظافة العامة وتأمين السير والتموين

الغذائي) هي «مجرد تفاصيل» في نظر الحزبيين الذين لا يفهمون الأمور السياسية إلا من خلال ثقب الإيديولوجيا في سقف بنيانهم الفكري. والتفاصيل غير مهمة بل مزعج ذكرها عندما يكون مصير «القضية» مهدداً.

وإن سهلت استباحة حياة الآخر، في ذهن وحياة عنصر الميليشيا أو الجماعة الحزبية، فكيف لا تسهل استباحة أملاكه؟

فالقتل على أساس إيديولوجي يستتبع غزواً على أساس إيديولوجي. والتطهير الإثني الذي يجري في البوسنة على يد الكروات والصرب، والذي يجيز القتل على أساس الاختلاف في العقيدة الدينية، يترافق مع نهب أملاك الآخر تحت شعار المصادرة الحزبية ـ عفواً ـ الإثنية. فالمداخل إلى نبذ الآخر كثيرة ومتعددة الأوجه، إلا أنها تنمّ كلها عن مغزى واحد يقوم على البربرية.

وفي إطار النزوات القبلية التي تطفو على وجه ممارسة العناصر الحزبية الميليشياوية الضالعة في الحروب الأهلية، لا بد أن نذكر، إلى جانب الغزو العشائري، القصف العشوائي الذي هو شكل من أشكال القصف العشائري، حيث أن منطقة بأسرها تقصف المنطقة المقابلة، بأسرها.

فالقصف العشوائي ثأر عشائري. والأحزاب والتنظيمات التي لجأت إلى هذا الأسلوب خلال الحرب اللبنانية والقبرصية والكمبودية ـ على اختلاف تسمياتها الاجتماعية والوطنية والقومية ـ أثبتت أنها تنهل كلها من ممارسة عشائرية واحدة. ألم يكن من السهل، لو أن الصراع كان سياسياً صرفاً، أن تمنع الأحزاب والتنظيمات المتخاصمة القنص العشوائي والقصف العشوائي؟

لقد أثبت اعتماد هذا الأسلوب الحربي قصوراً سياسياً عند الطرفين ونزعة عشائرية حقيقية، فيما رافقت الحروب الأهلية عمليات استهزاء بقواعد الاحترام التقليدية. فالحروب هذه والتي تقع منذ خمسين عاماً وأكثر بشكل حصري في العالمين الثالث والرابع، تحصل في إطار بيئات اجتماعية تقليدية. وميزة هذه البنى التقليدية، البطريركية الطابع، أنها تقوم، مثلاً، على احترام الأكبر سناً.

وفي عالم عناصر الميليشيات والجماعات المسلّحة لا احترام لهذا المعطى الاجتماعي العام. لا يحترم عنصر الميليشيا سوى رفيقه في التنظيم ولا يكترث

للآخرين، صغاراً كانوا أم كباراً، نساءً أم رجالاً.

فسرعان ما يلاحظ المدنيون وقاحة العناصر الحزبية المسلحة التي لا تأبه سوى لأوامر مسؤوليها. «لا كبير ولا صغير عندنا»، كانت تُردد عناصر الميليشيات في لبنان وفي العالم أجمع. وهذا التصريح صادق، بمعنى أنه يعكس حقيقة فهم هذه العناصر للتركيب الاجتماعي. إنهم لا يعترفون به، وبالتالي لا يعترفون بقيمه ولا بأخلاقياته. والشفقة، في هذا المضمار، ضعف يخشى العنصر المسلح من الانزلاق إليه خوفاً من أن يتصدّع إيمانه ومعتقده.

لا مجال لاحترام الجار في الممارسة العامة خلال الحروب الأهلية. فكم من امرىء قضى قتلاً على يد العناصر الحزبية المسلّحة في لبنان والبوسنة لمجرد أنه كان يحاول أن يدافع عن جار له من أبناء الدين الآخر أو من الإثنية الأخرى، عاش إلى جانبه طويلاً وخبر طيبته وحسن سلوكه؟

وإفساد بنية العلاقات الاجتماعية القائمة كان السبيل إلى إغلاق «المناطق» والأحياء على نفسها، تمهيداً لجعلها مشابهة للبنيان الذهني الميليشياوي، أي بلا أبواب ولا شبابيك، ومع ثقب فوقي في أعلى السقف لتناول التعليمات.

كما تترافق أيضاً الحروب الأهلية العالم ثالثية والعالم رابعية مع تغليب للقوة الريفية على التوازن المديني. فالمقاتلون هم في معظمهم من الأرياف. البيروتيون وسكان جونية وطرابلس وصيدا وجبيل كانوا نادرين جداً في الفصائل والأحزاب المتحاربة خلال الحرب اللبنانية. بل إن معظم المقاتلين كانوا ينتمون إلى أرياف الجنوب وجرود الشوف وكسروان وجبيل وبشري والضنية وعكار في الشمال والهرمل في البقاع.

كذلك هي الحال في الصومال حيث يشكّل الرعيان ٨٠ في المئة من المقاتلين في الفصائل المسلّحة المختلفة، فيدخلون المدن بذهنية الريف ويعملون، بعد فترة وجيزة، على ترييفها ونزع طابعها الحضاري عنها.

وأقصى النماذج إيلاماً في هذا الصدد النموذج الكمبودي، حيث يتشكّل تنظيم الخمير الحمر من عناصر محض ريفية، تأسست على نموذج جماعة ريفية تعيش بشكل بدائي قرب الحدود التايلاندية.

وانطلاقاً من عملية ترييف العناصر المسلحة لتنظيماتها، ومن تصور العالم عند هذه التنظيمات، راحت التجربة الكمبودية في اتجاه أقصى الترييف للمدينة وأقصى الانتقام من أهلها. فأفرغت العاصمة بنوم بنه من سكانها وبقيت مدينة أشباح لمدة سنوات طويلة بقرار من الفتحة السماوية في أعلى التنظيم الشيوعي الذي كان يقود ويوقد الحرب الأهلية بشراً في هذه البلاد الجميلة آنذاك.

ويترافق مع عمليات ترييف التنظيمات الحزبية المسلحة تغليب لذهنية الريف، القائمة على القوة (في كل بقاع الأرض)، على ذهنية المدن، القائمة على التوازن.

فمنطق القوة الذي يمارسه بعنف المسلح الحزبي يفرض الأمور فرضاً، ولا يقبل بمنطق التوازن والتسويات الذي يسود الذهنية المدينية. من هنا يجد المقاتلون الأهليون عادة أن أبناء المدن مخنثون ولا يصلحون لشيء. أي أنهم يسحبون منظوماتهم المعرفية عليهم ويجدون أنهم من ذهنيات مختلفة. فيما ذهنيتهم هم تقوم على القوة ومنطق القوة، أما ذهنية أبناء المدن فتقوم على منطق التوازن الذي هو، في نظر هؤلاء، منطق الضعفاء.

يتمّ أيضاً التأكيد، في الحروب الأهلية، على استبدال الرموز. فعلَم الخمير الحمر يُحمل مكان علم كمبوديا، وعلم التنظيم أو الحزب الفلسطيني أو اللبناني يحلّ مكان العلم اللبناني، وأعلام الإثنيات المختلفة تحلّ مكان العلم اليوغسلافي.

فالغرض من ذلك هو الإشارة، بالرموز، إلى أن زمن الدولة الموحدة قد انتهى. والإصرار على التمايز في أهم رمز للوطن ـ وهو العلم ـ تأكيد على الضلوع في الحرب الأهلية.

فالقطيعة الرمزية تعني نكران الوطن بعد نكران الدولة. وعادة لا تلجأ الفصائل المتحاربة إلى إنكار الوطن علناً، مخافة صدم مشاعر المدنيين، لكن سيرورة الحروب الأهلية المعاصرة دلّت كلها على أن الأسلوب المتبع يقضي بحجب الوطنية عن الطرف الآخر (هؤلاء انعزاليون أو هؤلاء غرباء أو هؤلاء غير مؤمنين، الخ)، ثم بعد مضي بضع سنوات على استخدام الأسلوب غير المباشر

يقوم الأفرقاء المتخاصمون، وبعد تعب المدنيين، بـإشهار مشروعهم الحقيقي (لماذا لا ننشىء دولتنا المستقلة على أراضينا المحررة ويهدأ بـالنا؟)، فيبـدأ نشر الفكرة إعلامياً وإقناع الناس بصحتها.

يشكّل الانتقال من نكران الدولة، كمجموعة أجهزة فاعلة وضابطة للحياة الاجتماعية (ألم يقل عبد الله العروي إن الدولة عقلانية واجتماع؟) إلى نكـران الوطن، أخطر مراحل الحروب الأهلية. فحيث حـدثت هذه العملية بنجاح تحوّلت الحرب الأهلية كارثة كبيرة وحصلت القطيعة التي ما بعدها التحام.

ويمكن تدارك كسر الدولة وإعادة بنائها، كما يحصل حالياً في كمبوديا تحت إشراف الأمم المتحدة حيث جرت انتخابات جديدة وحرّة بالفعل متزامنـة مع إخراج للجيوش الغريبة من البلاد. أما كسر الوطن، كما حصل في قبرص وكما يحصل حالياً في البوسنة، فأمر تستحيل العودة عنه. ولذلك فـاللعب بالـرموز الوطنية، في الحروب الأهلية، أخطر بكثير مما قد نتصوّره للوهلة الأولى.

٣ ـ نبذ مبدأ التسامح بين الجماعات

يتبع أفرقاء الحرب الأهلية أساليب عدة قبل التوصل إلى نبذ مبدأ التسامح من الحياة العامة. وأبرز هذه الأساليب إلغاء الحياة العامة واستبـدالها بـالحياة الذاتية، بالمعنى البيولوجي للكلمة.

فالهموم التي تسود خلال النزاعات الأهلية تدور حول الاختباء من القصف العشوائي وحول محاذرة القنص والتخوف الدائم من العبوة الناسفة أو السيارة المفخخة. كما أن هاجس تأمين الطعام، كل يـوم بيومـه، يسيطر عـلى وعي الأفراد. وبذلك يصبح العنوان العام لحياة الفرد خلال الحرب الأهلية تأمين بقائه.

فبعدما يكون أفرقاء النزاع الأهلي قد فكّكوا اللحمة الإجتماعية وبعـثروا المجتمع إلى أفراد، تقوم الظروف الأمنية العامة المسيطرة خلال هذا النزاع بسلخ الذات الإجتماعية للفرد عن ذاته البيولوجية.

فلا يعود الفرد الموجود في هذه الـوضعية قـادراً على الاهتمام إلا بنفسه. والذين خبروا الحرب اللبنانية وعاشوا تجربة الاختباء في الملاجىء خلال القصف يعلمون كيف أن سقوط قذيفة على بناية مجاورة كان يسبب ارتياحاً نفسياً ضمنياً عند أهل الملجأ.

فسكان البناية (أ) كانوا مسرورين بأن البنايتين (ب) و(ج) تحميهـما على سبيل المثال من القصف الآتي من الجبل أو من القصف الآتي من الشرق. وكان سرور سكان البناية (أ) لا يأخذ في الحسبان أن في البنايتين المجاورتين سكـاناً مثلهم يخافون القصف ويخشون على ممتلكاتهم. فالخوف الذاتي والذي يتحوّل إلى خوف بيولوجي لا يعود يسأل لا عن الجار ولا عن القريب عندما يشتد الخطر ويعظم هوله.

وتؤدي أجواء الحروب الأهلية إلى تغليب الحسّ الذاتي على الحسّ الفردي، كما تؤدي إلى تذويب الحسّ العام في شرذمة المشاعر والاهتمامات.

ويطغى حسّ البقاء على سواه من الأحاسيس ويصبح الـذاتي البيولـوجي العنوان الأقصى للتصرفات (اهرب، اختبىء، احمِ نفسك، انتبه من القناص، الخ). وترويض المجتمع على هذا النحو، أي بعد إيصاله إلى البيولوجي، يسمح للأفرقاء العسكريين بفرض سياساتهم على أمور الحياة اليومية كافة.

أما عمليات تعميم العداء، خلال الحروب الأهلية، فممؤلة وموجعة. ذلك أن المبدأ العام الذي تقوم عليه هو فصل أهل البلد الواحد عن بعضهم البعض، حيث إن الصراع الأهلي يتأسّس على الحرب العسكرية بين أبناء الدولة الواحدة. لذلك فبلوغ القطيعة يفترض إجراء عملية قيصرية.

يسوّق الأفرقاء المتنازعون عسكرياً فكرة العـداء الكلي لـلآخر من خـلال القنص العشوائي والقصف العشوائي. فالمنطقة المقابلة مقصودة بكليتها في هذا الأسلوب وقد اعتمدته التنظيمات المتخاصمة خلال الحرب اللبنانية، من دون استثناء.

فالطرف الفلسطيني الذي عمّم هذا الأسلوب انطلاقاً من غرب العاصمة كان يعتقد أنه سيؤدي إلى فكّ اللحمة السياسية القائمة بين «الجماهير المسيحية

وبين الأحزاب المسيطرة عليها». وطبعاً، عكس ذلك هو الذي حصل. أما الميليشيات المسماة بالمسيحية والتي كانت تقوم بقصف المنطقة الغربية من العاصمة فكانت تتبع الأسلوب إيّاه الذي يتبعه اليوم الصرب في قصفهم مدينة ساراييفو، عاصمة البوسنة، أي أن هدفها كان إيذاء الخصم وتخويفه إلى أقصى الحدود بغية تركيعه سياسياً. وبالطبع، هذا الأمر لم يحصل أيضاً.

إلّا أن الذي حصل هو انتشار فكرة العداء الكلي للآخر، ذلك أن المدنيين في غرب العاصمة ببيروت شعروا بنفسهم مستهدفين ككل، وكذلك شعر المدنيون في شرق العاصمة. وهكذا تشرذمت اللحمة الاجتماعية، قبل أن تتابع الأجهزة الإعلامية والأمنية التابعة للتنظيمات المسلحة تفكيكها لها بنداً بنداً.

ومن جملة أساليب تعميم العداء برزت، خلال الحرب اللبنانية، عمليات الإعدام العامة. فحيثما حصلت هذه الإعدامات العامة والتي كان يرافقها تمثيل بالجثث (في البترون وعاليه وبيروت الغربية والشرقية داخل الأحياء، وطرابلس وزغرتا، الخ) كانت ردات الفعل المدنية تنمّ عن خوف عميق، لا عن قرف ظاهر كما قد يتراءى لنا من بعيد. فالحاضرون كلهم كانوا يشتمون هذا «الصومالي» أو هذا «الفلسطيني» أو هذا «الكتائبي» أو هذا «الأحراري» ويبصقون على الجثة التي كانت تجرّها لاندروفر التنظيم المسلح.

كانت تمثّل هذه الجثة الهامدة العدو المطلق. وكانت بالتالي تثير خوفاً دفيناً في النفوس. وكان هذا الخوف اللاواعي يظهر في ممارسات النساء، حيث أنهن كن يقتربن من الجثة عادة ويركلنها بأرجلهن. أمّا الرجال فكانوا يقفون ويشتمون عن بعد.

كان الهلع والخوف العميق، كالذي يحدثه القصف العشوائي، يسيطر على مشاعر النساء في هذه اللحظات. وقد لوحظ الأمر في الأوساط المسيحية كما في الأوساط الإسلامية، ممّا يدلّ على وحدة في السلوك الثقافي. أمّا عناصر الميليشيات فكانوا يضحكون ويصيحون بالجمهور لمزيد من الشتائم والبصق والاستنكار. . . والالتحام السياسي مع «الشباب» الذين يحمون الديار من هذا الخطر المطلق الذي يتهدّد المنطقة بأسرها.

وهناك أسلوب آخر يعتمده عادة الأفرقاء الأهليون المتنازعون هو التشهير بمقدسات الآخر. فاستباحة الجوامع والكنائس في قبرص ولبنان والبوسنة أمر شبه يومي في ظل الحرب الأهلية.

ويسمح هذا الأسلوب بتعميم العداء على جميع أفراد الطرف الآخر. فعندما أسمع بتدمير جامع أو بهدم كنيسة سوف أشعر بنفسي معنياً في معنوياتي وانتمائي الديني، أينما كنت في البلاد. وهذا هو بالضبط ما يتوخّاه الدافع إلى نسف المقدسات الدينية، حيث أنه يعلم أنه سيعمم، عن هذا الطريق، العداء ويجعله كلياً، كما سيستثمر هذا الانتصار العسكري كانتصار عقائدي على صعيد جبهته الداخلية.

ونبش المقابر أو قصفها كما حصل في أكثر من منطقة في لبنان وكما يحصل حالياً في البوسنة، يندرج في هذا الإطار أيضاً، حيث إنه يهدف إلى ترسيخ فكرة العداء الكلي للآخر الذي يصبح، في هذه المعادلة، غير مقبول لا في حياته ولا في مماته. تخضع بدورها المرجعيات الدينية، في الحروب الأهلية، للتشهير، حيث إنه غالباً ما تأخذ طرف الوسط والاعتدال، فيعيب عليها الأفرقاء المتحاربون هذا الاعتدال وهذه الحيادية السياسية، ويعتبرونها خيانة إيديولوجية. فالكلام كان دائماً، في التجربة الحربية اللبنانية، عن «ضعف البطريرك» أو «ضعف المفتي» اللذين كانا يأخذان طرف الاعتدال ويمتنعان عادة عن سكب الزيت على النار.

حتى إن شخصية البابا في روما كانت مدار استهزاء في شرق العاصمة بيروت، لمجرد أن هذا المرجع الكاثوليكي الأول في العالم كان يعتبر أن مصير لبنان هو في الوفاق وفي التعايش السلمي البنّاء بين الطوائف الدينية المختلفة.

فالعداء الكلي لا يقبل بالأصوات الناشزة وبالدعوات الوفاقية. بل إن القانون العام للعداء الحزبي الأهلي يقوم على نشدان القطيعة المطلقة مع الآخر. ورجال الدين دفعوا ثمن مواقفهم المعتدلة هذه معنوياً، وجسدياً أحياناً، في قبرص ولبنان وكمبوديا وكرواتيا وصربيا والبوسنة.

ونظام الجماعات المتطرفة والذي يسعى إلى أن يبلغ ما يبلغه النظام الميليشياوي خلال الحروب الأهلية، نظام مغلق بإحكام على نفسه، يعيش على

رهبة الشعارات الإيديولوجية الطنانة الرنانة وعلى ترهيب السكان المدنيين. مجتمع مصغر من المرهوبين يقوم بترهيب المجتمع الأكبر من حوله.

لا خروج ولا دخول إلى هذا العالم المغلق المصغر إلا بإذن حزبي. فالانضباط فيه بديل للديموقراطية. لذلك، يكتشف عالم المدنيين هذا العالم ويخافه خوفاً كبيراً حيث إن أساليبه تقوم على القطع مع كل عدو مفترض والتصفية والخطف والفرض بقوة السلاح.

وفي هذا العالم الذي يتقهقر فيه النظام الأخلاقي العام، التقليدي والمسالم، بقوة السلاح والحصار والإعلام المؤدلج أدلجة حزبية وحربية، تظهر الأمراض الاجتماعية بسرعة. فسرعان ما يكتشف المدنيون أن عناصر الميليشيات والجماعات المسلحة تتعاطى بصفة عامة وبشكل واسع المخدرات، حفاظاً على روح الاستنفار وعلى الجهوزية القتالية ليل نهار.

ومن بعدها تنتقل الأمراض الاجتماعية إلى باقي فئات المجتمع. ففي غياب اللحمة الاجتماعية وبظهور الانشقاق الأهلي تطفو على وجه الممارسات الأمراض التي كانت مخفية من قبل. فالرشوة تصبح أسلوب التعاطي العام، تعبيراً عن التفكّك الأخلاقي والنفسي الذي أصاب المجتمع.

وهذه ظاهرة لوحظت أخيراً في العراق على سبيل المثال، حيث أن تفكّك البلاد سياسياً ومعنوياً انعكس سلسلة من الأمراض الاجتماعية وعلى رأسها رشوة الموظفين الرسميين والتي لم تكن معروفة من قبل.

كيف تواجه مجتمعات الحروب الأهلية الواقع الجديد الذي تجد نفسها محصورة في قمقمه؟

هناك ثلاثة تعبيرات أساسية يمكن رصدها في هذا الصدد:

ـ أبرز هذه التعبيرات تمسك المدنيين بالأشكال القديمة للمؤسسات الشرعية. فيصرّ المدني على وجود شرطي للسير وعلى ممارسة المدارس لنشاطها المعتاد وعلى عدم قطع الاتصال مع الآخر (الاستمرار في العبور، كما حصل في الحرب اللبنانية، والاتصال بالآخر).

فالإيمان بالدولة المهزومة يبقى قوياً في قلوب المدنيين. والمدهش في النموذج

الكمبودي مثلاً في هذا الإطار أن المدنيين توجّهوا بحماسة، وبالرغم من قصف مراكز الانتخاب، إلى اختيار ممثليهم في البرلمان الجديد. أي أن المليون قتيل الذين سقطوا في كمبوديا والسنوات الـ ٢٣ التي قضاها المدنيون تحت بطش الخمير الحمر (والفيتناميين بدرجة أقل) لم تكن كافية لجعلهم ينسون الدولة.

ـ تتمثل أيضاً مقاومة المدنيين لمشاريع الإرهابيين (من ميليشيات وجماعات متطرفة) بازدياد التقوى الحقة. فالصلاة تنتشر، خلال أزمنة الاختلال الأمني والأخلاقي هذه، بشكل واسع جداً. وفي ازديادها ردّ صامت على بربرية ودموية العناصر المسلحة. فيعود الإنسان إلى إيمانه لطلب الرحمة الرمزية من ربه وللتصالح مع إنسانيته.

ـ تتمثل أخيراً مقاومة المدنيين لمشاريع الحروب الأهلية باعتماد الإعلام الشفهي المضاد. حيث تنشأ وتنتشر سلسلة أخبار شفهية تشهّر بأفرقاء النزاع الأهلي وتبيّن تواطؤهم العملي وتوافقهم الضمني على قمع المدنيين، كما حصل خلال الحرب اللبنانية حيث راجت شائعات سياسية كثيرة واكبتها مصداقية شعبية واسعة في كل من المنطقتين المتنازعتين، طعنت مباشرة بالطروحات الإيديولوجية المعتمدة في الإعلام الحزبي والميليشياوي.

فالمقاومة المدنية لمشروع الحرب الأهلية أقوى عدوّ لأطراف النزاع الأهلي. ذلك أنه يشكّل جسر العبور إلى الدولة، من جديد.

الفصل الثالث

قتل الذاكرة الشعبية

تلعب الذاكرة الشعبية دوراً فاعلاً في الحروب الأهلية المعاصرة. فالمقولات الحربية والإيديولوجية الخاصة بالنزاعات الأهلية تؤسّس عناصرها الخطابية والصورية على مشاهد وأدبيات الماضي، المنقولة شفهياً من جيل إلى جيل.

الذاكرة الفردية هي المجهود الإنساني الهادف إلى استحضار صور وأحداث من الماضي بغية عيشها من جديد ـ ولو خيالياً ـ في الحاضر. لذلك فالذاكرة الفردية تنطوي على محور واحد هو الإنسان المتذكّر وخصوصياته ومصالحه وقضاياه الحميمة.

أما الذاكرة الشعبية فهي ذاكرة تخاطبية. أي أنها تعمل على استحضار أحداث وتجارب من الماضي بغية مخاطبة الآخر، في الحاضر. لذلك فتوجهها، منهجياً، لا يعني الذات، بل يخاطب الآخر ويدخله في سياق أحداث حاضرة ـ ماضية يتمّ بعثها معنوياً من جديد. فيعيش الفرد رمزياً من خلالها تجربة جماعية، لها ارتباطها الشديد بالواقع، على رغم صياغتها التاريخية.

من هنا، فإن الذاكرة الشعبية، هي، في جوهرها، ذاكرة الجماعة والتي تتجلى في ذهن الفرد تحت شكل ذاكرة اجتماعية، معايشتها ذاتية ولكن عناصرها جماعية؛ سياقها حاضر، ولكن سردها ماض.

فالذاكرة الشعبية شديدة الفعالية في المجتمعات البدائية، حيث لها رجالاتها وموظفوها (الحكواتي الإفريقي)، والمحافظة عليها، في هذا الإطار، أمر حيوي كونه يعني المحافظة على خزان تجارب الماضي الذي يشكّل أساساً لا يشكّ به لحاضر هذه المجتمعات. وبالتالي فإن مصير القبيلة مدوّن بكامله في الذاكرة

الشعبية، وفقدان هذه الذاكرة يعني زوال القبيلة. من هنا حيوية الذاكرة الشعبية عند الشعوب التي لم تعرف الكتابة.

أما في ما يخصّ المجتمعات التقليدية، والمجتمع العربي منها، فإن الذاكرة الشعبية تلعب دوراً محورياً أيضاً حيث إنها تختزن تجارب الماضي وتؤسس لمسالك الحاضر. لكن الفرق بينها وبين الذاكرة الشعبية الخاصة بالبنى الإجتماعية البدائية يكمن في أنها مدوّنة ومحفوظة في مخطوطات وكتب مطبوعة تشكّل في مجملها ما نطلق عليه تسمية التراث.

فالجماعة وتجاربها الماضية شديدة الحضور وشديدة الفعالية في الذاكرة الشعبية لكلّ من المجتمعات البدائية والتقليدية. وكلمة الحكواتي الإفريقي، في هذا المضمار، لها الواقع نفسه الذي تتميز به كلمة الديوان التراثي في مجتمعاتنا.

الجميع يصغون بانتباه إلى كلمات الماضي وكلمات الذاكرة الشعبية، الشفهية منها والمدوّنة، في مجتمعات العالم الثالث التقليدية. والجميع يعتبرونها مصدراً موثوقاً للحياة اليومية والعملية في الحاضر.

فعندما تبرز الأزمة أو تقع الحادثة الأمنية على صعيد واسع من الطبيعي جداً في مجتمعاتنا أن ينكفىء الأفراد باتجاه قراءة رسائل الماضي المدوّنة في الذاكرة الشعبية والتراثية، حيث إن منهج تكويننا الفكري، على صعيد عام، يقوم على الدوران في فلك تجارب الماضي والتراث.

لذلك يتوجه واحدنا، غريزياً ومنهجياً، نحو الذاكرة الشعبية والجماعية لتفسير معضلات الحاضر الطارئة.

والمنظّرون للحروب الأهلية يعلمون أكثر من غيرهم أهمية التخاطب مع صور ومشاهد الذاكرة الشعبية في وعينا فيعملون على استغلالها في تفخيخ مشاعر الجماعات الأهلية. يحركون ما يرونه مناسباً من صور الماضي في إطار الكتلة (أ) لاستفزاز مشاعر وعواطف الكتلة (ب) الموضوعة في خانة إطلاقية تحت إسم العدو التاريخي.

كيف ذلك؟

ما إن نشب النزاع الأهلي القبرصي، عام ١٩٧٤، حتى انتشرت شائعات في

الأوساط اليونانية تشبّه الأوضاع السائدة بتلك التي كانت سائدة إبان الحكم العثماني للجزيرة، كما سرت شائعات أخرى في أوساط الأقلية التركية تذكر القبارصة الأتراك بما فعله اليونانيون بالمسلمين في جزيرة كريت إبّان الحرب العالمية الأولى.

وصور الأعمال العنيفة الماضية عاشها هذا الفريق وذاك على أنها تكرار للتاريخ. فمصداقيتها كانت حاصلة وغير قابلة للدحض، ذلك أن القطيعة الابستمولوجية (المعرفية) بين أحداث الماضي وأحداث الحاضر كانت غائبة تماماً. وذلك ما انعكس بالطبع زيتاً على نار الخلاف الأهلي فألهب المشاعر ودفع بالعصبيات إلى الواجهة وأعاد الجميع إلى منطق العين بالعين والسن بالسن (والذي يجعل الجميع عمياناً بحسب تعبير غاندي).

عندما نشب النزاع الأهلي اللبناني، عام ١٩٧٥، سرت شائعات قوية في الأوساط المسيحية تشبّه الأحداث الحاصلة بأحداث ١٨٦٠. سرت شائعات تفيد أن مجازر ١٨٦٠ عادت لتتكرر مع فارق بسيط هو انتقال الدور من الأتراك العثمانيين إلى الفلسطينيين. صُوّرت المواجهة على أنها تقوم بين جيش المسلمين (الفصائل الفلسطينية وأنصارها المحليين) وجيش المسيحيين (الميليشيات اليمينية). ولم يشكّك المواطن العادي في المناطق الشرقية من البلاد بصحة هذا المشهد البانورامي على وجه العموم، بل قبل به واعتاد عليه واقتنع به بعد فترة.

في المقابل صُوّر المسيحيون، انطلاقاً من المناطق الغربية من البلاد، على أنهم «انعزاليون» ومتعصبون صليبيون. فقبل عامة الناس بهذا الطرح في تلك المناطق وبدأت القطيعة في النفوس، في الحاضر المعيش، على أساس صور تنتمي إلى الماضي السحيق. مع العلم أن التاريخ يخبرنا أن الموارنة المسيحيين لم يناصروا الصليبيين ككل، بل إن قسماً منهم وقف مع الصليبيين وقسماً آخر وقف ضدهم (وكذلك فعل عدد من قبائل بلاد الشام بالمناسبة). وقصة تنصيب البطريرك الماروني الموالي للصليبيين مقابل البطريرك الماروني المناهض لهم، قصة معروفة في السياق التاريخي للبنان خلال تلك الحقبة الزمنية.

لكن عامة الناس لا تشغل بالها بالتحليل التاريخي، بل تقبل بالعموميات،

حتى لو كانت هذه العموميات غير دقيقة وغير صحيحة.

وها نحن اليوم نشاهد تكراراً للعملية نفسها في يوغوسلافيا السابقة.

ففي كتاب عنوانه **من سراييفو إلى سراييفو**[١] يعلّق الباحث جاك روبنيك بما يلي حول الصراع الأهلي القائم بين الصرب والكروات: «كنا قد اعتقدنا، بعد مضي جيلين، أن ذكرى الصدامات (وبخاصة مجزرة الصرب على يد عصابات الأوستاشي الكرواتية) تلاشت من أذهان الشبّان الحاليّين. لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل. ففي حرب الذاكرات بين الصرب والكروات، وعن طريق وسائل الإعلام الحديثة وخلال بضعة أسابيع فقط، جرى تعميم تصوّر للكون وللآخرين بمفردات بالية. فأصبح الصراع الحالي لوحة أعيد تنقيحها للحرب العالمية الثانية. فبالنسبة إلى الصرب الحاليين، نحن اليوم في العالم ١٩٤١، والاعتقاد السائد يعتبر أن الكروات يهيّئون لمجزرة جديدة ضد الأقليات الصربية.

أما بالنسبة إلى الكروات، فميلوسيفيتش هو هتلر جديد، يستخدم الأقلية الصربية في كرواتيا، مع ميليشياتها المعروفة بالتشتنيك، تماماً كما فعل هتلر بالأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا لتفكيك هذه البلاد في حينها.

فالتلفزيون الكرواتي في زغرب يصوّر الصرب دائماً في زي ميليشيا التشتنيك (لحية وقلنسوة سوداء يعلوها نسر أبيض)، في حين أن تلفزيون الصرب في بلغراد يعرض باستمرار أفلاماً وثائقية حول مذابح النساء والأطفال التي حصلت بين ١٩٤١ و١٩٤٥. والحرب بين الصرب والكروات هي حرب بين ذاكرتين شعبيتين تمّ استغلالهما إلى أقصى الحدود، واستثمر طابعهما العنفي في إذكاء نار الحرب الأهلية بين الطرفين. فالشعوب التقليدية تعيش ماضيها على أنه حاضر لأنها لا تفصل موضوعياً بين أساطيرها التاريخية (والتي فصّلها فيما يخصّ النموذج اللبناني المؤرخ أحمد بيضون بدقة كبيرة) وبين وقائع تاريخها الموضوعية»[٢].

فالانتقال من ماضي الصدمات إلى حاضر الصراعات يتمّ تحت غطاء المعارك

(١) Jacques RUPNIK, *De Sarajevo à Sarajevo*, Bruxelles, éd. Complexe, 1992.

(٢) أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٩.

وفي إطار قصف المدافع والهواوين، مما يجعل العملية أكثر إقناعاً. ذلك أن المواطن يشعر تلقائياً بأن المدفع الذي يقصفه هو مدفع عدو، في حين أن المدفع الذي يقصف من عنده هو مدفع صديق. فيختلط الحابل بالنابل، إذ يمتزج الشعور بالخوف بصور الماضي المخيفة، فتطفو الهواجس التاريخية عندها على وجه الوعي.

واللعب على التشابه التاريخي وعلى هواجس الذاكرة الشعبية يستمرّ اليوم في الصراع القائم بين الصرب ومسلمي البوسنة حيث يطلق الصرب على هؤلاء تسمية «الأتراك» لإقحام العواطف وإلهاب مشاعر المسيحيين الذين اضطُهد أجدادهم خلال الحكم العثماني لبلاد البلقان.

١ ـ تقنية الفتل

يلجأ عادةً طرف من الأطراف إلى الذاكرة الشعبية السياسية للجماعة فيختار منها صورة عنيفة ومبسّطة (كذبح المسيحيين على عتبة سرايا دير القمر إبان أحداث ١٨٦٠ في لبنان مثلاً). تستثير هذه الصورة المعبّرة جداً بالنسبة إلى الكتلة (أ)، مشاعر الكتلة (ب) الضالعة في الصراع الأهلي، مخاطبة ذاكرتها الشعبية هي أيضاً، فتقوم هذه الأخيرة باستحضار صورة أخرى في المقابل، تكون مثلها عنيفة ومبسطة (كصورة الصليبيين مثلاً)، فيبدأ الصراع بين الذاكرات الشعبية، ويمعن بعدها كل طرف في التفتيش في تاريخ البلاد عن تفاصيل تؤكد وحشية الطرف الآخر. فتصبح هذه الصورة بعد فترة ملخصاً للتاريخ بالنسبة إلى كل من الكتلة (أ) والكتلة (ب).

كلنا يتذكّر، في هذا الصدد، «الأبحاث التاريخية» العديدة التي صدرت خلال الحرب اللبنانية والتي رُوّج لها كثيراً بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ وكانت مشبوهة ومؤدلجة (مذكرات قنصل بريطاني من القرن الماضي، مذكرات كولونيل إسرائيلي، الخ) التي حاولت أن تعمّق الخلاف بين المسيحيين والمسلمين والدروز في لبنان، في مرحلة كانت الحرب قد بدأت تبرد في نفوس المواطنين. فالعملية هذه تمّت تحت غطاء المقاربة التاريخية، لكنها لم تكن بريئة أبداً حيث أنها صبّت الزيت على النار. وهنا أيضاً نلاحظ اتباع الفرقاء مبدأ الاقتتال التخاطبي. فكلّ كتاب كان

يصدر من هذا الطرف يسوّد صفحة المسيحيين كان يليه كتاب يسوّد صورة المسلمين. وهكذا دواليك. فالمشروع التقسيمي، على المستوى السياسي، فهم تمام الفهم الطابع التخاطبي للذاكرات الشعبية ولعب على هذه الميزة الوظيفية ليستثمر صراع الهواجس التاريخية لصالحه. وهكذا تعمقت، مع مرور السنوات، الهوة بين أناس كانت تجمع بينهم صلات العمل والمصلحة والجيرة والاجتماع في نماذج عدة عبر العالم، وأقربها إلى ذاكرتنا تقع في النماذج القبرصي واللبناني واليوغوسلافي.

أما النماذج الأخرى المعروفة عبر العالم حيث تتصادم الذاكرات الشعبية فكثيرة نذكر منها الصيني/ الياباني، والألماني/ الفرنسي، والتركي/ الأرمني، على سبيل المثال لا الحصر، حيث تخاطبت الذاكرات الجماعية في إطار صراعات عسكرية إقليمية ودولية.

وميزة الصور والكليشيهات التي يتمّ ترويجها خلال النزاعات الأهلية أنها كاريكاتورية الطابع، تعتمد تضخيم التفاصيل ولا تلتزم الدقة التاريخية. ولا تعطينا الصورة المسلوخة عن إطارها فكرة وافية عن الموضوع المطروح. فأحداث ١٨٦٠ في لبنان، إضافة إلى كونها أحد تجليات الصراع الإقليمي الحاصل حينذاك بين القوى الأوروبية العظمى وبين السلطنة العثمانية، هي جزء بسيط من كلّ. فسنة أو سنتان من الاختلاف في إطار عدة قرون من التفاهم والتجاور السلمي واحترام الآخر والمشاركة العملية (كالأحياء المشتركة والمصالح المختلطة بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين التي تشهد عليها سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس وصيدا وبيروت)، لا تشكّل عيّنة كافية ومعبّرة بالنسبة إلى الوضع ككل. واستخلاص نتائج عامّة من أحداث محصورة تقع في خانة الأسلوب الكاريكاتوري لا في المقاربة التاريخية الرصينة. تعبر أيضاً الزيجات المشتركة الكثيرة التي حصلت بين الكروات والصرب، وبين الكروات أو الصرب والمسلمين في البوسنة عن تواصل اجتماعي وليس العكس. لكن مخططي الحروب الأهلية يديرون ظهرهم للوقائع السوسيولوجية ويقرأون التاريخ قراءة مبتورة، نازعين عنه طابعه العام والشامل لوضعه في خانة الأحداث الدامية والأزمات التي

شكّلت في الماضي صدمات سياسية نافرة بالنسبة إلى الجماعة المنوي أدلجتها اليوم.

فالصور تطغى على التحليل. والتاريخ مجرد عبّارة، في نظر أولئك المخططين، لبلوغ مشاريعهم السياسية التقسيمية.

تستخدم الصورة التاريخية هنا كعلَم سياسي تلتفّ حوله جماهير الطائفة أو الإثنية أو القبلية. والعَلم عنوان عام يتمتع بمصداقية كبيرة حيث لا مجال لمناقشته. فإما الانضواء تحت لواء الجماعة والالتزام بالشعارات المطروحة وإمّا الرحيل: هكذا هو منطق الكتل المتحاربة خلال النزاعات الأهلية.

تفرض الصورة ـ العَلَم نفسها فرضاً على الناس، ونفيها يعني نفي الجماعة. لذلك ينبغي أن يؤمن الفرد بشكل قاطع بالصورة التاريخية المشتقّة من الذاكرة الشعبية والجماعية لكي يستقيم عصب الحرب الأهلية وينتج مواقف متشنجة. وكلما كانت هذه الصورة فظيعة، أرهبت النفوس أكثر وأسكتت الاعتراضات والاحتجاجات. فالتاريخ يقبل النقاش، أمّا الصورة التاريخية المبتورة والعنيفة فلا تقبل النقاش إطلاقاً. وتترافق العملية مع إبقاء الهدف غامضاً. فالأطراف المتنازعة والتي تتخاطب ذاكراتها الشعبية بالصور والمشاهد التاريخية العنفيّة المختارة تقدّم الخلاف على أنه خلاف تاريخي بين كتلتين إثنيتين أو لغويتين أو دينيتين، ولا تبوح بالهدف السياسي للنزاع الذي يتمحور دائماً حول الخلاف على السلطة.

يسمح اللجوء إلى صور ومشاهد الذاكرة الشعبية والجماعية بتمويه الحقيقة السياسية للمشروع، من خلال إضفاء طلاء من إيديولوجيا سميك عليه. هدفت جميع النزاعات الأهلية التي حصلت في العالم الثالث خلال القرن العشرين إلى ضرب الدولة كمقدمة للسيطرة على جزئيات المجتمع المدني. ولكن هذا الهدف السياسي الموضوعي لا تشير إليه أطروحات وأدبيات الأطراف المتصارعة. لا تنقشع الرؤية تماماً إلا بعد عدة سنوات حيث يشعر جميع المواطنين بأنهم خسروا دولتهم ومعها وطنهم، إذ إن لا أوطان حقيقية في الأزمنة المعاصرة من دون دول متينة ترتكز عليها. وقد وصل النموذج الصومالي في هذا الصدد إلى أقصى درجات التجربة التدميرية حيث غابت الدولة تماماً وحلّت محلها قبائل وعشائر

الأمس. أما في النموذج اللبناني فقد بقيت أشلاء الدولة نابضة وفاعلة في حدود دنيا، من دون أن تضمحل تماماً. ففي أحلك الظروف وفي أوج الفلتان الأمني بقي جواز سفر الدولة معتمداً وكذلك عملتها، وبقي قبضاي الميليشيا الملتحي بحاجة إلى توقيع المختار المسالم والمعمّر على رسمين شمسيين لكي يتمكن من الحصول على إخراج قيد إفرادي في لبنان. وبقيت الدولة حيّة في نفوس المواطنين اللبنانيين، طيلة الأحداث، وذلك ما جعل تدميرها بالكامل مشروعاً مستحيلاً. بل فشلت الميليشيات في إرساء أسس دولها المستقلة، مع العلم أن حلمها الكبير كان هذا الهدف تحديداً.

ولكن كيف للأطراف المتحاربة خلال النزاعات الأهلية أن تبوح بهذا السر وهي تعلم تماماً أنها ستصل حتماً إلى فرط عقد الدولة بشكل من الأشكال، وهي التي تعلم أيضاً أن المواطنين، مهما بلغ غباؤهم السياسي، لن يجاروها في هذه الخطة؟

من خلال عملية إلهاء، بكل بساطة. وقوام هذه العملية توجيه الأنظار إلى أصوات مرعبة في الماضي وإلهاء الأفكار بها لكي تتمكّن قوى الحرب الأهلية الفاعلة من بلوغ هدفها المزدوج في تحجيم الدولة والمجتمع المدني معاً. فصور الذاكرة الشعبية هنا هي كمين الإلهاء الإيديولوجي لعملية أساسية تحدث في مكان آخر. يمكننا أن نضيف أخيراً أن صور الذاكرة الشعبية المستثمرة خلال الحروب الأهلية المعاصرة هي صور مؤدلجة إلى أقصى الحدود.

فالطرفان فيها يُوَزَّعان على فريقين، فريق الـ«نحن» وفريق الأعداء. فإمّا أن تكون في هذه الصور والمشاهد في خانة الضحية أو المعتدي. لا مجال لموقع وسط بين الطرفين أو لموقع محايد. ذلك أن هذه الصور والمشاهد تخاطب العواطف والعصبيات ولا تخاطب العقل.

في الذاكرات الشعبية ما يدعو إلى الانقسام وما يدعو إلى الالتحام على حدّ سواء. والأطراف المتخاصمة أهلياً توجّه خياراتها، وبشكل متعمّد، نحو صور الانقسام، معتمة على مشاهد الوحدة والالتحام. فالشرط الأول للنزاعات الأهلية هو أن تكون نفوس أبناء الدولة الواحدة منقسمة. لذلك فالخيارات في

مجال الذاكرة الشعبية سلبية حتماً. والتاريخ الشعبي يتحوّل عند ذاك إلى فتيل سريع للاقتتال الأهلي. فيحسب المرء نفسه أنه يدافع عن أجداده وعن أبنائه على حدّ سواء، إذ تمتد الصبغة الإيديولوجية لتغطّي أمور الماضي والحاضر والمستقبل. ويعتقد المرء أنه بطل تاريخي. لكن وهج هذه الإيديولوجيا المترحّلة بين الأمس واليوم والغد يزول ما إن تنكشف الأهداف السياسية الحقيقية لمشروع أطراف الحرب الأهلية المتخاصمين والمتقاتلين حتى آخر مؤسسة من مؤسسات الدولة، وحتى آخر مواطن من مواطني المجتمع المدني.

٢ ـ دور وسائل الإعلام

لعب الإعلام في الماضي دوراً مساعداً في الحروب الأهلية ولا يزال يلعب اليوم هذا الدور في النزاعات الأهلية المعاصرة. فإن اختلف السجل الإعلامي المستخدم، يبقى أن منهج تسخير وسائل الإعلام لم يتغيّر. ففي الماضي كما في الحاضر تستخدم وسيلة الإعلام في عملية تعميم ونشر وتمتين مصداقية الصور والمشاهد التاريخية التقسيمية المختارة على صعيد شعبي واسع. فطالما أن الحرب الأهلية تقوم على الخلاف الإيديولوجي أساساً، من الطبيعي أن تكون وسيلة الإعلام ابنة عم المدفع في التخاصم النضالي الذي هو، في شقّ منه كما مرّ معنا، تخاطبٌ بين رؤى للكون وللآخرين متناقضة.

ويطلعنا في هذا الصدد المؤرخون الفرنسيون على أن وسيلة الإعلام المسرحية استخدمت بشكل مكثف في فرنسا خلال الحروب الأهلية الدينية التي حصلت في تلك البلاد بين ١٥٥٩ و١٥٩٨. كنا نشاهد في حينها معارك عسكرية، على الأرض، بين جيش البروتستانت وجيش الكاثوليك، وكنا نشاهد معارك أخرى، إيديولوجية الطابع، على خشبات المسارح، بين مسرح الكاثوليك ومسرح البروتستانت[١].

فالمسرح الكاثوليكي كان يؤكّد على شخصيات تنفيها العقيدة البروتستانتية.

(١) Georges LIVET, *La guerre de Trente Ans,* Que sais-je, Paris, P.U.F., 4e édition, 1983, P.115.

كما أن إخلاص وشهامة الكاهن الكاثوليكي، في هذه التمثيليات، كان يقابلها خبث ومكر رجل الدين البروتستانتي، الدجّال وغير المؤمن.

كانت تعرض أعمال هذا المسرح الديني السياسي في شتّى أنحاء البلاد، في قاعات مدارس اليسوعيين حيث كان يدعى إليها عامة الناس، وفي ساحات الكنائس حيث كان يتابعها المؤمنون الذين كانوا قد قدموا لحضور قدّاس يوم الأحد. أمّا المسرح البروتستانتي فقد جاء كردّ فعل تخاطبي للمسرح الكاثوليكي. ولكن عدم إيمان العقيدة البروتستانتية الكافي بالتمثيل وتجلّياته كافة جعل من هذا المسرح مسرحاً ضعيفاً. إلاّ أنه حاول أن يردّ على طروحات الفريق الكاثوليكي، فتمحورت أعماله حول شخص يسوع المسيح دون سواه.

كانت تعرض هذه المسرحيات على خشبة مسارح المدارس البروتستانتية (في غالبيتها خارج العاصمة باريس)، وأمام الكنائس على منصّات خاصة بها في الهواء الطلق، تماماً كما هو الحال اليوم بالنسبة إلى مشاهد عاشوراء التي تعرض في النبطية في جنوب لبنان. وكانت تفرد هذه التمثيليات حيّزاً واسعاً من فصولها لوصف سخافة ومادية طريقة الإيمان الكاثوليكية كما كانت تسخر من شخصية البابا، جابي أموال العامة والخاصة.

فالمسرح، الذي ما زالت منظمة اليونسكو تعتبره وسيلة من وسائل الإعلام التي يعتمدها الإنسان، كان يماشي المعارك العسكرية الجارية على الأرض بمعارك مماثلة على خشبة المسارح وكان يعمل على تعميق إيمان كل جمهور بقضية الحرب الأهلية. وشحن النفوس خلال هذه العروض الدينية ـ السياسية كان يؤدي إلى توجّه العديد من الشبّان نحو الانخراط في صفوف المقاتلين في حينها.

لم تتغير الأمور كثيراً بعد أربعة قرون حيث نشهد اليوم توجّهاً مماثلاً نحو وسائل الإعلام في معالجة قضايا النزاعات الأهلية.

فمن وسيلة وحيدة خلال القرن السادس عشر أصبحت الحروب الأهلية المعاصرة تلجأ إلى وسائل إعلام عدّة. فإلى جانب المسرح الملتزم الذي خفّ بريقه أخيراً نلاحظ حضور الكتاب والمجلة الأسبوعية والصحيفة اليومية. كما أننا نلاحظ حضور الإذاعة على موجات هواء الحروب الأهلية. ونلمس أيضاً سلطان

وسيلة الإعلام التلفزيونية، بشكل خاص، اعتباراً من الثمانينات فيما يخصّ العالم الثالث.

لم يؤد تنوّع وسائل الإعلام المنخرطة في النزاعات الأهلية خلال القرن العشرين إلى تعميق للوعي الموضوعي بالضرورة، بل جذّر تأثير الطروحات الإيديولوجية وأعطاها انتشاراً واسعاً جداً بحيث أنه لفّ المجتمع بأسره. فراعي الماعز أو الغنم الذي كان يسمع، عبر الترانزيستور من فوق أحد الجبال القبرصية أو اللبنانية أخبار أحداث كريت أو أحداث ١٨٦٠، المنقولة على إذاعة الكتلة التي ينتمي إليها، كان ميّالاً لأن يقتنع حتى آخر أيامه بالنظرية التي كانت تقف وراء سرد الحدث. حيث إن الأميّين، وما أكثرهم هم وأنصاف الأميين في العالم الثالث، يعتبرون أن كل ما يصدر عن وسيلة إعلام هو صحيح وصادق. وكلّما كانت وسيلة الإعلام أقرب إلى الحواس (الراديو، وبشكل أقوى التلفزيون) كان اقتناعه بأخبارها أشد وأطول.

لم تبتعد إذاعات ميليشيات الطوائف في لبنان عن الصور والمشاهد التاريخية العنفيّة التي أتينا على ذكرها، بل عمدت إلى تأكيدها خلال النزاع اللبناني. بل إنها طلبت من البروفسور الفلاني ومن الدكتور العلاني أن يشرحوا ويفصّلوا للجمهور صحة المقولة التاريخية المختارة هذه، بغية ربطها، في عملية ذهنية لاصقة، في لاوعي المستمع، بمحتوى الطرح السياسي المغروس في نشرة الأخبار.

وبذلك عمّقت إذاعات الطوائف في لبنان الشرخ السياسي والنفسي بين المواطنين خلال النزاع الأهلي ولم تعكس الحرب كما قيل، بل إنها شاركت في صنع الحدث وفي أدلجة الجماهير وفي انخراط الشباب في الميليشيات. تماماً كما حصل إبّان حرب المسارح البروتستانتية والكاثوليكية في فرنسا أيام زمان. فحرب الإذاعات كانت فصلاً دائماً من فصول الحرب اللبنانية وكذلك من الحروب الأهلية القبرصيّة والأنغولية والنيكاراغوية.

ما حصل على صعيد الإذاعات حصل بشكل مضاعف على صعيد محطات البثّ التلفزيوني، حيث إن التلفزيون ابتلع الذاكرة الشعبية ابتلاعاً. وأفرز بدلاً

منها ذاكرة يومية، مشرذمة وآنية، ساهمت في طمس الوعي عند عامة الناس وأضعفت الحس النقدي عندهم فنسوا كلّ شيء وما عادوا يذكرون في كل يوم، سوى ما شاهدوه مساء البارحة على الشاشة الصغيرة. دون أن يكون ما شاهده الفرد البارحة مرتبطاً بما شاهده قبل البارحة أو بما سيشاهده في الغد.

لم يعد البرنامج التلفزيوني بحاجة إلى تأسيس نفسه على الصور والمشاهد التاريخية العنفيّة التي تقوم عليها إيديولوجيات الكتل المتصارعة عسكرياً خلال النزاعات الأهلية، حيث إن التلفزيون، في وعي المشاهد، هو بديل للتاريخ.

فالتاريخ، في المفهوم العملاني التلفزيوني، هو الخيار الراهن على الحدث الراهن، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. يلجأ الصرب إلى التلفزيون، ومثلهم يفعل الكروات، في مهمة أدلجة جماهير الإثنية، ويستخدم كل منهم الأفلام الوثائقية لتسويد صفحة الآخر. ولكنهم سوف يتوصلون، بعد فترة، كما توصّلت أطراف الحرب اللبنانية، إلى فكرة مفادها أن لا لزوم للأفلام الوثائقية لتأجيج العواطف السياسية. فمجرد قيام تلفزيون خاص بالكروات أو بالصرب أو بمسلمي البوسنة يكفي لتسليم المشاهدين، بعد فترة زمنية من المتابعة المتواصلة، بصحة الطروحات السياسية للمحطة التي يتابعون نشرة الأخبار عليها.

فالتلفزيون، سلطان وسائل الإعلام الحديثة. يخاطب الحواس الأساسية، من بصر وسمع، ويقولب جماهيره كافة في ساعات المساء حيث المقاومة الجسدية ضعيفة جداً. فيتلو مدير المحطة ما يشاء، والمشاهدون يستمتعون بوقتهم ويهضمون، دون أن يدركوا العملية التي يقومون بها، مضامين الإيديولوجيا التي تتبناها المحطة التلفزيونية (أ) أو (ب) أو (ج).

فالتلفزيون يخاطب الحواس والخيال. ومن خلال مخاطبتها الخيال، اليومية والمتواصلة، تؤثر أساطير التلفزيون في نفوس المشاهدين أكثر بكثير من الصور والمشاهد التاريخية التي كانت تتناقلها في السابق الذاكرات الشعبية.

حلّ التلفزيون مكان الذاكرة الشعبية وأصبح منتجاً للصور والمشاهد والأساطير الإيديولوجية الملزمة لجميع ممارسات الحياة اليومية. ألم ينتصر التلفزيون على جميع الأفرقاء في لبنان خلال الحرب؟

لم تكن الكتل المتصارعة تتوقع ذلك. اعتقدت أنها تستخدم التلفـزيون، لكنها ذهبت وبقي هو. فقد أحصت إحدى الصحف البيروتية، مطلع الحرب اللبنانية، ٤٧ ميليشيا وفصيلاً مسلحاً ضالعاً في الحرب الأهلية. وها هي اليوم وزارة الإعلام تطلعنا، وقد رحلت الميليشيات والفصائل المسلحة، بأن ٤٧ محطة تلفزيونيّة تعمل حالياً في لبنان.

من منا كان يتوقع الانتقال من هذا الواقع إلى ذاك؟

٣ ـ ذاكرة الغزو

لقد عادت جميع شعوب العالم الثالث التي خاضت تجربة الحرب الأهلية في القرن الحالي (ما عدا نيكاراغوا) إلى أشكالها الاجتماعية القديمة. وأبرزها القبيلة والعشيرة. فالكتل التي تألّفت خلال هذه النزاعات الأهلية أعادت مجتمعاتها إلى صيغ المناطق الأمنية والعشائر الكبيرة والعصبيات العائلية. فالتحالفات في الكتلة (أ) أو في الكتلة (ب) كانت تضمحل دائماً على أساس اتفاق أو عدم اتفاق هذه العصبيات.

وفي ذلك عودة إلى المستويات الجيولوجية القديمة للنظام السياسي في الجماعة البشرية. فالدولة، كشكل سياسي حديث، لم تعمل في النماذج اللبنانية والقبرصية والصومالية والكمبودية واليوغوسلافية على تأسيس مجتمعات مدنية متينة بما فيه الكفاية كي تدافع عنها هذه المجتمعات عند هبوب رياح الأزمات. فحصدت من جرّاء ذلك دكاً عميقاً لأسوار مؤسساتها على يد الميليشيات والفصائل المسلحة المختلفة التي انتشرت مع بدء النزاع الأهلي العسكري.

الحرب الأهلية هي نزاع مسلح بين مواطنين ينتمون إلى دولة واحدة في الأساس. أي أنها حكماً موجهة ضد الدولة. فماذا تراه يحصل عندما تتصارع كتلتان اجتماعيتان تنتميان إلى دولة واحدة؟ تذهب الدولة ومعها مفهوم المجتمع المدني وتحلّ محلها عصبيات جماعات ما قبل الدولة.

وعندما يعود صراع الكتل الأهلية القائمة على الانتماءات العشائرية والمناطقية تعود معه سلسلة من المفاهيم الأساسية الموروثة عن الأنظمة السياسية السابقة للدولة، والمخزونة في الذاكرة الشعبية، أبرزها الغزو.

فهذا المفهوم القديم قدم البشرية والمعروف في العالم الحيواني والطبيعة منذ أقدم العصور، تستعيده بسرعة فائقة الكتل الأهلية المتحاربة. فيقوم كل طرف بنهب محتويات البيوت والمنشآت التي يستولي عليها في المنطقة الجغرافية المحسوبة إيديولوجياً على الخصم.

فالمقاتل الكرواتي يستبيح ممتلكات وبيوت و«حريم» الطرف الصربي كلما دخل قرية من القرى ذات الغالبية الصربية، حتى لو كانت واقعة في منطقة جغرافية وسياسية كرواتية. وكذلك يفعل مقاتلو الصرب بالقرى الكرواتية والمسلمة الواقعة في البوسنة وصربيا.

وميزة مفهوم الغزو الآتي من أعماق تاريخ القبائل والعشائر البشرية والمحفوظ في الذاكرة الشعبية والجماعية أنه يسمح بما لا تسمح به الدولة. فهو يجيز الاعتداء على الآخر وعلى ممتلكاته ورزقه وإنسانه. لذلك تترافق الحروب الأهلية بسهولة مع الأعمال الوحشية المنسجمة بدورها مع البنية المعرفية الخاصة بالمجتمع العشائري المنتمي إلى عهود ما قبل الدولة. فالنهب، في نظر مقاتلي الحرب اللبنانية على سبيل المثال (والذين لم يكونوا كلهم من اللبنانيين بالمناسبة) لم يكن عاراً، بل إنه اعتبر من الأعمال الاعتيادية التي ترافق العمليات الحربية. لم يعتذر أي طرف، حتى الآن، في لبنان ولا حتى انتقد نفسه علناً لارتكاب عناصره عمليات نهب، حتى بعدما تصالح مع الطرف الذي كان على نزاع معه خلال الحرب.

أي أن لا مشكلة أخلاقية ـ سياسية في هذا المضمار. علماً أن قدراً من أثاث بيوت هذه البلدة المنهوبة أو تلك بيع في بلدات أخرى مجاورة، على يد المقاتلين، بأسعار زهيدة، خلال الحرب اللبنانية. بل إن نهب أسواق مدينة بيروت على يد مقاتلي الكتلتين المتصارعتين لم يُعتبر عملاً شائناً في حينه. نُظر إليه في غرب العاصمة على أنه عمل نضالي، مقاوم للبورجوازية وللرأسمالية المساندة للمسيحيين الانعزاليين. أما في شرق العاصمة فقد نُظر إليه (خاصة في ما يتعلق بمستودعات مرفأ بيروت) على أنه عمل نضالي يطال الدول العربية، مالكة هذه البضائع والداعمة سياسياً لكتلة الأخصام الفلسطينيين.

فالحروب الأهلية تفجّر الغرائز القديمة الكامنة في الذاكرة الشعبية والجماعية وتنقلها من حالة القمع (في زمن الدولة) إلى وضعية السكون (مع نشوب الأحداث الأمنية وغياب السلم المرجعي الديموقراطي) فإلى وضعية الغليان من جديد (مع انفلات ضوابط الأمن والأخلاق السياسية). ويصبح إذ ذاك الغزو العملة السائدة على امتداد أراضي البلد الخاضع للحرب الأهلية وعند جميع الأطراف.

فالاستثارة المتبادلة القائمة بين الكتل المتحاربة تُدخل الغزو في دائرة التخاصم التخاطبي، حيث إن نهب بلدة معينة يجرّ خلفه نهب بلدة أخرى بالمقابل، ومصادرة ممتلكات في هذه المنطقة عمل يدفع الطرف الآخر إلى مصادرة مماثلة في المنطقة المقابلة. وهكذا دواليك.

وتعود الذاكرات الشعبية بجماعاتها إلى العصور الغابرة، ببنيانها المعرفي والمفاهيمي، وتعود شريعة الغاب إلى شوارع عواصم جميلة وحديثة. فينبت الخراب ويغزو هولاكو من جديد، في القرن العشرين، قلوب المتقاتلين، وينهب بيروت وبنوم بنه ومقديشو وساراييفو.

الفصل الرابع

القبرصة: أو الطلاق على الطريقة الكولونيالية

دخل النزاع الأهلي القبرصي عامه العشرين في تموز (يوليو) ١٩٩٣، وبلغت بذلك عملية تقسيم الجزيرة إلى شطرين (شطر يوناني وشطر تركي) سنّ الرشد.

فقد تجذّرت الأمور كثيراً خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة وتحوّل المؤقت إلى دائم. لا غرابة في الأمر، فهذا ما يحصل في معظم بلدان العالم الثالث الصغيرة، المبنيّة على أساس وفاقي، والتي لا تحلّ أزماتها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، فسرعان ما تتحوّل هذه الأزمات إلى كتلة مشتبكة من العقد تتحوّل بدورها إلى مآزق مستعصية.

الصراع الأهلي القبرصي، والذي تمفصلت عليه القبرصة كمفهوم سياسي، هو في الأساس صراع مركّب، مصطنع، سبق واستخدمته بريطانيا العظمى مرّات عدّة عبر العالم، أبرزها في فلسطين، قبل تقسيمها، وفي الهند، قبل تقسيمها أيضاً.

وبذلك تغدو القبرصة أحد التطبيقات المتوسطية لصيغة الفتنة الأهلية الكولونيالية التي تمرّس في أدائها الديبلوماسيون البريطانيون. ففي الهند منحت السلطات البريطانية البلاد استقلالها، عام ١٩٤٧، في وقت كانت مهّدت خلاله، بالعمق، لفتنة أهلية بين الهندوس والمسلمين. فتمّ تقسيم البلاد إلى هند وباكستان. وفي فلسطين إنسحبت السلطات البريطانية من البلاد عام ١٩٤٨، في الوقت الذي كانت قد هيّأت فيه الأوضاع لتنفجر فتنة ثم تقسيماً بين اليهود والعرب.

وفي قبرص منحت السلطات البريطانية الجزيرة استقلالها عام ١٩٦٠، بعدما زرعت فيها دستوراً مفخّخاً انفجر عام ١٩٧٤ فأدّى إلى تقسيم الجزيرة إلى منطقة شمالية (تبلغ مساحتها ٣٩٪ من مجمل مساحة الجزيرة) وإلى منطقة جنوبية (٦١٪ من مجمل مساحة الجزيرة). يعود الحكم الفعلي في شمال الجزيرة للجيش التركي. أما جنوب الجزيرة فيخضع لدستور عام ١٩٦٠ ولرئيس قبرصي يوناني تعترف به منظمة الأمم المتحدة.

فكلّما كان يرتفع صوت المطلب الاستقلالي في المستعمرات البريطانية كانت سياسة التاج البريطاني ميّالة إلى مجابهته بفتنة أهلية، حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية. وتستخدم لهذا الغرض الأدوات السياسية، ميدانياً، في الحقل الاجتماعي المنوي تفجيره. فكانت تلجأ هنا إلى الصراع الديني وهناك إلى الصراع الإثني وهنالك إلى الصراع الاثني والديني معاً.

فكيف وصلت الأمور، في قبرص، إلى حدّ القطيعة التي نشهدها اليوم؟

١ ـ التأسيس الكولونيالي للحرب الأهلية

سكن اليونانيون جزيرة قبرص منذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد، في عهد الآخيين، وأطلقوا عليها تسمية «كيبروس» التي تعني، باللغة اليونانية، النحاس، إذ إن الجزيرة كانت تزخر بهذه المادة الثمينة التي طالما استخدمها اليونانيون القدامى في صناعاتهم المتعدّدة. والجزيرة مذكورة في الملاحم اليونانية القديمة على أنها جزيرة أفروديت، إلهة الحب.

أما الأتراك فقد حلّوا في الجزيرة إبّان الحملة العثمانية عليها، عام ١٥٧٠، حيث احتلّ جيش السلطان العثماني مدينة نيقوسيا. وفي عام ١٥٧١ سقطت بدورها مدينة فماغوستا (وتسميتها إيطالية لأنها كانت تخضع في حينها لدوق البندقية).

حصل في قبرص ما حصل تقريباً في البوسنة: إستوطنت عائلات جنود وموظفي الإدارة العثمانية الجديدة، الآتية من تركيا، وامتزجت رويداً رويداً أجيالها اللاحقة بالمجتمع القبرصي. أما الجالية اللاتينية، وكانت من مخلّفات

العهود الصليبيّة، فقد غادر معظم أعضائها عائدين إلى أوروبا. أمّا الذين رغبوا في البقاء، حفاظاً على ممتلكاتهم ومنعاً لمصادرتها، فقد أسلموا، تماماً كما حصل مع البوغوميل الكروات في البوسنة الذين أسلموا خلال القرن نفسه في منطقة البلقان.

من هنا فإن الخصوصية القبرصية تكمن في كون العنصر التركي فيها عنصراً إثنياً مستحدثاً بالنسبة إلى العنصر اليوناني الذي يشكّل العنصر الأصلي فيها والذي كان يقيم على الجزيرة قبله بـ ٢٨٧٠ سنة. وهذا واقع لم يختلف عليه المؤرخون حتى يومنا هذا.

إلّا أنّ جزيرة قبرص عرفت زواجاً إجتماعياً سلمياً وهادئاً بين المجموعتين الإثنيتين والدينيتين المختلفتين، إذ تعايش الجميع لقرون عدّة بعدها ـ زهاء أربعمائة عام ـ مع نسب ديموغرافية بقيت هي نفسها طوال هذه الفترة تقريباً، حيث كانت تبلغ نسبة القبارصة اليونانيين ٨٠٪ من مجموع سكان الجزيرة وتبلغ نسبة القبارصة الأتراك العامة ٢٠٪ من مجموع السكان.

بقيت جزيرة قبرص خاضعة للحكم العثماني حتى سنة ١٨٧٨، حيث اضطرّ السلطان إلى التوقيع على معاهدة سان ستيفانو القاضية بانسحاب الجيش الروسي الذي كان قد بلغ مشارف القسطنطينية. وقد ساهم البريطانيون بفضل أسطولهم في وضع حدّ للزحف الروسي باتجاه المضائق، فنالوا من جرّاء هذه المساعدة الاستراتيجية الحكم على جزيرة قبرص، فأسسوا فيها مستوطنة مذ ذاك، على غرار مستوطنات جبل طارق ومالطا.

بعدما تسلّم إداريو التاج البريطاني جزيرة قبرص أجروا فيها مسحاً سكانياً شاملاً تبيّن على أثره وبعد فرز نتائجه عام ١٨٩١، أن زهاء نصف قرى الجزيرة كانت قرى مختلطة، إذ إن ٣٤٦ قرية من أصل مجموع القرى آنذاك (والبالغ ٧٠٢ قرية) كان يسكنها يونانيون وأتراك جنباً إلى جنب وفي شتّى أنحاء الجزيرة.

وهذه الظاهرة الاجتماعية الملفتة، إن دلّت على شيء فعلى أنّ الوفاق الاجتماعي بين الإثنيتين كان واسعاً ومن صميم الحياة العملية واليومية على هذه الجزيرة. فالتجاور السكّاني في ٤٩,٢٪ من القرى القبرصية كان ينمّ عن إنصهار

اجتماعي كبير جداً، حيث إن الاختلاف لم يكن يعني الخلاف بتاتاً.

بل، على عكس ذلك، فقد بيّنت نتائج إحصاء الإدارة البريطانية في حينه، واستعمارها للجزيرة بعد في مطلعه، أن نظام الملل العثماني كان قد ساهم، كأسلوب في الإدارة السياسية للطوائف المتعدّدة، في إرساء أسس الوفاق عميقاً في الجسم الإجتماعي القبرصي.

نضيف إلى ذلك أن عبرة الاختلاط الإثني، الذي استمر حتى ذلك التاريخ - أي ما يقارب الثلاثة قرون - تتمثل في أن الانصهار الاجتماعي يستوعب الاختلاف الديني. ذلك أن التمايز بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك كان مزدوجاً، يقوم من جهة على اختلاف إثني (يوناني/ تركي) وعلى اختلاف ديني (مسيحي/ إسلامي). وبالرغم من ذلك فقد طغى الانصهار على الاختلاف وغدت جزيرة قبرص نموذجاً للوفاق بين الجماعات المختلفة.

تقبّل القبارصة إلحاق جزيرتهم بالتاج البريطاني، عام ١٨٧٨، بارتياح مشترك. فاليونانيون فيها تخلّصوا من الخضوع للحكم العثماني؛ أمّا الأتراك فبقوا نظرياً أتباعاً للسلطان، والتحقوا بالمقابل بالإدارة البريطانية الأكفأ والأنزه من الإدارة العثمانية التي كان الكلّ يشكو منها.

إضافة إلى ذلك لا بدّ من ذكر أنه لم تقم خلافات تاريخية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. فتاريخهما المشترك كان حديث العهد وبدون شوائب. بل إن الحكم العثماني قد أشرك في حينه الإكليروس الأرثوذكسي القبرصي في حكم الجزيرة من خلال المحاكم الشرعية ونظام جباية الضرائب.

بعدما تسلّم البريطانيون الجزيرة أمسكوا بشكل مباشر بنظام الأوقاف الإسلامية فيها؛ وساهم هذا الأمر في تطويع رجال الدين الأتراك الذين تحوّلوا إلى موظفين في الإدارة البريطانية. كما قامت السلطات البريطانية بتوظيف عدد لا بأس به من القبارصة الأتراك في الشرطة وفي الدوائر الرسمية المختلفة.

أما القبارصة اليونانيون فكانوا يسيطرون على القطاع الخاص وكانوا يديرون عملياً اقتصاد الجزيرة إنطلاقاً من مدنه الرئيسية (نيقوسيا - فماغوستا - بافوس - ليماسول - لارناكا).

حاول البريطانيون أن يسحبوا البساط من تحت أرجل السلطات الدينية في الجزيرة - وبخاصة سلطة الإكليروس الأرثوذكسي - من خلال إنشاء التعليم الرسمي الإلزامي، ولكنهم لم يتمكّنوا من تخطّي المرحلة الإبتدائية، فبقيت المرحلتان التكميلية والثانوية في يد التعليم الديني الخاص.

وهكذا بقي على قيد الحياة الجهاز الإيديولوجي الأساسي لإعاد إنتاج شروط الإنتاج الإيديولوجية، على حدّ تعبير الفرنسي لويس ألتوسير. فاليونانيون القبارصة ظلّوا يعتبرون إرتباطهم بوطنهم الأم اليونان كجزء أساسي من تكوينهم المعرفي، واستمرّوا في المطالبة بالعودة السياسية إلى موطنهم اليونان من خلال شعار الـ Enosis الداعي إلى الوحدة بين البلدين. وبما أنّهم كانوا يشكّلون الأكثرية الساحقة في الجزيرة، فقد كان صوت مطلبهم هذا قوياً ومدوياً. كما أنه كان يلاقي، في الأوساط الشعبية والرسمية اليونانية، آذاناً صاغية.

بدأ تأزّم العلاقة بين القبارصة اليونانيين والسلطات البريطانية في قبرص عام ١٩٥٠، على إثر استفتاء أجرته الكنيسة الأرثوذكسية في الجزيرة، تبيّن من خلاله أن ٩٦٪ من القبارصة اليونانيين يطالبون بالإينوزيس، أي بالالتحاق بوطنهم اليونان. حصل ذلك في ظرف دولي دقيق جداً كانت فيه بريطانيا العظمى عرضة للمحاربة السياسية في مصر وفلسطين والهند. فلم ترتح السلطات الاستعمارية لهذا المطلب الإيديولوجي الذي كان سيؤدي - لو تحقّق - إلى خسارة جزيرة استراتيجية في البحر المتوسط تضمّ أكبر قاعدة عسكرية جويّة بريطانية خارج الأراضي البريطانية، وهي قاعدة أكروتيري.

وقد زاد في الطين بلّة رفع الأسقف مكاريوس الثالث (المنتخب كمرجع ديني أعلى عند الأرثوذكس في الجزيرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠) مطلب الاتحاد هذا إلى المراجع الدولية.

بدأت دوائر الاستعمار البريطاني بالردّ على المطلب الاستقلالي عن طريق وضع مشروع دستور جديد للبلاد، عام ١٩٥٤، عُرف بمشروع هوبكنسون. كما صرّح الوزير صاحب المشروع في حينه أنه لا يمكن لجزيرة قبرص «أن تطمح أبداً لأن تكون مستقلة بشكل كلّي». ممّا صبّ الزيت على النار فثارت ثائرة القبارصة

اليونانيين الذين كانوا يرغبون في نيل الاستقلال كما فعلت كل بلدان العالم الثالث من حولهم الواحد تلو الآخر.

بدأت حلقة الصراع الإيديولوجي والسياسي تتّسع بين القبارصة اليونانيين وبين الإدارة البريطانية في الجزيرة. فأسّس القبارصة اليونانيون عام ١٩٥٥ حركة مقاومة مسلّحة ضد البريطانيين حملت إسم EOKA، التنظيم الوطني للمقاتلين القبارصة. وقد تمكّنت البحرية البريطانية من اعتراض سفينة محمّلة بالسلاح، قادمة من اليونان، تحمل إسم القدّيس جاورجيوس، كان ينوي المقاومون القبارصة اليونانيون الإستفادة منها.

كما حمل القائد العسكري لهذا التنظيم المقاوم ـ وهو الضابط السابق في الجيش اليوناني جورج غريفاس، من أصل قبرصي ـ إسم بطل بيزنطي حارب العثمانيين في العهود الغابرة وهو ديغينيس Dighenis، بغية مخاطبة الذاكرة الشعبية القبرصية اليونانية. فبدأت محاربة البريطانيين عسكرياً بذكريات الصراع مع العثمانيين. فلم تكن اللعبة موفقة بتاتاً، ذلك أنها انزلقت في دوّامة الصراع التخاطبي للذاكرات الشعبية من حيث لا تدري.

٢ ـ المصادرة الدولية للقرار الداخلي

استدعى طرح المطلب الإستقلالي على المنابر الدولية، على يد الأسقف مكاريوس، لعبة ديبلوماسية بريطانية التفّت على المشكلة بخلق مشكلة أخرى وأهمّ. حيث قامت بريطانيا العظمى بتنظيم مؤتمر دولي حول «أمور السياسة والدفاع في شرق البحر المتوسط بما فيه قبرص».

ففي ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ عُقِدَ في لندن هذا المؤتمر الدولي، البريطاني النسيج، والذي استبعد بشكل متعمّد دعوة ممثلين عن قبرص واكتفى بدعوة ممثّلين عن كل من اليونان وتركيا.

وهكذا انقلب التدويل ـ الذي بادر إليه القبارصة ظنًّا منهم بأنه سينعكس عليهم فائدة ـ على القبارصة اليونانيين، المطالبين باستقلال الجزيرة، مرّة عندما استُبعد ممثّلوهم عن مناقشة مستقبل جزيرتهم، ومرّة ثانية عندما عاد الدبّ التركي إلى الكرم القبرصي، بعدما كانت تركيا قد تنازلت نهائياً عن جزيرة قبرص

وفقاً لمعاهدتي سيفر ولوزان، المعقودتين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

فالتدويل القبرصي تحوّل، في يد الديبلوماسية البريطانية، إلى تتريك للقضية القبرصية.

ومذ ذاك اتّخذت الأمور السياسية في الجزيرة منحىً مختلفاً عمّا كان عليه في السابق. بدأ اللعب الهادف على النعرة الإثنية ـ الدينية وبدأ دقّ الأسافين في جسم الوفاق القبرصي الذي عاشت عليه الجزيرة زهاء أربعة قرون متتالية (من ١٥٧٠ إلى ١٩٥٥). وحوّلت بذلك اللعبة السياسية البريطانية الصراع القبرصي اليوناني ـ البريطاني، إلى صراع يوناني ـ تركي في قبرص.

وبدأت تركيا تلعب بدورها لعبة الضغط على المستعمر البريطاني ـ بعدما فتح لها الباب ـ بغية الحصول على ما كانت قد حصلت عليه بالطريقة نفسها، عام ١٩٣٩، مع المستعمر الفرنسي في لواء الإسكندرون. كان هدف تركيا الاستراتيجي من خلال هذه العملية كسب جزيرة قبرص وجعلها إمّا جزيرة تركية خالصة وإمّا جزيرة تحت النفوذ التركي بغية فكّ الطوق الذي كان يلفّها في بحر إيجة من جهة وفي شرق البحر المتوسط من جهة ثانية.

في عام ١٩٥٨، وتعميقاً للهوّة بين الجماعتين الإثنيتين في الجزيرة، عمدت السلطات البريطانية إلى توظيف كمّية إضافية من عناصر الشرطة. فغرفت من المجموعة التركية كل عناصرها الجديدة، بحيث أصبح عدد أفراد الشرطة القبارصة الأتراك ثلاثة آلاف، في حين أنه كان يتعادل قبل ذلك التاريخ مع الألف شرطي قبرصي يوناني.

وهذا التلوين الإثني المقصود لجهاز الشرطة ساهم بدوره بتأجيج العصبيّات في الجزيرة، ذلك أنه أعطى انطباعاً عاماً بأن القبارصة الأتراك هم أكثر استعداداً للتعاون مع المستعمر البريطاني وأكثر ذوداً عن مصالحه. تسيّس بذلك الأمن الشرعي وأضحت إحدى مجموعتي الجزيرة الرئيسيتين محسوبة على المستعمر وعلى أجهزة القمع التابعة له.

نذكر بالمناسبة أن جماعتين أخريين تعيشان في قبرص وهما الأقليّة المارونية والأقليّة الأرمنية. لا تتعدّى نسبتهما العامة من مجمل السكان، معاً، ٥٪. وترتبط

مواقف هاتين الأقليتين السياسية، تقليدياً، بمواقف الكتلة اليونانية.

أثار نهوض العصبية اليونانية في قبرص انتشاراً للأعلام اليونانية التي امتلأت بها المدارس الأرثوذكسية. كانت ردّة فعل السلطات البريطانية في الجزيرة عنيفة إذ أقفلت ٨٠٪ من المدارس الخاصة القبرصية اليونانية. وبما أن دور التعليم الديني الخاص في قبرص كبير في الوسط اليوناني شعر الطلاب القبارصة اليونانيون إذ ذاك بأنهم معنيّون شخصياً، فعمدوا إلى الانخراط المكثف في صفوف الـ EOKA.

استقبلت المجموعة التركية من جهتها نهضة العصبية اليونانية بالعودة إلى عصبيّتها التركية هي أيضاً، المطعّمة بنزعة كماليّة وبطابع أناضولي مميّز. بدأ انتشار كلام، في أوساط قبرص التركية، مفاده أن جزيرة قبرص هي امتداد طبيعي، جغرافي واجتماعي، لمنطقة الأناضول التركية. وقد نظّر في النصف الثاني من الخمسينات الدكتور فاضل كوتشوك لهذا التوجّه السياسي الجديد الذي سرعان ما أصبح، بمساعدة ودعم السفارة التركية في قبرص، من أبرز الشعارات المطروحة في جزيرة أفروديت.

كما سرت تعليمات سياسية، في الأحياء والقرى التركية، بضرورة مقاطعة السلع القادمة من اليونان (٨٠٪ من مجموع السلع المستوردة في قبرص حينذاك). أمّا القبارصة اليونانيون فكانوا يطالبون أبناء جماعتهم بمقاطعة السلع البريطانية.

سعى رؤوف دنكطاش (الرئيس الحالي لجمهورية شمال قبرص التركية) في تلك الفترة أيضاً إلى تأسيس جماعة مسلحة مهمتها «الدفاع عن الأتراك القبارصة»، فقامَ تنظيم مسلّح تركي يحمل إسم TMT (بالتركية: تشكيلة مدافعة تركية).

تذرّع هذا التنظيم الجديد بانفجار قنبلة مجهولة المصدر في الحيّ التركي من العاصمة نيقوسيا (بدون وقوع ضحايا)، في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، للهجوم ليلاً على الحيّ اليوناني وتحطيم محلاته وقتل ثمانية قبارصة يونانيين.

تدخّل البريطانيون ببطء، بعدما غادرت ثمانمائة أسرة من الحي اليوناني

منازلها هرباً من المعارك.

بعد أقلّ من أسبوع، في ١٢ حزيران (يونيو)، قامت تظاهرة ضخمة في أنقرة، تعلن دعمها الكامل للأتراك القبارصة وتطالب بتقسيم الجزيرة.

رافق التصعيد العنفي العسكري، تصعيداً لغوياً لا يقلّ خطورة لإنعكاسه على بنية المفاهيم السياسية الرائجة في الجزيرة، والمكوِّنة للبنيان المعرفي العام عند أفراد كل مجموعة. بدأ استخدام مكثّف، في وسائل الإعلام التركية (المسموعة والمقروءة جداً في الجزيرة) لمصطلح «الأتراك القبارصة» حيث كلمة التركي تسبق كلمة القبرصي.

وبدورها عملت الصحافة والإذاعة اليونانية (المقروءة والمسموعة جداً في الجزيرة أيضاً) على تعميم مصطلح «اليونانيون القبارصة»، فأغلق بذلك الطوق على الهوية الوطنية في الوعي السياسي العام وانقسمت النفوس بموازاة تقسيم النصوص الذي أرست أسسه السلطات البريطانية.

في هذه الأثناء منع حاكم التاج البريطاني في قبرص كل من تنظيمي الـEOKA والـ TMT، وبدأ العسكر البريطاني، تسانده عناصر الشرطة القبرصية، بحملات لإلقاء القبض على أعضاء التنظيمين المسلّحين. لكن، بفضل جهاز الشرطة الذي كان قد أُعيد تأهيله على النحو الذي ذكرنا، كانت كل عملية توقيف عنصر من التنظيم المسلّح التركي تحصل مقابل إلقاء القبض على ٢٥٠ عنصراً من التنظيم المسلّح اليوناني. ممّا ساهم في رفع وتيرة التخاصم بين المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين.

في تموز ١٩٥٨ بدأت المواجهة المسلّحة المباشرة بين التنظيمين المسلّحين وبدأ معه عهد سياسي جديد بالنسبة إلى البريطانيين الذين خرجوا من قفص الإتهام الكولونيالي ومن موقع الرافض منح الاستقلال لجزيرة متوسطية وادعة لينتقلوا إلى دور حضاري، دور الحَكَم والوسيط بين مجموعتين أهليتين محلّيتين ومتعصّبتين تتقاتلان فيما بينهما.

أما حصيلة المعارك الأهلية التي نشبت في شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨ فقد بلغت ١٠٩ قتلى، بينهم ٥٦ قبرصياً يونانياً و٥٣ قبرصياً تركياً.

على صعيد داخلي آخر إندلع صراع سياسي قوي بين التنظيم المسلّح القبرصي اليوناني EOKA، المبني على أسس فاشية، وبين القوى اليسارية التي كانت تقليدياً تمسك بزمام الشؤون السياسية داخل التنظيمات النقابية. وهذا الصراع الداخلي، ضمن المجموعة اليونانية الواحدة، سوف يتطوّر فيما بعد ويبلغ حدّ التصفيات الجسدية، على نحو ما حصل خلال الحرب اللبنانية.

عُقِدَت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ الجلسة الأولى من المؤتمر الدولي المخصّص لقبرص، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بين وزراء الخارجية البريطاني واليوناني والتركي. ثم عُقِدَتْ جلسة ثانية في باريس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩، على هامش اجتماع للحلف الأطلسي. وقد حضر الجلسة الثانية وزراء خارجية الدول الثلاث إيّاها.

تقرّر خلال الاجتماع الباريسي عقد مؤتمر دولي جديد، في زيوريخ بسويسرا، في شباط (فبراير) ١٩٥٩، بحضور رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية للبتّ بالمسألة القبرصية نهائياً.

في ١١ شباط (فبراير) عُقد المؤتمر المذكور، بغياب كلّي للتمثيل القبرصي. تقرّر في خاتمته منح الجزيرة استقلالها، كما تقرّر سنّ دستورها المستقبلي، المؤلف من ٢٧ مادةً، في منتهى الدقّة من حيث توزيع السلطات وإنشاء الهيئات التمثيلية.

وافق القبارصة الأتراك على مشروع الدستور المطروح في زيوريخ، بالتنسيق مع أنقرة، والذي نشرت مواده في الصحف؛ فرح القبارصة اليونانيون لفكرة الاستقلال، «كخطوة أولى نحو الالتحام بالوطن الأم» على حدّ تعبير الأسقف مكاريوس، لكن قيادة التنظيم المسلّح EOKA أبدت استياءها ووقفت ضدّه.

عُقِدَ آخر اجتماعات المؤتمر الخاص باستقلال قبرص، والمخصّص لإبرام دستور الجزيرة الجديد، في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩، في لندن، حيث شارك ولأول مرّة، القبارصة. مثّل الأسقف مكاريوس الجانب اليوناني ومثل الدكتور كوتشوك الجانب التركي.

لم تسمح السلطات البريطانية، بالتنسيق مع الحكومة اليونانية والحكومة

التركية، بتغيير أي بند من بنود مشروع الدستور المتفق عليه في زيوريخ قبل أسبوع. وأُمهل الأسقف مكاريوس، بعد عدّة جولات من المناقشة، ليلة واحدة لتعديل موقفه الرافض بالتوقيع على الاتفاق. وبعدما فهم الأسقف مكاريوس أن اليونان لن تقف إلى جانبه في رفضه لمشروع الدستور المقترح وقّع عليه في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩، إلى جانب الدكتور كوتشوك وإلى جانب رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية.

نصّ الدستور الجديد (والمعروف بدستور ١٩٦٠ لأن الحكومة القبرصية الأولى بدأت بممارسة السلطة على أساسه بعد الانتخابات العامة التي جرت في الجزيرة في آخر شهر من سنة ١٩٥٩) على إنشاء بلديّات مستقلة، واحدة لليونانيين وواحدة للأتراك، في كل مدينة من المدن القبرصية. كما نصّ الدستور الجديد على أن يكون رئيس الدولة قبرصياً يونانياً ونائبه قبرصياً تركياً، مع حفظ حق الاعتراض (الفيتو) للثاني على جميع قرارات الأول.

أما المحكمة الدستورية فقد نصّ الدستور الجديد على أنها تتألف من قاضٍ قبرصي يوناني وآخر قبرصي تركي؛ إلاّ أن رئاستها تعود لقاضٍ غير قبرصي، تعيّنه الأمم المتحدة.

أمّا فيما يخصّ القواعد الجوية البريطانية في الجزيرة فقد نصّ دستور ١٩٦٠ على منح بريطانيا حقّ إنشاء قاعدتين على الجزيرة، «مع حقّ السيادة الكاملة في إطارهما»، تبلغ مساحتها ٢٥٦ كلم٢، في أكروتيري وديخيليا، جنوب الجزيرة. كما نصّ دستور ١٩٦٠ على حق بريطانيا في متابعة تشغيلها لرادارها الضخم المنصوب في جبال ترودوس، شمال الجزيرة.

كما نصّ الدستور أيضاً على تواجد قوّة عسكرية تركية وأخرى يونانية «بشكل مؤقّت» في الجزيرة. وحدّدت النصوص اللاحقة عدد أفراد هاتين القوتين بـ ٥٠٠٠ جندي لكل منهما، إضافة إلى القوة العسكرية البريطانية الموجودة في إطار القواعد.

وبهذه الخطوة الأخيرة أطبق الفخ الاستقلالي على القبارصة الذين وجدوا أنفسهم مسجونين، بسبب خلافاتهم، في قفص إستلاب القرار الداخلي والسيادة

الوطنية. حيث توزّعت السيادة على الجزيرة بين البريطاني واليوناني والتركي... والقبرصي.

كما خرجت قبرص من سنوات الإقتتال الأهلي الثلاث السابقة لإبرام دستور ١٩٦٠ بفاتورة مرتفعة بلغت ٦٦٣ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠٠ جريح.

إنقلب سحر الاستقلال على الساحر القبرصي المبتدىء، الذي سرعان ما فاقه مهارةً الساحر الدولي البريطاني والساحران الإقليميان التركي واليوناني. فكان ثمن الاستقلال القبرصي المفخّخ مرتفعاً جداً، ذلك أنه ألغى أربعة قرون من العيش المشترك السلمي. أمّا السيادة الوطنية فقد ذهبت معه ومع الريح.

٣ ـ الجليد ثم الطلاق

ساهم دستور ١٩٦٠ في إبعاد المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين عن بعضهما، مانحاً حق الاعتراض للأقلية التركية على الصعد كافة وفي الشؤون الداخلية والخارجية على حدّ سواء، على قدم المساواة مع المجموعة اليونانية (التي كانت تبلغ نسبتها العامة ٨١,٧٪ من مجموع السكان)، علماً أن المجموعة التركية لم تكن تبلغ سوى ١٨,٣٪ من مجموع السكان في قبرص.

شعر القبارصة اليونانيون، في عهد هذا الدستور الجديد، بالغبن السياسي، كما شعر معه القبارصة الأتراك بالانتفاخ السياسي. فابتعدت النفوس عن بعضها بالرغم من تجربة العيش المشترك الطويلة.

أتى دستور ١٩٦٠ بجوّ مشحون. حلّ مشكلة البريطانيين فيما يخصُّ القواعد العسكرية، ولكنه لم يحلّ مشكلة القبارصة الإستقلالية. بل ازدادت استعدادات الحرب بين الطرفين التركي واليوناني. وكانت البحرية البريطانية قد اعترضت سفينة تركية محمّلة بالسلاح، ربيع ١٩٥٩، لصالح تنظيم TMT التركي في الجزيرة. وكان إسم السفينة دينيز.

في عام ١٩٦٣ وضعت قيادة المتطرّفين القبارصة اليونانيين خطّة عُرفتْ فيما بعد بخطّة أكريتاس. وكانت تقضي هذه الخطة بالقضاء سياسياً على القبارصة الأتراك مع نبذ المعترضين إلى خارج الجزيرة، من خلال الضغط العسكري في الداخل، والضغط الدولي في الخارج. ثم إعلان إلحاق الجزيرة بالأمّة اليونانية.

تبيّن أيضاً، عام ١٩٦٣ وعلى أثر الأحداث الدامية التي اندلعت مجدداً في نيقوسيا، أن نائب الرئيس القبرصي التركي، الدكتور كوتشوك، كان يحتفظ في خزنته الحديدية، في مكتبه، بمشروع تركي موازٍ لمشروع أكريتاس، يقضي بالاستيلاء على السلطة بقوة السلاح وبربط الجزيرة بالجمهورية التركية.

كانت الإثنيتان تحفران الحفر لبعضهما، مع تعميق مستمر ومطّرد للخلافات على الأرض. حيث إن نوايا التقسيم كانت قد أصبحت علنية ومكشوفة عند جميع الأطراف.

في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ قتلت دورية من الشرطة مؤلّفة من قبارصة يونانيين، قبرصيين تركيين، دفاعاً عن نفسها كما ذُكر في حينه، كما جُرح أحد أفراد الدورية بجروح بالغة. اشتعل على أثرها الحيّ التركي في نيقوسيا واستمر بعدها النزاع المسلّح بين الحيّين التركي واليوناني في العاصمة حتى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. وخلال تلك الأحداث خرجت القوة العسكرية التركية المرابطة في الجزيرة من ثكناتها وساهمت في القتال. فحلّ بعدها الطلاق مكان الجليد الذي كان سائداً حتى ذلك التاريخ.

طردت كل جماعة موظّفي المجموعة الأخرى، وبدأت موجات التهجير في الجزيرة على صعيد واسع.

في آذار (مارس) ١٩٦٤، ومنعاً لتصاعد الأعمال الحربية وبناءً على طلب كل من بريطانيا واليونان وتركيا (ترويكا العرّابين)، قرّرت الأمم المتحدة تشكيل «قوة سلام» مؤلّفة من جنود نمساويين وفنلنديين وسويديين وإيرلنديين، تحت إمرة جنرال هندي، للمرابطة في الجزيرة.

ومن هذه البوّابة بالذات دخلت الولايات المتحدة إلى الصراع القبرصي، ذلك أنه كان يهمّها المحافظة على الاستقرار الأمني في منطقة شرق البحر المتوسط، تقوية للحلف الأطلسي وإضعافاً للقوة السوفياتية المتعاظمة في المنطقة. لذلك قام دين أتشيسون، المستشار الديبلوماسي للرئيس جونسون، بطرح مشروع اتفاق جديد على الجميع في تموز (يوليو) ١٩٦٤.

ميزة مشروع أتشيسون أنه لم يكن ينطلق من «حساسيات قديمة» بينه وبين

القبارصة اليونانيين، كما كان الحال مع البريطانيين. بل إن المشروع الأميركي كان ينطلق من تفهّم كبير للخصوصية القبرصية ولمطلب الـ Enosis الداعي إلى اتحاد بين قبرص واليونان. وكانت قوّة اللوبي في واشنطن قد ساهمت في إنضاج هذه الفكرة لدى الكونغرس الأميركي والحكومة الأميركية.

في ٦ آب (اغسطس) ١٩٦٤ نشب القتال من جديد بين التنظيمات المسلّحة القبرصية، مع تدخّل مباشر للطيران التركي هذه المرة. وبلغت حصيلة المعارك ٥٥ قتيلاً يونانياً و ١٠ قتلى أتراك، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠ جريح من الطرفين. إلاّ أنّ حجم التهجير القسري كان أكثر ارتفاعاً عند القبارصة الأتراك (حيث أنه شمل ٢٠٠٠٠ شخص مع إقفار ٢٤ قرية تركية من سكّانها كلياً) منه عند القبارصة اليونانيين (حيث أنه لم يتعدَّ ١٠٠٠ شخص).

فطُوي مشروع الأميركي أتشيسون نهائياً على إثر هذه الصدامات.

وإزاء جنوح الأسقف مكاريوس باتجاه اليسار مع التمثّل العلني بالاستقلال على الطريقة المصرية، الناصريّة تحديداً، بدّل الحكم العسكري اليوناني موقفه من القضية القبرصية، فغادرت القوة العسكرية اليونانية الجزيرة، بضغط أميركي وعن طريق مساعي سايروس ڤانس وجهاز الـ سي. أي. إي. فخلت بذلك الساحة للجيش التركي المرابط في الجزيرة.

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٤ قام بعض القبارصة اليونانيين التابعين للـ EOKA بمحاولة انقلاب عسكري ضد «الأسقف الأحمر مكاريوس». قُصِفَ القصر الرئاسي وأُعلنت وفاة مكاريوس عبر الإذاعة النيقوسية. لكن الأسقف كان قد تمكّن من الهرب فلجأ إلى ديره الأصلي، غربي الجزيرة.

استغلّت الحكومة التركية البَلبلة السياسية العامة السائدة في البلاد واحتدام الصراع اليوناني ـ اليوناني، فأمرت قواتها المسلّحة بإجراء الإنزال الذي طالما كانت قد حضرت نفسها له. وقد حصل هذا الإنزال للجيش التركي شمالي الجزيرة، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٤.

شهدت المرحلة الأولى منه إنزال ٧٠٠٠ جندي تركي بكامل أسلحتهم إضافة إلى ٤٠ دبابة، غربي مدينة كيرينيا. حاول الحرس الوطني القبرصي أن

يتصدّى للإنزال لكنه لم ينجح في ذلك، نظراً لغياب التغطية الجويّة لقواته.

في ٢٢ تموز (يوليو) أعلنت الأمم المتحدة وقفاً شاملاً للنار واعتبرت الحكومة التركية أن «عملية السلام» التي قامت بها قد انتهت.

بعد شهر تقريباً قامت قوات الجيش التركي ـ وكان عددها وعديدها قد تضاعف ثلاث مرّات ـ باستئناف المعارك بغية تقسيم الجزيرة إلى منطقتين. فأنشأت «خط أتيلا»، الفاصل بين شمال الجزيرة التركي، وجنوبها اليوناني، على خط العرض ٣٥.

خلّفت معارك صيف ١٩٧٤ خسارة بشرية ومادية بالغة في قبرص، حيث بلغ عدد القتلى ٣٥٠٠ قتيل (بينهم ٣٠٠٠ قبرصي يوناني)، كما اختفى ١٦١٩ شخصاً من الصفوف اليونانية. استخدم الجيش التركي تقنية القصف بكثافة، مما تسبّب بدمار كبير في الممتلكات وبحرائق عدّة قضت على غابات بكاملها غربي الجزيرة.

وهنا أيضاً عاد التهجير إلى واجهة الأحداث، فأحصت الأمم المتحدة ٢٠١,٠٠٠ مهجّر يوناني و ٤٥,٠٠٠ مهجّر تركي. ولم يعودوا جميعاً حتى الآن إلى منازلهم وإلى أرزاقهم وممتلكاتهم.

وفي ظل هذه القطيعة السياسية والعسكرية المفروضة من قِبَل الجيش التركي الذي احتلّ ٣٩٪ من مجمل أراضي الجزيرة، وبتوجيه سياسي من أنقرة، أُعلِنَ عن إنشاء جمهورية مستقلة في شمال الجزيرة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣. وقد ترأس هذه الجمهورية الهشّة رؤوف دنكطاش عام ١٩٨٥. تجدر الإشارة إلى أنه لم تعترف بهذه الجمهورية حتى الآن سوى تركيا وجمهورية تركمانيا التي إنفصلت مؤخراً عن الاتحاد السوفياتي.

أما حكومة الجمهورية التي لا تزال قائمة في جنوب الجزيرة ـ والتي تموّن مجاناً بالكهرباء سكان المنطقة المحتلة في شمال الجزيرة، لعدم تكريس القطيعة ـ فما زالت متمسّكة بدستور ١٩٦٠، أهون الشرّين.

ماذا حصل منذ ذلك الحين في جزيرة أفروديت؟

«جمهورية» شمال الجزيرة لا تزال تخضع للقرار السياسي والعسكري التركي.

فكلّما هبّت رياح الاعتراض بسبب حالة الفقر الطاغية يلوّح رؤوف دنكطاش، زعيم شمال الجزيرة، بمخاطر عودة الأتراك بروليتاريا عند اليونانيين في حال توحيد الجزيرة من جديد، ذلك أن الفجوة الإقتصادية التي تفصل بين شمال الجزيرة وجنوبها أصبحت اليوم واسعة.

ففي الشمال التركي بقيت الحرف على حالها والزراعة ضعيفة وبدون أسواق فعليّة سوى السوق التركي، الضعيف أساساً. من ناحية أخرى سعت السلطة الحاكمة إلى محو كل ما من شأنه أن يذكّر باليونانيين في المعالم الأثرية والدينية، ومنها ما بيع عند تجار آثار في لندن ونيويورك.

أما في الجنوب فقد طوِّرتْ الصناعة وازدهر قطاع الخدمات التجارية والبحرية والسياحية، فأصبح معدّل الدخل القومي للفرد الواحد في الشطر اليوناني من الجزيرة ٨٦٤٠ دولاراً أميركياً، عام ١٩٩٢[١]. أمّا شمال الجزيرة التركي فقد بلغ متوسط الدخل القومي للفرد فيه خلال السنة نفسها، ٢٠٣٢ دولاراً أميركياً سنوياً[١].

فالهوّة هائلة بين «الدولة ـ المزحة» (Joke state) القائم في شمال الجزيرة وبين الدولة القبرصية الشرعية في الجنوب.

والوضع العام هذا يشبه وضع الألمانيتين قبل سقوط جدار برلين. فشمال الجزيرة، التركي، يشبه ألمانيا الشرقية، أمّا جنوب الجزيرة، اليوناني، فيشبه ألمانيا الغربية.

وأذهان أهالي شمال الجزيرة تسافر في كل مساء، في ساعة المشاهدة التلفزيونية، باتجاه الجنوب، تماماً كما كان يحصل في ألمانيا قبل سنوات.

تصطدم محاولات إعادة اللحمة إلى أهالي الجزيرة الواحدة بموقف الحكومة التركية الرافض. ولم يتوصّل الطرفان خلال المفاوضات التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢ وفي ١١ تشرين الثاني

(١) *L'Etat du Monde 1994,* éd. La Découverte, Paris, 1993, p.472.

(نوفمبر) ١٩٩٢، إلى أي نتيجة إيجابية بسبب تصلّب مواقف الطرف التركي خلالها.

ولكن إلامَ ستبقى الأمور على هذا النحو، الذي يشكّل فيه العنصر الخارجي مفتاح المصالحة الداخلية؟

أوَليس هذا هو مغزى القبرصة الحقيقي؟

الفصل الخامس

اللبننة I: الهجرة والتهجير

استُخدِمَتْ تقنية التهجير بكثافة خلال الحرب اللبنانية، حيث شكّلت عمليات طرد المدنيين من مساكنهم الأصلية أو من مناطقهم الأصلية إحدى ثوابت الصراع العسكري في لبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. لذلك، يخطىء كل من يعتبر أن عمليات التهجير جاءت نتيجة للأعمال الحربية، إذ إن التهجير جاء كأسلوب أساسي من أساليب سياسة الحرب الأهلية في لبنان.

فالتهجير الذي عرفته الحرب اللبنانية لم يكن مجرّد انتقال سكّان من مكان إلى آخر في البلاد، بل أتى في سياق عمليات طرد بالقوّة، بالقصف أو بالقنص، أو بقوة الأسلحة الأوتوماتيكية.

كلّ ميليشيا من ميليشيات الطوائف اللبنانية طردت من «منطقتها» غير المرغوب فيهم. والمطرودون هؤلاء كانوا دوماً من المدنيين.

تشير خلاصة التقارير التي رفعتها جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت بالتعاون مع جامعة لاڤال في كندا، حول موضوع التهجير، إلى أرقام شديدة الدلالة فيما يخصّ السكان المهجّرين في لبنان بين أعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٧. تقول الدراسة المذكورة:

«بلغ عدد الأسر التي اضطر ربّها إلى تغيير مكان سكنه لأسباب أمنية، بعد ١٩٧٤، والتي لم تعدْ بعدها إلى مساكنها الأصلية، ١٢٥٠٠٠ أسرة، أي خُمس مجموع الأسر ذات المسكن الثابت.

أما عدد الأشخاص الذين تتألّف منهم هذه الأسر فيبلغ ٦٨١٠٠٠ نسمة

ويمثّلون ٢٢,٢٪ من مجموع سكان البلاد»(١).

١ ـ إنشاء خط التماس

بدأت العملية بإنشاء خط للتماس، في صيف ١٩٧٥، يفصل بين حيّي عين الرمّانة (ذي الغالبية السكانية المسيحية) والشيّاح (ذي الغالبية السكّانية المسلمة).

بما أنّ الصراع الكتائبي ـ الفلسطيني كان قد بدأ في ١٣ نيسان ١٩٧٥ في هذه البقعة بالذات فقد تمترست القوات الفلسطينية غربي شارع أسعد الأسعد وتمترست قوات ميليشيا الكتائب اللبنانية شرقي هذا الشارع. هكذا أنشأ هذان الطرفان الترسيم الأولي لخط التماس الذي سوف يزحف نزولاً حتى البحر ومرفأ بيروت، مروراً بأسواق العاصمة.

سرت تعليمات في شرق العاصمة بأن المسيحي غير مرغوب فيه في الجهة المقابلة. وأُشعر المسيحيون في غرب العاصمة بأنهم ضيوف، على أساس فردي، دون أن يتمتعوا بأيّ قرار سياسي مستقلّ.

سرت تعليمات مشابهة في غرب العاصمة، مصدرها المنظمات الفلسطينية، مفادها أن شرق العاصمة إنعزالي ومحظّر على مسلمي لبنان على وجه العموم.

وخط التماس هذا الذي أُفرغ من سكانه بسبب القنص المستمر والقصف المتوالي، تمّ نهبه على يد عناصر الميلشيات، تباعاً، حتى أصبح، نهاية ١٩٧٦، محروقاً ومدمّراً بشكل كلّي، إذ إن كل عملية نهب كان يليها نسف للمخزن المنهوب لتمويه معالم النهب.

هجر المدنيون الذين كانوا يسكنون على جانبي خط التماس بيوتهم وانكفأوا إمّا إلى داخل المناطق الأكثر أماناً وإمّا هاجروا إلى خارج البلاد.

لم يكن وقع إنشاء خط التماس وقعاً عسكرياً فحسب، بل إقتصادياً وسياسياً أيضاً. ذلك أن إقفال وتدمير أسواق بيروت أدّى إلى إيقاف عملية الاختلاط

(١) Robert KASPARIAN et André BEAUDOIN, *La population déplacée au Liban: 1975-1987*, Canada, 1991, p.29.

السكّاني الطائفي التي كان يؤمنها هذا المرفق الهام. فالكلّ يذكر، قبل إندلاع الحرب، كيف أن مليون شخص كانوا يلتقون يومياً في أسواق بيروت للعمل سوياً في مجالي التجارة والخدمات.

فالاختلاط البشري الذي كانت توفّره أسواق بيروت توقّف مع إنشاء خط التماس وتوقفت معه علاقات العمل والزمالة والانصهار الثقافي في بلد فسيفساء الطوائف الأكثر تنوّعاً في منطقة الشرق الأوسط.

أُقفِلَتْ بعدها الأحياء الواحد تلو الآخر، وجعلت عناصر الميليشيات رسم الانتقال من هذا الشطر من العاصمة إلى الآخر غالياً جداً.

توقّف، على الصعيد الاجتماعي، لقاء المسيحيين بالمسلمين والذي كان يحصل يومياً في منطقة الأسواق. واستُبدِلَ هذا اللقاء المتوسطي الحار بين أبناء البلد الواحد بعلاقة مع الآخر غير مباشرة، عبر وسائل إعلام الميليشيات والأحزاب المتخاصمة. وأصبح عنصر الميليشيا حَكَم خط التماس.

نذكر أيضاً من المفاعيل السلبية لإقفال الأسواق البيروتية وإنشاء خط التماس العسكري، شطر العاصمة السياسية والإدارية للبلاد إلى شطرين، يخضع كل منها لنفوذ كتلة إجتماعية ـ دينية مهيمنة.

أمّا على الصعيد الإقتصادي فقد سمح إنشاء خط التماس بمراقبة عمليات انتقال الأشخاص، عبر نقاط العبور القليلة، وبفرض رسوم على السلع الداخلة إلى المنطقة أو الخارجة منها. وهذا ما أثرى الميليشيات وسمح بإطالة أمد الحرب، حيث أن موارد الدولة جُيِّرتْ كلها تقريباً للميليشيات والتنظيمات المسلّحة.

يلاحظ الإقتصادي سليم نصر في هذا الصدد ما يلي: «في العام ١٩٨٠ كانت لا تزال الدولة اللبنانية تستوفي ٩٠٪ من رسوم الجمارك؛ هبطت في العام ١٩٨٣ هذه النسبة إلى ٦٠٪ من مجموع الرسوم المجباة؛ أمّا في ١٩٨٦ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ١٠٪؛ أي أنه، عملياً، إختفت كلياً، خلال خمس سنوات، الرسوم الجمركية العائدة للدولة واستحوذت عليها الميليشيات»[1].

Salim NASR, «Anatomie d'un système de guerre interne: le cas du Liban», Paris, *Cultures et Conflits*, n°1, hiver 1990-1991, p.93.

أمّا الهدف الرابع من إنشاء وإبقاء خط التماس في العاصمة بيروت فكان يقع في الاستراتيجيا السياسية العامة للحرب اللبنانية. فكلّ ميليشيا كانت تمسك بجزء من خط التماس هذا، كانت تتمتع بنفوذ سياسي بالغ الأهمية. ذلك أن مقرّ مجلس النوّاب اللبناني كان يقع على خط التماس. فكان يكفي أن «تسخّن» إحدى الفصائل المسلّحة المنتشرة على ضفافه جزءاً من خط التماس، لكي ينتقل الاضطراب، بالتواتر، حتى يبلغ مجلس النوّاب لتتعطّل الجلسة غير المرغوب فيها (خاصة تلك التي كانت تهدف إلى طرح مشاريع مصالحة وطنية). وكم من جلسة من جلسات مجلس النوّاب اللبناني قد تعطّلت إلى أجَل غير مسمّى بهذا الأسلوب المبتكر.

بعدئذٍ كان من السهل جداً على الفصيل المسلّح البادىء بالتحرّش بالتهرّب من مسؤولية المبادرة إلى «نسف الجلسة» بسبب فوضى القصف والتراشق المدفعي الذي كان يتبع كل عملية من هذه العمليات.

٢ ـ إنشاء مناطق طائفية منسجمة

بموازاة عملية إنشاء خط للتماس بين شطري العاصمة بيروت، جرت على الأرض، خلال العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦، عمليات «تطهير» طائفية شبيهة بعمليات التطهير الإثنية التي تقوم بها في البوسنة القوات الصربية والكرواتية.

لم يكن بمقدور المواطن العادي، المدني، أن يختار في لبنان خلال تلك الفترة إلّا خيار الهروب أثناء تلك العمليات. حيث كانت تقوم الميليشيات بعمليات عسكرية في منطقة ما وكان المدنيون ملزمين بالصمت وبتنفيذ التعليمات المعطاة، وإلّا فمصير المعترض كان غير مضمون.

بدأت، في أيلول ١٩٧٥، أولى عمليات التطهير في الحرب اللبنانية. وكانت قد اتخذت مبادرتها الميليشيات المنعوتة بالمسيحية. ويقول ملحم شاوول في هذا الصدد:

«خيارها العسكري في تلك الفترة كان «تنظيف» مناطقها من المخيمات الفلسطينية بغية جعلها مناطق منسجمة. ولذلك باشرت هذه الميليشيات، في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، عملية تطويق ثلاثة مخيمات فلسطينية تقع في شرق

بيروت، وهي الضبيّة، تل الزعتر وجسر الباشا.

استسلم مخيّم الضبيّة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. ومحت الميليشيات المسيحية مخيّم الكرنتينا، ذي الغالبية الكردية، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. وبلغت حصيلة هاتين العمليتين ٣٠٠ قتيل و١٠٠٠٠ مهجّر.

أمّا مخيّم تل الزعتر فقد سقط في آب (أغسطس) ١٩٧٦، وبلغت حصيلة العملية فيه أكثر من ١٠٠٠ قتيل و ٣٠٠٠٠ مهجّر.

وبهذه العملية استكملت الميليشيات اليمينية تشييد منطقتها المنسجمة سياسياً وطائفياً، حيث تمّ طرد الفلسطينيين والأكراد وشيعة النبعة منها.

تشابهت استراتيجيا القوى الفلسطينية والوطنية بعدها - ويا للصدفة - مع استراتيجيا الميليشيات المنعوتة بالانعزالية. حيث بدأت، اعتباراً من منتصف شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ وحتى ١٤ شباط (فبراير) من السنة نفسها عمليات حربية هدفها ربط غرب بيروت بجنوب لبنان، انتقاماً لما حصل في الضبيّة والكرنتينا وتل الزعتر. فطوّقت ميليشيات «اليسار» ثلاث بلدات مسيحية جنوب بيروت هي السعديّات والناعمة والدامور ودمّرتها بعد نهبها. وكانت حصيلة العمليات العسكرية فيها أكثر من ١٠٠٠ قتيل وأكثر من ٤٠٠٠٠ مهجّر.

منطق واحد كان يسود اليمين واليسار في تلك الفترة وطوال الحرب اللبنانية.

أُطلقت على هذه العمليات تسميتان: تنظيف وتطهير.

و«الموبؤون» الذين كانت تقع عليهم لعنة الميليشيات من هذه الجهة وتلك كانوا باستمرار من المدنيين.

حصلت في منطقتي البقاع والشمال عمليات تهجير مماثلة، راح ضحيتها مدنيون خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦. وتشير الإحصاءات التي ذكرناها في مطلع

(١) ملحم شاوول، الحق في الذاكرة، بيروت، منشورات جمعية السلم الأهلي الدائم في لبنان، ١٩٨٨، ص ٤٥.

هذا الفصل أن ٤٠٪ من مجموع المهجّرين في لبنان ١٩٨٧ كانوا قد تهجّروا من بيوتهم خلال حرب السنتين (٧٥ - ٧٦).

فسياسات التطهير والتنظيف كانت تستتبع سياسات للتهجير. وقد حاولت كل الأطراف أن تتنصّل من مسؤوليتها السياسية في هذا المضمار - وبخاصة «الوطنية» منها - لكن الوقائع وقحة وتشير إلى مشاركة الجميع في هذه السياسة اللاحضارية واللاديمقراطية.

* أبرز موجات تهجير المدنيين، خلال الحرب اللبنانية، كانت الآتية:

- التهجير الذي حصل إبّان حرب السنتين، ١٩٧٥ - ١٩٧٦.
- التهجير الذي سبّبه الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨.
- التهجير الذي سبّبه الاجتياح الإسرائيلي الثاني، والذي بلغ العاصمة بيروت عام ١٩٨٢.
- التهجير الذي حصل في الجبل إثر المعارك بين الميليشيات فيه، عام ١٩٨٣.
- التهجير الذي أعقب قصف الضاحية الجنوبية في بيروت عام ١٩٨٤.
- التهجير الذي رافق صراع الميليشيات في منطقة شرق صيدا عام ١٩٨٥.

تبيّن دراسة جامعتي القديس يوسف ولاڤال في هذا الصدد أن ٤٤,٥٪ من أرباب الأسر المهجّرة أعادوا سبب تهجيرهم إلى القوة المسلّحة المباشرة؛ ٣٤,٢٪ منهم قالوا إن الضغط عليهم كان غير مباشر، حيث إنهم كانوا يسكنون في أحياء معرّضة للقصف والقنص المستمّرين؛ أمّا ١٠,١٪ من أرباب الأسر المهجّرة فقد أعادوا سبب تهجيرهم لوجودهم في بيئة سياسية معادية، و ١١,٢٪ اعتبروا أنهم كانوا يعيشون، قبل تهجيرهم، في بيئة عسكرية معادية»[١].

الواضح في النتيجة أن سياسة الترهيب التي لجأت إليها الفصائل المسلّحة المختلفة في لبنان وقوات الجيش الإسرائيلي تسببت بتهجير ٢٢,٢٪ من سكّان لبنان، أي ما بين خُمس وربع سكان البلاد.

أمّا نتائج هذه السياسة السلبية بالنسبة إلى المدنيين، فقد كانت جدّ مفيدة

(١) KASPARIAN et BEAUDOIN, *op.cit.*, p.37.

بالنسبة إلى الميليشيات والأحزاب المتصارعة.

١ ـ سمحت سياسة التهجير لكل ميليشيا من ميليشيات الطوائف اللبنانية بتطويق مجتمعها المدني عسكرياً. فالكتلة الطائفية التي كانت مضطرة للعيش في منطقة معينة كانت مضطرة للخضوع لنظامها الأمني الذي كانت تشرف عليه الميليشيا المهيمنة على الحيّ أو على المنطقة. وكان النظام الأمني المسيد داخل كل منطقة مبنياً على الترهيب هو أيضاً تحت شعار «يللي مش عاجبو، يترك المنطقة».

وعي الأفراد في هذه المناطق المغلقة كان مشرذماً، كما وأن الميليشيات ألبسته حلّة من المسؤولية الأمنية الحزبية، إذ إنه كان على سكّان كل حيّ من الأحياء أن ينبِّهوا عناصر الميليشيات عند قدوم أيّ عنصر غريب إلى الحيّ.

٢ ـ كما سمحت سياسة التهجير لكل ميليشيا بأن تطوّر نظامها الإعلامي، بغية تطويق الحيّ أمنياً وإيديولوجياً على حدّ سواء. فالأحياء المغلقة والمناطق المغلقة والخائفة على نفسها من الطرف الآخر، سمحت ببناء شخصية وهمية خاصة تأسّس عليها الخطاب الحزبي.

وتشييد المناطق المنسجمة سياسياً كان مستحيلاً في لبنان لولا عمليات التطويق الإعلامية التي جرت والتي كمّلت خطوات إنشاء خطّ التماس وتطهير المنطقة من «الغرباء والأعداء».

إذْ كان على المسيحي القاطن في المنطقة الشرقية من العاصمة بيروت أن يلبس زيّ «المسيحي» كما كانت تحدّد مواصفاته ميليشيات المنطقة وإذاعاتها ووسائلها الإعلامية المختلفة. كذلك حرصت التنظيمات الفلسطينية، حتى عام ١٩٨٢، على اللعب على الوتر نفسه بإعطاء مواصفات المواطن اللبناني «الوطني والعربي».

كان إغلاق المناطق يسمح بضبط إعلامها وإيديولوجيّتها بشكل محكم. وهذا ما حصل طوال الحرب اللبنانية.

لعب المهجَّر دوراً مميزاً في هذه العملية، داخل الأحياء والمناطق، حيث إنه كان خميرة حرب السنتين المنضجة للحرب والشاهد المباشر والحيّ على وحشية الطرف الآخر. فالأخبار التي كان ينقلها كانت مؤلمة ومؤثرة في أبناء الكتلة/

المنطقة، لصالح مزيد من التضامن مع ميليشيات الطوائف الحاكمة. فالمهجّرون كانوا الإثبات القاطع بأن الحرب كانت أهلية في نظر الذين بقوا في أحيائهم أو مدنهم الأصلية.

ولذلك كانت كل ميليشيا تهدي أخصامها في المنطقة المقابلة هدية من المهجَّرين تقوّيها على الصعيد الداخلي. ألم يكن من السهل على الأطراف المسلحة، لو أرادت فعلاً ذلك، أن تمتنع عن تهجير المدنيين، بتعليماتٍ صارمة إلى عناصرها؟ لكن هذا الأمر لم يكن في مصلحتها ولم تلتزم به على الإطلاق.

كان منطق الميليشيات المتحاربة في لبنان واحداً موحَّداً على صعيد الممارسة، ذلك أن إنشاء الكتل/ المناطق المنسجمة كان السبيل الوحيد الذي سوف يسمح لها جميعاً بكسر ظهر الدولة، مستعيضة عنها بتشييد دويلات ممسوخة تسيطر عليها كلّياً.

٣ ـ من لبنان إلى السلفادور إلى البوسنة

يبدو أن تهجير السكّان المدنيين قد رافق كل الحروب الأهلية. فخلال الحروب الأهلية الدينية التي اجتاحت أوروبا يخبرنا أحد المؤرخين أنه، في زمن حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ ـ ١٦٤٨)، في منطقة براندبورغ في ألمانيا «فرغت ٤٠ قرية تماماً من سكانها، من أصل ٦٣٧ قرية، ولم تعدْ تضمُّ ٦٨ قرية أخرى سوى أسرة واحدة أو أسرتين»(١)، من جرّاء الصراعات العسكرية التي كانت قائمة بين البروتستانت والكاثوليك.

يخبرنا أيضاً مؤرّخو الحرب الأهلية الإسبانية أن ٣٠٠,٠٠٠ مهجّر تركوا منازلهم إثر هزيمة الجمهوريين في عام ١٩٣٩ ولجأوا إلى فرنسا حيث انضمّوا إلى قافلة العمّال المهاجرين.

تسبَّبت حرب السلفادور الأهلية، في أميركا الوسطى، عام ١٩٧٩، بهجرة نصف مليون سلفادوري وبتهجير نصف مليون آخر داخل البلاد(٢).

---

(١) Georges LIVET, *La Guerre de Trente ans*, op.cit., p.54.

(٢) Alain ROUQUIÉ, *Guerres et Paix en Amérique Centrale*, Paris, éd. du Seuil, 1992, p.190.

كما تنقل الصحافية فيكتوريا بريتين أن الحرب الأهلية الأنغولية تسبّبت بتهجير مليون شخص حتى الآن[1].

يبدو أن اللائحة طويلة، فلا داعي لذكر التهجير الذي حصل في كمبوديا أو في قبرص أو في البوسنة أو بقية الدول الأخرى التي حصلت فيها حرب أهلية.

فالحروب الأهلية تقوم، أينما وقعت، على عدم التسامح وعلى عدم احترام حقوق الإنسان، والتهجير أحد تجلّيات الاستهتار بحقوق الإنسان.

إن خيار الحروب الأهلية **الأول** هو التخلّص جسدياً من الخصم (عبر عمليات التطهير الإثني أو التنظيف الطائفي).

يقوم خيار الحروب الأهلية **الثاني** على ترهيب الخصم ودفعه إلى مغادرة المناطق المنوي الاستيلاء عليها.

أما الخيار **الثالث** فيقوم على إجبار الخصم على اعتناق دين الطرف المهيمن، كما حصل بين الكروات والصرب في ١٩٩١ و١٩٩٢، حيث فرض الكروات على الصرب الذين يرغبون بالبقاء في مناطق النفوذ العسكري الكرواتي، التخلّي عن عقيدتهم الأرثوذكسية واعتناق المذهب الكاثوليكي إكراهاً.

بالطبع، الخياران الأول والثاني هما اللذان يهيمنان على مسار الحروب الأهلية عامة. فخلال الحرب اللبنانية ـ التي ليست حرباً دينية بتاتاً على عكس ما صوّرها صحافيون غربيون ـ لم يحاول أي طرف التأثير على معتقد الآخر ولم يحاول أي طرف تبديل معتقد الطرف الآخر. بل إن الأسلوبين الرئيسيين المستخدمين كانا التصفية الجسدية والتهجير، لمحو الآخر من الوجود مادياً ومعنوياً.

تميّزت بعض الحروب الأهلية، ومنها الحرب اللبنانية والحرب الكمبودية، بالاستفادة من موجات التهجير للحصول على يد عاملة رخيصة.

يذكر أحد المهتمّين بالحرب الكمبودية على سبيل المثال أنه «في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ كان الخمير الحمر يضمّون ١٥,٠٠٠ مقاتل يساندهم ١٠,٠٠٠

---

(١) Victoria BRITTAIN, in *Le Monde Diplomatique,* décembre 1992, p.21.

معاون و ٢٠,٠٠٠ حمّال يأتون من صفوف المهجّرين الذين يسيطرون عليهم»[1].

بؤس المهجّرين الكمبوديين كان يفرح قلب المقاتلين الخمير الحمر. إذ إنهم كانوا يحملون على أكتافهم ثقل الحرب الكمبودية بكل معانيها المادية والمعنوية.

استفادت الميليشيات في لبنان من عمليات التهجير أيضاً، حيث كانت تعمد، خاصة بعد ١٩٨٣، إلى استقطاب الشباب المهجّر.

عملت الميليشيات المقاتلة، في كل من كمبوديا ولبنان، على استخدام القوى العاملة الفتيّة المهجّرة. كما أنها عمدت إلى إدارة عواطف المهجّرين السياسية (خاصة في النموذج اللبناني) في إطار صراعها الحربي مع الأفرقاء الآخرين.

٤ ـ الهجرة

قبل اندلاع الحرب اللبنانية كان يغادر البلاد سنوياً، بغرض الهجرة، ما يقارب ١٠,٠٠٠ شخص، أمّا بعد ١٩٧٥، فارتفع هذا المعدّل السنوي العام إلى ٦٢,٠٠٠ شخص. ولم ينقطع هذا المعدّل العام الجديد حتى سنة ١٩٩٠. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر بلغ، بعد مرور سنوات، حجم الظاهرة حيث إنه شمل، في نهاية المطاف، ثلث مجموع سكّان لبنان.

يقول الخبير السكّاني جورج القصيفي في هذا الخصوص:

«يقدّر صافي تدفّق اللبنانيين إلى الخارج خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ بما يقلّ قليلاً عن المليون مهاجر (٩٣٣ ألفاً) وبمعدّل سنوي بلغ ٦٢ ألفاً، أي حوالي ٢٪ من مجموع السكّان المقيمين في لبنان عام ١٩٨٧»[2].

فبالمعدّل العام، غادر لبنان ٣٠٪ من مجموع سكّان البلاد، خلال سنوات الحرب، قاصدين بلدان الاغتراب. والنزيف السكّاني في حينه لم يكن مجرّد

---

(١) François GUILBERT, in *Cultures et Conflits,* op.cit., p.41.

(٢) جورج القصيفي، «مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠: الوقائع والسياسات»، بيروت، مجلة **المستقبل العربي**، شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص ٥٧.

صورة، بل شكّل حقيقة موضوعية.

صحيح أن كثيرين من المهاجرين قد ساعدوا أهلهم الذين بقوا في لبنان، من خلال حوالاتهم، لكن خسارة الاقتصاد اللبناني، بالأرقام الصافية، فاقت المبالغ التي حوّلوها.

يعزو هؤلاء المهاجرون سبب تركهم لبلدهم إلى عنصرين: العنصر الأول هو رداءة الوضع الأمني خلال الفترة المذكورة، والعنصر الثاني هو تردّي الحالة الإقتصادية في البلاد، خاصة بعد ١٩٨٤.

والعنصر الأول (رداءة الوضع الأمني) هو الذي يربط معنوياً بين أفراد هذه الفئة الإجتماعية الواسعة وبين فئة المهجَّرين الواسعة هي أيضاً التي هاجرت قسراً داخل حدود الوطن بفعل تردّي الأوضاع الأمنية.

فلو جمعنا الرقمين، عدد المهجَّرين الذي بلغ ٦٨١,٠٠٠ نسمة وعدد المهاجرين الذي بلغ ٩٣٣,٠٠٠ نسمة، نصل إلى رقم إجمالي يساوي ١,٦١٤,٠٠٠ نسمة، أي ٥٢٪ من مجموع سكان لبنان.

لذلك يمكننا أن نعتبر، دون مبالغة، أن الحرب اللبنانية قد أحدثت زلزالاً بشرياً واجتماعياً حقيقياً في البلاد، حيث أن أكثر من نصف سكان البلاد خضعوا، رغماً عنهم، للهجرة أو التهجير.

من ناحية أخرى، فإن بقاء لبنان واقفاً على رجليه بالرغم من هذين الحدثين، يثبت القدرة على المعاناة الفائقة عند اللبنانيين.

لاحظ أيضاً جورج القصيفي أن قسماً من المهاجرين، وبخاصة أولئك الذين قصدوا كندا والولايات المتحدة وأوستراليا، قد استقرّ في هذه البلدان. في حين أنّ الذين قصدوا البلدان العربية الخليجية لم يستقرّوا نهائياً فيها.

بيد أن فئة الشباب هي الغالبة (٩٠٪ من الذين هاجروا إلى البلدان العربية كانوا دون الـ ٣٥ عاماً، و٤٢٪ من الذين هاجروا إلى القارة الأميركية كانوا أيضاً دون الـ ٣٥ عاماً. أي أنه، بالمعدّل العام، كان ٦٦٪ من المهاجرين اللبنانيين دون الـ ٣٥ عاماً. وهذا المعدّل يساوي ٥٦٠,٠٠٠ نسمة).

وغياب هذه الفئة العمرية تحديداً عن لبنان، هو الذي انعكس ترهّلاً سكّانياً، حيث هاجرت القوى العاملة الفعلية والطاقة الشابة، ولم يبقَ سوى أهلهم في البلاد.

والترهّل السكّاني بدوره، يُفسِّر الترهّل السياسي الذي أصاب البلاد بصفة عامة، في زمن الحرب، والمجتمع المدني بشكل خاص.

كما تجدر الإشارة إلى أن مفاعيل هذه الظاهرة ما زالت قائمة في حياة اللبنانيين حتى يومنا هذا.

الفصل السادس

اللبننة II: السيارات المفخخة

لفت انتباه الباحثين في المعتقدات والأساطير القديمة المعروفة عند المجتمعات البشرية أن اختيار الضحية، في جميع الثقافات، كان يقع دوماً على أنفع الحيوانات وأودعها وأكثرها براءة. وكأن اختيار الضحايا لا يستقيم إلاّ بين أكثر الحيوانات إيناساً.

إستعادت تقنية السيارة المفخّخة، خلال الحرب اللبنانية، هذا المنهج. فكانت تبحث دوماً عن الضحايا الأكثر براءة في شوارع العاصمة والمدن وحتى البلدات الريفية الهادئة.

فعندما كان يتمّ تفخيخ سيّارة ما، كان ذلك يعني تفخيخ الشارع الذي سوف تنفجر فيه. وعندما كان يتمّ تفخيخ سيارة ما، كان ذلك يعني أيضاً تفخيخ الحيّ الذي سوف تنفجر فيه. حيث أن هول الانفجار ونسبة ضحاياه المرتفعة سرعان ما كانا يطالان الحيّ برمّته ويلفّان المنطقة بأسرها، سالبين منها حرمتها وسيادتها وأمنها.

فالسيارة المفخخة التي تنفجر في حيّ مدني كانت تمزّق أحشاء هذا الحيّ وتنشر الذعر في كل منزل من منازله.

ولذلك فقد انسجمت تماماً تقنية السيارة المفخخة، في نظر مدبّري الحرب اللبنانية، مع استراتيجية الحرب الأهلية التي أرادوا أن يُقحموا بها الصراع في لبنان.

ففي كل مرة كانت تنفجر فيها سيارة مفخخة، في حيّ من أحياء المدينة،

كانت المنطقة بكاملها تبقى مشدودة على أعصابها ومتوترة، ذلك أنّ تجنُّب السيارة المفخخة، في المطلق، كان أمراً مستحيلاً.

وانطلاقاً من هذا الواقع، فلا حاجة لطابور خامس داخل المنطقة المعادية، خلال الحرب اللبنانية، إذ إن السيارة المفخخة كانت تحلّ مكان هذا الطابور وتشكّل حصان طروادة الدائم في منطقة الخصم.

١ ـ تطوّر المفهوم

قبل العام ١٩٧٥، استخدمت عناصر الاستخبارات الإسرائيلية مراراً تقنية السيارة المفخخة للتخلّص من بعض المسؤولين الفلسطينيين. وهكذا هلك العديد منهم، بين ١٩٦٩ و١٩٧٥، وأبرزهم الإعلامي والروائي غسان كنفاني.

بين نيسان ١٩٧٥ وأواخر ١٩٧٦ لا يمكننا رصد سوى عمليتي اغتيال بالسيارة المفخخة: طالت الأولى مسؤولاً فلسطينياً في غرب العاصمة بيروت، في ١٥ أيار ١٩٧٥؛ أما الثانية فقد استهدفت مسؤولاً في حزب الكتائب اللبنانية، شرقي العاصمة، في ١٤ كانون الأول ١٩٧٦.

حتى أواخر العام ١٩٧٦ لم تكن تقنية السيارة المفخخة تستهدف سوى صاحب السيارة نفسه، في إطار المنهج المخابراتي الإسرائيلي المعهود. وهذا ما كان يضفي على العملية طابعاً عسكرياً صرفاً، حيث كان الهدف الكامن وراء كل عملية من هذه العمليات قطع رأس قيادة الطرف السياسي المعادي.

ولكن، اعتباراً من العام ١٩٧٧، نلاحظ تطوراً ملموساً في مفهوم استخدام تقنية السيارة المفخخة في الحرب اللبنانية. فالمستهدف في عملية التفجير لم يعد مسؤولاً سياسياً بمفرده، بل سكان حيّ بأكمله.

وبذلك انتقل الهدف من المجال العسكري إلى المجال المدني.

فبهذه الطريقة تمّ زجّ المجتمع المدني، رغماً عنه، في الحرب كي يزداد طابعها الأهلي بروزاً وسطوعاً.

انفجرت أول سيارة مفخخة من هذه السلسلة الجديدة في ٣ كانون الثاني ١٩٧٧، في حيّ الأشرفية، شرقي العاصمة. وكانت السيارة القاتلة هذه قد

وُضِعَتْ في شارع رئيسي من هذا الحيّ، في فترة أعياد رأس السنة. ولذلك كانت المحصّلة قاسية جداً، حيث إن الانفجار حصد يومئذٍ ٤٠ قتيلاً و ٥٣ جريحاً، كلهم من المدنيين.

بعد ١٩٨٠ بدأ الاستخدام المكثّف لتقنية السيارة المفخخة الموضوعة داخل الأحياء، بغية نشر الذعر بين ساكنيها والتأثير على معنوياتهم، في إطار الحرب النفسية التي احتلّت حيّزاً كبيراً من الحرب اللبنانية.

فقط ثلاث سيارات مفخّخة حاولت النيل من زعماء مسيحيين في المنطقة الشرقية من العاصمة، بعد ١٩٨٠ (وهم بشير الجميّل، كميل شمعون وأمين الجميّل). أمّا جميع السيارات الأخرى فقد استهدفت مباشرة وبشكل متعمّد مدنيين لبنانيين، إن في شرقيّ العاصمة أو غربيّها.

جدول ١ ـ بيان بالسيارات المفخّخة المنفجرة بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧ والتي قُتِلَ وجُرِحَ من جرّائها ضحايا مدنيّون.

مكان الانفجار / السنة	المناطق الغربية	المناطق الشرقية	المجموع
١٩٧٧	-	١	١
١٩٧٨ ـ ٧٩	-	-	-
١٩٨٠	١	٨	٩
١٩٨١	١٠	٢	١٢
١٩٨٢	٢٤	٧	٣١
١٩٨٣	١٣	٢	١٥
١٩٨٤	٧	٤	١١
١٩٨٥	١٥	٦	٢١
١٩٨٦	٤	٨	١٢
١٩٨٧	٩	٢	١١
المجموع	**٨٣**	**٤٠**	**١٢٣**

لم نُدخل في حسابنا الشاحنات والسيارات المفخخة التي طالت بين عامي ١٩٨٢ (عام الاجتياح الإسرائيلي) و ١٩٨٥ القوّات العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان، والأميركية والفرنسية (في إطار القوات المتعدّدة الجنسيات) في بيروت، بل اقتصرنا على رصد السيارات التي أدّى انفجارها إلى سقوط ضحايا مدنيين، لبنانيين، بعد ١٩٨٠.

فما هي وقائع السيارات المفخخة، خلال الحرب اللبنانية، وما هي دلالاتها؟

٢ ـ تفاصيل

استخدم الخبراء (يا لهم من خبراء!) أكثر من ثمانية أطنان ونصف من المواد المتفجرة لتفخيخ ١٢٣ سيارة انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧. تراوح وزن الشحنة بين عشرين كيلوغراماً، في البداية، ومائة وعشرين كيلوغراماً، بعدما بدأ يحتاط لها المدنيون متجنّبين الساحات العامة والشوارع الرئيسية. أيّ أنه، بالمعدّل العام، حملت كل سيارة مفخخة ستين كيلوغراماً من المواد المتفجرة.

أمّا معدّل ضحايا السيارات المفخخة، فكان ٥٢ شخصاً للسيارة الواحدة. أي أنّ نصيب كل كيلوغرام من المتفجرات كان شخصاً واحداً على وجه الإجمال.

أمّا توزيع الضحايا فكان على الشكل الآتي: ٥٠ مدنياً مقابل عسكريّين إثنين.

أي أن السيارة المفخخة كانت تستهدف السكان المدنيين بشكل رئيسي. صحيح أنّ وسائل الإعلام كانت قد اعتادت على وصف الحادث بأنه «سيارة مفخّخة منفجرة قرب مقرّ الحزب الفلاني أو التنظيم الفليتاني»، لكن الجميع كان يعلم أن كلمة «قرب» كانت تعني على بعد أربعين أو خمسين متراً على الأقل، حيث أنّ حرّاس المراكز الحزبية كانوا يمنعون إيقاف السيارات المجهولة ضمن دائرة مراكزهم.

مما يعني أن واضع أو واضعي السيارة المفخخة كانوا يعلمون تماماً أنّ ضحايا الانفجار سوف يكونون حتماً، في غالبيتهم العظمى، من المدنيين العابرين صدفة أمام هذا المركز أو ذاك بسبب انتشارها داخل الأحياء. وهذا الأمر لم يكن يزعج على ما يبدو أبداً «المناضلين» الذين أوكلت إليهم مهمّات وضع السيارات المفخخة، لا أولئك الذين كانوا ينتمون إلى المناطق «الوطنية» ولا أولئك الذين كانوا ينتمون إلى المناطق «المحرّرة»، على حدّ ما كانوا ينعتون إيديولوجياً مناطقهم.

* أمّا الهوية السياسية الخاصة بناقلي ومفجّري السيارات المفخخة فبقيت طيّ الكتمان طوال الحرب اللبنانية. لم يقم أي طرف، في أي مرحلة من المراحل، بتبنّي تفجير أي سيارة مفخخة على الأراضي اللبنانية والتي ذهب ضحيتها مدنيون لبنانيون. كل ذلك كان يتمّ في عتمة أجهزة الاستخبارات والأمن التابعة للجهات المتصارعة على الأرض اللبنانية.

تمكّنت القوى الأمنية اللبنانية من إلقاء القبض على بعض واضعي السيارات المفخخة. اعترف أحدهم أنه كان يعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية التي طلبت منه إيقاف سيارات مفخخة في كل من صيدا وبيروت الغربية. اثنان آخران اعترفا بالعمل لصالح ميليشيا يمينية في شرق العاصمة بيروت. وقد نصبا سيارات مفخخة في كل من طرابلس وبيروت الغربية. واعترف رابع بالعمل لصالح تنظيم فلسطيني، انطلاقاً من غرب العاصمة، من حيث كانت تُرسل سيارات مفخخة إلى شرق العاصمة.

طبعاً، هذا لا يعني أن كل خيوط العمليات تنحصر في هذه الأطراف. بل إن أطرافاً أخرى، أكثر دقّة وسرّية، ساهمت هي الأخرى، بكل تأكيد، في تفجير سيارات مفخخة هنا وهناك في البلاد.

أمّا الهوية الاجتماعية لواضعي السيارات المفخخة فيبدو أنها كانت متنوعة. فالمجموعة التي وضعت سيارات مفخخة في طرابلس، عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٧ (ومنها تلك التي انفجرت أمام «مقهى وبوظة البلحة» على شاطىء الميناء) كانت مؤلفة من مسلمين اثنين ومن مسيحي، لتسهيل العبور على الحواجز. كلهم كانوا

دون سن الـ ٢٥. أحدهم كان طرابلسياً والآخر من منطقة بشرّي. أمّا الثالث فكان من جنسية غير لبنانية.

أمّا المجموعة التي نصبت السيارة التي انفجرت داخل أحياء سن الفيل، شرقي العاصمة، عام ١٩٨٥، فكانت مؤلّفة، بحسب تقارير الشرطة، من مسيحيين اثنين ومن مسلم، وكلهم يحملون الجنسية اللبنانية.

فإن بقيت الهوية السياسية لواضعي السيارات المفخخة غير محددة، خلال تلك الفترة، إلاّ أن الهوية الاجتماعية لهذه الفئة تبدو أكثر وضوحاً: كلهم من أعمار شابة، وكلهم كانوا يعيشون حياة هامشية (يتعاطون المخدرات والسرقة وأحياناً الاغتصاب).

* يبدو، من ناحية أخرى، أن التوزيع الجغرافي للسيارات المفخخة التي انفجرت بالمدنيين كان مدروساً، عاكساً طبيعة الصراع الذي أُريد له أن يكون شاملاً.

فالعاصمة بيروت، محطّ الثقل السياسي للميليشيات والأحزاب المتصارعة، حازت على ثلثي مجموع السيارات المفخخة. أمّا الثلث الباقي فكان من نصيب المدن الكبرى الأخرى (طرابلس، زحلة، صيدا، جونيه) وحتى البلدات (بعقلين، ريفون، بحمدون، زغرتا، الخ).

تتوزع نسب السيارات المفخخة التي انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و١٩٨٧ على النحو الآتي:

- بيروت الغربيّة ٤٣٪
- بيروت الشرقيّة ٢٠٪
- باقي المناطق اللبنانية ٣٧٪

كانت الحصّة الأساسية من نصيب غرب العاصمة. وباعتراف الجميع يبدو أنّ سكان بيروت الغربية هم الذين دفعوا الثمن الأغلى طوال النزاع في لبنان (بما فيه ثمن الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢).

دفع المجتمع المدني، في شرق العاصمة، ضريبة الدم هو أيضاً من جرّاء السيارات المفخخة التي انفجرت في شتّى الأحياء والشوارع.

واللافت هنا، أن توتير البلاد مرّ عبر توتير مناطقه كافة. فنصيب المدن الثانوية والبلدات اللبنانية على وجه العموم لا يُستهان به (ثلث المجموع العام). وذلك إن دلّ على شيء، فعلى أن توتير المجتمع اللبناني بأسره شكّل العمود الفقري لسياسة هذا النمط من العمليات الحربية ـ النفسية التي زرعت الرعب في جميع أنحاء البلاد وفي جميع الأوساط.

فحتى القرى والبلدات الهادئة، مثل ريفون وعاليه وبحمدون، لم تسلم من رعب السيارات المفخخة.

حتى إن قاعات السينما أصبحت، استطراداً، خطرة هي أيضاً، حيث انفجرت عبوات ناسفة داخل سينما سلوى، في محلّة البربير (أيلول ١٩٨١)، غربي العاصمة؛ كما انفجرت عبوة ناسفة أخرى داخل قاعة سينما في برج حمّود (آذار ١٩٨٢) شرقي العاصمة. ومن وحي هذه الدروس الأليمة اضطر أصحاب قاعات السينما لابتكار أسلوب جديد ـ والحاجة أم الاختراع ـ يقضي بمنع الخروج من قاعة العرض قبل انتهاء الفيلم.

عندما بدأ المدنيون اللبنانيون يأخذون جانب الحذر في تنقّلاتهم، لجأ مخططو السيارات المفخخة إلى اعتماد أسلوب جديد. بدأوا باعتماد تفجيرين متتاليين. فعندما كانت تنفجر سيارة مفخخة عند الساعة ١١ ظهراً على سبيل المثال، وبعدما كان يهرع أفراد الشرطة والدفاع المدني ويتجمّع الأهالي، كانت تنفجر سيارة ثانية، على مقربة من مكان الانفجار الأول، بعد عشر دقائق أو رُبع ساعة.

تسبّب هذا الأسلوب الجديد بمجازر بشرية حقيقية في كل مرّة نجح تطبيقه. ومن أبرز التطبيقات الميدانية لهذا الأسلوب الجديد ما حلّ بحيّ الأشرفية (شرقي العاصمة) في ١٩٨٠/١١/١٠، وبساحة اليونسكو (غربي العاصمة) في ١٩٨١/٢/١٩، وبحيّ الشيّاح (جنوب ـ غربي العاصمة) في ١٩٨٥/٢/٢٥.

كذلك لاحظ المدنيون ظاهرة أخرى خلال الحرب اللبنانية ألا وهي تجاذب السيارات المفخخة. فعندما كان يرتفع دوي انفجار سيارة مفخخة غربي العاصمة كان الهلع يدبّ في أحيائها. كما كان الخوف يلفّ النفوس شرقي

العاصمة أيضاً. وعند السؤال عن سبب هذا التخوّف شرقي العاصمة، في حين أن الانفجار أصاب غربي العاصمة، كان المدنيّون يجيبون: «في المرة القادمة، سيكون دورنا نحن».

وبالفعل، كانت السيارات المفخخة تتبع مبدأ التخاصم التخاطبي. فكان عنف مدبّريها يتخاطب، شرقاً وغرباً، فيتحاورون عبر وسيلة القتل الطروادية هذه المفصّلة على مقاس الأزمنة الحديثة.

فكل انفجار أو انفجارين في شرق بيروت كان يتبعهما انفجار أو انفجاران لسيارات مفخخة في غرب بيروت. حصل ذلك عام ١٩٨٥، على سبيل المثال، على النحو الآتي:

- انفجار في غرب العاصمة في ١٩٨٥/٦/١٤
- انفجار في غرب العاصمة في ١٩٨٥/٦/١٩
- انفجار في شرق العاصمة في ١٩٨٥/٨/١٤
- انفجار في شرق العاصمة في ١٩٨٥/٨/١٨
- انفجار في غرب العاصمة في ١٩٨٥/٨/١٩

نلاحظ، خلال العام ١٩٨٦، تكراراً للظاهرة نفسها، حيث رصدت الصحف الآتي:

- انفجار في شرق العاصمة في ١٩٨٦/٥/٢٣
- انفجار في شرق العاصمة في ١٩٨٦/٥/٢٨
- انفجار في غرب العاصمة في ١٩٨٦/٧/٢٩
- انفجار في غرب العاصمة في ١٩٨٦/٨/٨
- انفجار في شرق العاصمة في ١٩٨٦/٨/١٤

لذلك لم يعد المدنيون يرتاحون لأخبار السيارات المفخخة، في المنطقتين معاً، حيث أنهم كانوا يعلمون أن الانفجار في المنطقة المقابلة سوف يرتدّ على منطقتهم بعد فترة.

* تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من السيارات المفخخة المنفجرة

(٩٥٪) قد حصل أمام مطعم أو مقهى أو مستشفى أو في ساحة عامة أو أمام سوبرماركت أو أمام جامع أو حتى أمام مدرسة.

لم ينجرّ المدنيون إلى أسلوب السيارات المفخخة، ذلك أنهم سرعان ما لاحظوا أنهم كانوا، هم، الضحايا الفعليين لهذه التقنية الحربية، دون عناصر الميليشيات والأحزاب الذين كانوا يتمترسون خلف تحصينات ومكاتب وثكنات منيعة. بل إن هذا الأسلوب الدموي الأعمى، مثله مثل القصف العشوائي، ساهم بعد فترة من رواجه، ومن حيث لا يدري، ببلورة وعي مدني مشترك عند أبناء المنطقتين الشرقية والغربية من العاصمة. «كلّنا ضحايا»، كنت تسمعهم يقولون هنا وهناك.

ثم بدأت المطالبة العلنية، على صعيد شعبي واسع، في المناطق ذات الغالبية السكانية الإسلامية كما في المناطق ذات الغالبية السكانية المسيحية، بـ«عودة الشرعيّة»، أي بعودة الدولة اللبنانية.

وفي هذه المطالبة شجب صامت وغير مباشر للأحزاب والميليشيات كافة التي كانت، في المنظور المدني العام، خارجة على الشرعية.

وعند انفجار كل سيارة مفخخة كان يتناقص التأييد الشعبي للميليشيات والأحزاب ويزداد الكفر بأساليبها في المناطق كافة.

فالكلّ كان يثور ضمنياً على المنحى الدموي الذي اتخذته الحرب اللبنانية فيما كان يلاحظ ازدهار الميليشيات وبحبوحة عناصرها في مقابل تراجع حال المدنيّين. وهكذا انكسر، تدريجياً، الطوق النفسي الذي كانت كلّ ميليشيا تزنّر به «منطقتها»، وبدأ الاتصال المتبادل واجتياز المعابر بشكل مكثّف في العام ١٩٨٥، دون التخوّف من ترهيب الميليشيات وأحزابها.

إنقلب السحر على الساحر، وتقنية السيارة المفخخة ساهمت في إبعاد المدنيين ـ المسالمين وغير الدمويين ـ عن ميليشيات وأحزاب مناطقهم. حتى إن تسمية «المنطقة»، بمعناها السياسي المميّز، لم تعد رائجة ولا مقنعة.

بل إن موجات السيارات المفخخة، إلى جانب ممارسات الميليشيات، جعلت المدنيين، في شرق العاصمة وفي غربها، يجاهرون علناً بـ«أنهم كلّهم مثل

بعضهم»، كاشفين إفلاس الميليشيات والأحزاب على الصعيد السياسي.

* واستطراداً مرة أخرى، لعب القصف العشوائي دوراً مماثلاً في بلورة الوعي المدني عند أبناء المجتمع اللبناني.

فالتجاذب الذي ميّز عمليات القصف، طوال الحرب اللبنانية، جعل المدنيين في شرق العاصمة بيروت وفي غربها، وفي طرابلس وصيدا وجونيه وجبيل، يشعرون بالمشاعر نفسها. وسرعان ما تحوّلت هذه المشاعر المتشابهة إلى مشاعر مشتركة.

فاتخذ، منذ ذلك الحين، الإستنكار المدني طابعاً سياسياً، وتوحّد المدنيّون دون أن يختلطوا.

فالسيارات المفخخة، مثلها مثل القصف العشوائي، لم تأتِ ولو لمرّة واحدة بفائدة سياسية للمجتمع المدني، لا في هذه المنطقة ولا في تلك. بل إن المردود العسكري للسيارات المفخخة وللقصف العشوائي كان لصالح الأحزاب والميليشيات دون سواها.

لم يطلْ كثيراً استغباء المدنيين السياسي هذا، إذْ إن براعم المجتمع المدني عادت لتتفتق وتطالب كلها، اعتباراً من العام ١٩٨٥، بعودة الشرعية والدولة. وعى المجتمع المدني اللبناني، في أجزائه كافة، إنسلابه السياسي وأدرك كذبة «الحرب الأهلية» الكبيرة، فعاد يطالب بدولته.

والسيارات المفخخة، بالرغم من نجاحها على صعيد الحرب النفسيّة، كانت تحمل في أحشائها بذور فنائها السياسي. ذلك أنها كشفت حقيقة الحرب الدائرة في لبنان، مساهمةً، رغماً عنها، في بلورة وعي مدنيّ جديد.

الفصل السابع

اللبنـة III: الثقـافـة والمجتمع في زمن الحرب

لو قمنا بتنظيم مسرد للمفردات الجديدة التي ظهرت خلال سنوات الحرب وواكبت المجتمع الأهلي في لبنان سوف نجد بكل تأكيد مفـردات مثل: إدارة مدنيّة، معبر، توتّر أمني، ذبح على الهوية، خطف، خوّات، مراسيم جوّالة، إنتبه قنّاص، فلتان أمني، سيارات مفخخة، من ضمن قائمة طويلة من المفاهيم السياسية المستحدثة التي كوتنا بنارها وجرّحتنا حتى النزيف.

كما نجد أيضاً سلسلة أخرى من المفردات المستحدثة رافقت هي أيضاً حياة المجتمع الأهلي خلال الحرب، علماً أن تأثيرها البنيوي لا يقل أهمية عن تـأثير المفاهيم السياسية التي ذكرناها. ومن هذه المفاهيم نذكر: إذاعات خاصة، أثرياء حرب، أصوليّة، تعدّدية ثقافية، تلفزيونات خاصة، كانتونات، كونفـدرالية، معارض الكتاب، الخ.

نستشفّ مما سبق أن ثمَّة علاقة ثابتة ومتواصلة قد ربـطت بين السيـاسي والثقافي خلال الحرب الطويلة التي مرّت على بلادنا، وأن هذه العلاقة بلغت حدّ التناسق الإيديولوجي كي تتمكن من أن تواكب في الأذهان والأفكار والأخيلة، المهارسات التي كانت تجري على الأرض عن طريق الأعمال العسكرية القائمة على العنف المباشر.

وفي اعتقادي أن الحرب اللبنانية لم تكن لتدوم ست عشرة سنة متواصلة لولا تلازم وتناسق السياسي مع الثقـافي، بالشكـل الحميم الذي شهـدته التجـربة اللبنانية.

١ ـ صاعق التفجير: مفهوم التعدّدية الثقافية

لكي تستقيم فكرة الحرب الأهلية كان لا بدّ من ترويج نماذج متصـارعة ومتناقضة، تحت شعار نظري فصيح وبليغ.

فتقسيم الخريطة السياسية في لبنان إلى مناطق إنعزاليّة ومناطق وطنيّة (كما كان يُقال غرباً)، وإلى مناطق لبنانية محرّرة ومناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية والسورية (كما كان يُقال شرقاً)، كان لا بدّ له من أن يستتبع تقسيماً للخريطة الثقافية يوازي ويواكب التقسيم السياسي الذي كانت تقوم عليه الحرب ميدانياً.

بادر إلى التنظير لهذا التقسيم الثقافي طرف سياسي هو الجبهة اللبنانية. فقد أطلقت هذه الهيئة السياسية، على إثر إحدى أهم خلواتها في ديـر سيدة البـير سنة ١٩٧٧، مصطلح التعدّدية الثقافية بغية رسم أُطر بنية المجتمع اللبناني[(١)].

وسرعان ما قام لفيف من المثقفين المتعصّبين بتبنّي ونشر هذا المفهوم معتبرينه الأساس النظري المتين لتحاليلهم كافة[(٢)]. وقد تحلّق هؤلاء الكتّاب حول جامعة الروح القدس في الكسليك.

في الجبهة المقابلة، اقتصرت ردّة الفعل طوال عدّة سنوات عـلى التفاعـل النقدي مع كرّاسات جامعة الكسليك، بالاستناد إلى مفهومَي الوطنية والعروبة.

وكان كل طرف يغلق منطقته شيئاً فشيئاً بفضل بدعة خطوط التماس. طرف

---

(١) أعلنت الجبهة اللبنانية في خلوة دير سيدة البير (والتي كانت تضمّ حزب الكتائب وحزب الأحرار والرهبانيات اللبنانية المارونية والجبهة الوطنية في الشمال، إضافة إلى السادة: جواد بولس، شـارل مالـك، فؤاد إفرام البستـاني وإدوار حنين) وبتـاريخ ٢٣ كـانون الثاني ١٩٧٧، التزامها بما يلي:

«اعتماد تعدّدية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصيلة أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحَّد، تعزيزاً للولاء المطلق له، ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وخاصة ما يتعلق منها بالحرّية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة المجتمعية وعلاقـاتها الثقافية والـروحية مـع الخارج، وفقاً لخياراتها الخاصة».

(٢) وليد فارس، **التعدّدية في لبنان**، بيروت، منشورات الكسليك، ١٩٧٩.

يعتدّ بلبنانيته إلى حدّ العنصريّة، وطرف آخر يعتدّ بعروبته إلى حد نفي الوطنيّة عن الطرف الأول.

والدائرة المغلقة ظلّت تلفّ هذا الطرف وذاك حتى مطلع الثمانينات: كل طرف يجترّ إيديولوجيّته ويتحصّن ضد إيديولوجية الطرف الآخر.

وفي اعتقادي أن مفهوم التعدّدية الثقافية الذي مهّد الطريق لظهور مفهوم آخر هو مفهوم التعدّدية الحضارية بقي طويلاً المحرك النظري الفعلي للحركة الثقافية العامة في البلاد.

فالبعض تبنّاه كما هو، نيّئاً إذا صحّ التعبير، والتزم به وروّجه في المدارس والمنتديات والصحف والمجلات التي كانت توزّع في منطقته، كما حصل في المناطق التي أطلقت على نفسها تسمية المناطق الشرقية.

أما أخطر ما في الأمر أن بعض مَن في المناطق التي أُطلقت عليها تسمية المناطق الغربية، قد تبنّى أيضاً هذا المفهوم، ولكن بشكل معكوس.

أرى أن التقوقع إيّاه ساد المناطق اللبنانية كافة، هنا تحت راية المسيحية ولبنان، وهناك تحت راية الإسلام والعروبة.

وانزلقت بذلك الثقافة من موقع التعبير الإنساني الواسع إلى موقع التعبير السياسي الإيديولوجي المتزمّت. وأُدخلت الثقافة في قمقم التعصّب الديني وأُفقدت معناها الكوني.

كل طرف برّر ثقافته بالحجج والعملات المعرفية الرائجة في منطقته. ولكن الملفت للانتباه أن القاسم المشترك للجميع كان العدوانية ومحاولة نفي الآخر والتحيّز الإيديولوجي الضيق أو العام.

فالكلّ فهم التعددية الثقافية على ضوء مصالحه ومن موقعه الخاص في الصراع. فالمثقّف في المنطقة الشرقية تعالى على الآخرين واحتكر لنفسه الأصالة اللبنانية وحارب بها مثقف المنطقة الغربية. ومثقف المنطقة الغربية وقع إلى حدٍ بعيدٍ في الفخ إيّاه وبدأ ينادي ويعمل ويعمّق خلافه السياسي مع المنطقة الشرقية تارةً باسم الوطنية وطوراً باسم العروبة وطوراً آخر باسم الإسلام.

والملفت للانتباه أن الطرفين المتنازعين، في الشرقية والغربية، تشاطرا

منهجية واحدة وعقليّة واحدة في التصدّي لبعضهما.

أمّا فكرة التعددية الثقافية، كما طُرحت، فقد إشتقها إيديولوجيّوها من تجارب التعددية الثقافية المعروفة عبر العالم، في سويسرا وغيرها من البلدان الغربية والإفريقية. والتعدّدية هنا تأتي بمعنى التناقض والاختلاف، لا الوحدة والتنوّع.

ومن هذا المنطلق فإن المقصود بإشهار مفهوم التعددية الثقافية (بشكل علني أو بشكل ضمني في كل من المنطقتين) كان التأكيد على الخلاف والتعبير عن رغبة في التقسيم السياسي. ففكرة التعددية الثقافية، كما كانت مطروحة، كانت تسعى إلى إرساء أسس التناقض الثقافي بغية تبرير إيديولوجية تقسيم لبنان.

وهنا نجد أنفسنا أمام نموذج مختلف عن تلك النماذج التي يصفها الانتروبولوجي الفرنسي كلود ليڤي ـ شتراوس والتي تعتبر أن الثنائية حالة طبيعية في المجتمعات البشرية. فيعمد الباحثون الذين يسلكون منهجه إلى البحث في النماذج الثنائية قبل البحث في نموذج الوحدة الاجتماعية.

أمّا ما هو موجود في لبنان فكان نموذجاً موحَّداً (نموذج ما قبل الحرب) عمل الإيديولوجيون والمتحاربون على إدخال التفسيخ ثم الشرخ إلى بنيته كي يصبح نموذجاً ثنائياً متناقضاً يصلح لتشييد ذهنية الحرب الأهلية على ركائزه.

والمعارك التي دارت على صفحات الجرائد ومن خلال وسائل الإعلام الخاصة إتخذت المنحى الآتي:

ـ أنصار فكرة التعددية الثقافية الأصيلة (كما وردت في خلوة دير سيدة البير) كانوا ينادون بالتقسيم العلني ويعملون على تعميم هذه الفكرة. إلّا أنهم اصطدموا بعوائق ميدانية ونظرية عدّة ناتجة عن الحَوَل الإيديولوجي الذي كان يميّز مفهوم التعددية الثقافية. فحاولوا بعدها، اعتباراً من بداية الثمانينات، تقوية شحنة هذا المفهوم بإعطائه بُعداً حضارياً. فاستُبْدِلَ الكلام عن التعددية الثقافية بكلام عن التعددية الحضارية. لكن تبديل المفاهيم لم يؤدِّ إلى نتيجة هامة حيث إن العوائق الميدانية والنظرية بقيت إيّاها.

تمثّلت العوائق الميدانية في هذا الاتصال المتواصل والذي لم ينقطع حتى في

أحلك الظروف بين أهالي المناطق كافة. فالمسلمون كانوا يتّصلون ـ ولو عبر الهاتف ـ بأصدقائهم المسيحيين، والمسيحيون كانوا يتوقون إلى رؤية أصدقائهم المسلمين. وآلاف مؤلّفة من المواطنين كانوا يقطعون في كل يوم ما سُمّي بالحواجز ثم بالمعابر. وهذا الإصرار الميداني على العيش المشترك كان أقوى من هاجس السيارات المفخخة وأقوى من وقع إيديولوجيا المفاهيم التقسيمية التي كانت تسعى وسائل الإعلام الخاصة إلى إدخالها في أمور الحياة اليومية.

أمّا العوائق النظرية فقد تمثّلت في أن مفهوم التعددية الثقافية كان مفهوماً ركيكاً لم يصمد أمام الجدل والمقارعة العلمية.

فخلافاً لما هو حاصل في دولة افريقيا الجنوبية حيث تتجلّى الثنائية العرقية (أبيض ـ أسود) في ثنائية ثقافية، لا نجد في لبنان إنتماءات عرقية جماعية صافية تقوم على أساسها الطوائف الدينية. بل على العكس، نلاحظ أن المزيج السلالي المتنوّع للمنطقة والذي يغلب عليه الطابع السامي، هو نفسه عند أتباع جميع الأديان. لذلك كان يستحيل موضوعياً في لبنان بناء فرضية تقول بالاختلاف الثقافي على أساس عرقي.

وخلافاً لما هو حاصل أيضاً في دولة سويسرا الإتحادية حيث ينقسم مجموع السكان إلى ثلاث كتلٍ قومية ولغوية مختلفة (كتلة الإيطاليين وكتلة الألمان وكتلة الفرنسيين) مما يطرح وجود ثلاث ثقافات متميزة في بقعة جغرافية واحدة، وفي إطار نظام سياسي قائم على التعددية اللغوية.

لكن، خلافاً للنموذج السويسري حيث تتجلّى الثلاثية اللغوية في ثلاثية ثقافية، لا نجد في لبنان إنتماءات لغوية جماعية صافية ومختلفة تقوم على أساسها الأديان والطوائف الدينية. بل إن لغة الجميع هي اللغة العربية. والأمهات اللبنانيات كافة لا ينشدن أغاني النوم لأطفالهنّ إلاّ بهذه اللغة الأم.

نشير أيضاً هنا إلى أن تاريخ الجماعات في لبنان يبيِّن بشكل واضح كم أنّ اللغة العربية كانت دوماً اللحمة التي شدّت المسيحيين إلى المسلمين وشكّلت القاسم المشترك الدائم للعلاقة الإندماجية بين المسيحيين والمسلمين عبر العصور. فالجماعات اليهودية التي كانت تعيش وتعمل في مدن صيدا وبيروت

وطرابلس لم تندمج يوماً مع المجموعات الأخرى بسبب انعزالها الديني ـ الثقافي واللغوي، ولم تقم مصالح مشتركة فعليّة بين يهود ومسلمين في المدن اللبنانية الساحلية، بينما سجلات المحاكم الشرعية وتقارير القناصل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تشير إلى وجود العديد من المصالح المشتركة بين مسلمين ومسيحيين. فاللغة العربية كانت العنصر الذي ساهم في بناء اللحمة الإندماجية بين المسيحيين والمسلمين، تاريخياً، في لبنان.

وما يزيد البنية الثقافية الواحدة في لبنان تماسكاً أيضاً هو العنصر الجغرافي. فرقعة الأرض اللبنانية صغيرة ومحدودة، ويصعب على ثقافات لا تقوم على أساس الاختلاف العرقي ولا على أساس الاختلاف اللغوي أن تتعايش في هذا الحيّز المكاني الضيّق دون أن تندمج مع بعضها.

جميع هذه الحجج التي قام برفعها المثقفون المعارضون لمفهوم التعددية الثقافية[1]، كما كان رائجاً في المناطق الشرقية، أضعفت الطرح الكلاسيكي الذي كان قد تقدّمت به الجبهة اللبنانية.

لذلك عمد أنصار مفهوم التعددية الثقافية إلى الانتقال إلى مفهوم التعددية الحضارية مع التأكيد على أن الدين هو العنصر الذي يجسّد دور الاختلاف في النموذج اللبناني، معتبرين أن الاختلاف الديني يقوم مقام الاختلاف اللغوي أو العرقي.

لكن على الأرض كانت الأمور تسير باتجاه مختلف لاتجاه الإيديولوجيا. ولم يكن الناس يشعرون فعلياً بالانقطاع الذي كانوا يصوّرونه لهم.

أمّا في المناطق الغربية فكانت الأمور تشهد صراعاً خفياً بين أنصار العلمنة

(1) ـ النادي الثقافي العربي، لبنان: **الحضارة الواحدة**، بيروت، ١٩٧٧.
ـ عصام خليفة، **حول مقولة التعدّدية الحضارية**، بيروت، منشورات «الديمقراطيون العلمانيون»، ١٩٧٨.
- Thom Sicking, *Religion et Développement*,. Beyrouth, Dar el-Machreq, 1984.
ـ فردريك معتوق، **تنوّع ثقافي، لا تعدّدية ثقافية**، طرابلس/ لبنان، منشورات جرّوس، ١٩٨٤.

والثقافة اللبنانية الواحدة (النادي الثقافي العربي في بيروت والرابطة الثقافية في طرابلس والمجالس الثقافية لكل من لبنان الجنوبي والشمالي) وبين أنصار ثقافة الانعزال المعكوسة.

فباسم العودة إلى الأصول الدينية والثقافية قام العديد من الجمعيات الثقافية ـ الدينية ومن مراكز الأبحاث الطائفية بمحاربة المنطقة الشرقية وإيديولوجيتها الدينية التقسيمية بإيديولوجية مماثلة ومعكوسة تقوم على أساس الاختلاف الديني، لا الوطني. فالمحاججة كانت مختلفة هنا وهناك، ولكن منهجيّتها كانت واحدة موحَّدة.

ولذلك لم يختلف التقسيميون في المناطق الشرقية وبعض «الموحِّدين» في المناطق الغربية، حيث أنهم سلكوا المسلك نفسه في مقاطعة الآخر وفي نفي الوطنيّة عنه. والنزعة العنصرية إيّاها تصاعدت من هنا وهناك، في النماذج الثقافية العامة.

قام صراع في المناطق الشرقية بين الحركة الثقافية في أنطلياس (داعية الوحدة والعلمنة، والتي انطلقت فعلياً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢) وبين محيط إعلامي وسياسي كلّه عداء للوحدة. وكان هذا الصراع شبيهاً بالصراع الذي قام في المناطق الغربية بين أنصار العلمنة والوحدة (الممثّلين بالأندية التي ذكرنا) وبين التيّارات الأصوليّة الناشئة.

هكذا تبيّن لنا، في منتصف الثمانينات، أي بعد عشر سنوات على اندلاع الحرب في لبنان، أن الصراع النظري كان لا يزال على أشدّه. ففي حين أن المرحلة الأولى (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤) شهدت صراعاً شرقياً ـ غربياً بين أنصار وحدة لبنان ودعاة تقسيمه مع خندق متراص الصفوف في الشرقية يعمل لصالح التقسيم السياسي، وخندق مماثل في الغربية يعمل لصالح وحدة لبنان (ولكن من منطلق مخادع حيث إن منظارها الأساسي كان يقوم على هيمنة المسلمين على البلاد كلها باسم الوطنية)، انتقل الصراع في المرحلة الثانية (١٩٨٤ ـ ١٩٩٠) إلى صراع في كل من الشرقية والغربية بين أنصار وحدة وعلمنة لبنان وبين تقسيم لبنان وهيمنة طرف سياسي على طرف آخر باسم الدين والتفوّق الحضاري والسياسي.

أمّا اليوم، في ١٩٩٣، وعلى ضوء وثيقة الوفاق الوطني التي اعتُمدت في الطائف والتي تأسّست على أساسها الجمهورية الثانية في لبنان، فإننا نقول إن أنصار وحدة لبنان هم الذين انتصروا، لا أصحاب العلمنة. أي أن هناك مغلوباً في خندق دعاة وحدة لبنان ومغلوباً آخر في خندق دعاة تقسيم لبنان. وكأني بالأمور عادت أدراجها إلى الحالة التي كان عليها لبنان قبل ثماني عشرة سنة، مع فارق وحيد هو قائمة هائلة من الضحايا والشهداء والأبرياء الذين دفعوا ثمن مُؤامرة فريدة من نوعها في التاريخ الحديث لا تشرّف الإنسانية أبداً، لا شرقاً ولا غرباً، بالمعنى السياسي الدولي الذي ساد خلال تلك الحقبة الزمنية.

ما يلفت انتباهنا أيضاً هنا هو أن العنصر الذي سمح فعلياً بقلب المعادلة هو الشعب اللبناني. فلا في المناطق الشرقية استطاعت أن تقوم دولة مسيحية كما كانت تخطط لها الجبهة اللبنانية، ولا في المناطق الغربية قامت جمهورية إسلامية كما كان يخطط لها الأصوليون السياسيون.

فالشعب اللبناني، بمسلكه اليومي الميّال للتسامح والإنسانية (كم من جار دفع ثمن الدفاع عن جاره من الدين الآخر على يد عناصر الميليشيات في كل المناطق اللبنانية) وبإصراره على تجاهل الحواجز التي كان يقضي دورها المعرفي بتعميق الهوة بين سكّان المناطق المختلفة وإيهامهم في كل صبيحة وظهر ومساء أنهم يختلفون عن سكّان المناطق الأخرى. وأذكر هنا كيف أنّنا كنّا بالآلاف ننتقل مشياً عبر «بوابة» المتحف أو ميدان سباق الخيل بين الشرقية والغربية وبالعكس، وأذكر أيضاً طوابير مئات السيارات التي كانت تقف على حاجزي البربارة والمدفون في الشمال للانتقال بين المنطقتين.

أصرّ الشعب اللبناني على أن يبقى على اتصال مع بعضه. وفي اعتقادي أن هذا هو العنصر الذي أسقط، بالممارسة اليومية، مفهومي التعددية الثقافية والتعددية الحضارية.

٢ ـ إذاعات وتلفزيونات خاصة

الظاهرة الثانية التي رافقت الحرب اللبنانية كانت انتشار الإذاعات ثم التلفزيونات الخاصة والتي احتلت موقعاً هاماً في حياة المجتمع الأهلي.

وبما أن كل إذاعة خاصة كانت تعمل بتمويل وإدارة وتوجيه تنظيم سياسي محدّد فإن الأخبار والفترات الترفيهية والثقافية كانت موجّهة توجيهاً سياسياً. فالثقافي كان سياسياً لا محالة في إطار التجربة الإذاعية الخاصة.

وكان مصير التلفزيونات الخاصة التي جاءت بعد فترة لتدعَم عمل الإذاعات الخاصة شبيهاً بمصير الإذاعات الخاصة. حيث إن كل محطة كانت «جحش الحزب» الإعلامي، تنقل أفكاره وتصوّراته الإيديولوجية بدون مناقشة ولا إبداع.

عملت معظم الإذاعات الخاصة على تعميم مفهوم التعددية الثقافية بشكليه الأصيل والمعكوس وساهمت في إنشاء خطوط تماس في النفوس، إسوة بخطوط التماس التي كانت موجودة على الأرض والتي كانت تمنع أبناء المناطق من الاتصال ببعضهم.

طغت في الإذاعات الخاصة، نشرات الأخبار والملاحق على سواها من الفترات الإذاعية، والبرامج الثقافية لم تكن فيها سوى «كمالة عدد» أو حشو وتسلية يلهي عن طرح الأسئلة الحقيقية. فالإذاعة الخاصة ـ أيًّا كانت ـ لم تكن تعرِّف جمهورها قط على جمهور المناطق الأخرى وعلى خصوصياتهم وتصوّراتهم لأنفسهم وللآخرين. بل عمدت إلى تعميق الهوّة وإلى التعتيم على شخصية الآخر.

فالإذاعات الخاصة الحزبية، كانت في الواقع إذاعات للبروباغاندا السياسية الرخيصة. لم نسمع قط، طوال الحرب، من إذاعات المناطق الشرقية برنامجاً يبين التعلق الحقيقي لمسلمي المناطق الغربية بلبنان، بالرغم من وجود آلاف الأدلة على ذلك. ولم نسمع قط برنامجاً واحداً من إذاعات المناطق الغربية يعترف للموارنة بتعلقهم بلبنان كوطن ـ وبالتالي بوطنيتهم ـ علماً أن الموارنة يذكرون لبنان حتى في صلواتهم ودعاءاتهم.

التلفزيونات الخاصة أضافت إلى هذا المنحى التعصّبي، المغلّف بألف حجة وتلوين وتسمية، إسقاطاً وتعميماً للثقافة الهشّة، ثقافة التسلية المبنية على برامج التسلية واللهو والمعلومات السطحية التي لا تستمد قوّتها إلاّ من كونها تُبثّ من

على الشاشة الصغيرة الساحرة.

وقد دلّت الأبحاث الميدانية التي أُجريت في إطار معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (فرع الشمال) أن الجهاز التلفزيوني أصبح مصدر المعرفة الأول عند عامة الناس، بعدما انقطعوا عن الكتب والصحف. وبلغت نسبة اقتناء جهاز تلفزيوني، بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمنازل، ٩٩,٢٪ من البيوت خلال الرُبع الأول من العام ١٩٨٢. أيّ أن كل منزل تقريباً احتوى على جهاز تلفزيوني. وبصمات الحرب والحذر الأمني والتقوقع المناطقي واضحة في هذه الظاهرة[1].

كما أن البحث الميداني إيّاه بيّن أن معدّل مشاهدة التلفزيون، يومياً، في محافظة لبنان الشمالي، بلغ عام ١٩٨٢، ساعتين و ١٧ دقيقة، بدون انقطاع[2].

ثم ارتفع معدل المشاهدة في محافظة الشمال، عام ١٩٨٩، إلى ساعتين ونصف. أي أنه ارتفع بنسبة ١٠٪ خلال سبع سنوات. ونستنتج من ذلك أن تقدّم المشاهدة التلفزيونية في النفوس كان سريعاً ومطّرداً.

وبما أن طابع التسلية والترفيه كان يطغى على برامج التلفزيونات الخاصة فقد نتج عن ذلك معطى معرفي جديد هو تطابق أذواق المشاهدين اللبنانيين، بصفة عامة، مع نمط التسلية والثقافة الهشّة التي كانت تُسكب في صحونهم عند كل مساء. فالأشكال والتعابير الثقافية السهلة والسطحية (حيث تشكّل حلقات التسلية وتمضية الوقت في التلفزيونات الخاصة من ٨٠ إلى ٩٠٪ من مجموع أوقات البث، ولا تشكّل البرامج الاجتماعية والثقافية والعلمية إلاّ ١٠ أو ١٥٪ من مجموع فترات البثّ) سرعان ما تطبع المشاهد بطابعها فيصبح مطبوعاً على هذه الثقافة وميّالاً لها ومقتنعاً بها. كمن يعتاد على قراءة جريدة فيتصوّر، بعد فترة، أن الجريدة تكتب كما يفكّر هو، في حين أن الصحيح هو أنه يفكّر كما تكتب الجريدة.

وكمحصّلة، ضربت الإذاعات الخاصة والتلفزيونات الخاصة، في جملة ما

(١) جريدة السفير: «التلفزيون، صندوق الأحلام المعاصر»، ١٥/١٠/١٩٨٢.
(٢) جريدة النهار: «ندور في فلك المعرفة التلفزيونية»، ٢٤/٥/١٩٩٠.

ضربت، المستوى الثقافي العام في البلاد، فأبعدته عن الروح العلميّة، كما أبعدته عن الروح النقدية الملازمة للروح العلمية، وربطته بالأفكار والأحكام المسبقة وبالمعارف السطحية المرتبطة بمجتمع الاستهلاك والتسلية على النمط الغربي الأميركي.

٣ ـ ظاهرة معارض الكتاب

معارض الكتاب كانت تجربة أخرى من تجارب الحرب في لبنان. إذ فاجأتنا الصحف بأن معارض للكتاب بدأت تُقام، هنا وهناك، في كل مدن ثم بلدات لبنان، ويتهافت عليها الزوّار من أبناء المنطقة.

كانت هذه الظاهرة محاولة أهلية لإعادة الاتصال بالثقافة، بعد انقطاع الحرب وبعد الانقطاع عن العاصمة بيروت حيث كانت تُقام، قبل الحرب، كل المعارض والنشاطات الثقافية الهامة.

ففي صيدا وبعقلين والنبطية وزحلة وبعلبك وانطلياس وجونيه وجبيل وطرابلس وأميون وزغرتا وبشرّي ومنيارة والبترون أصبحت تقام معارض للكتاب بشكل دوري.

وقد أحصيت، على سبيل المثال، بالتعاون مع طلاّبي في الجامعة اللبنانية، للسنة ١٩٨٤ وحدها، مبيع ٣٧,٧٣٦ كتاباً مختلفاً في المعارض التي أُقيمت في طرابلس وزغرتا وبشرّي والكورة، ٧٦٪ منها باللغة العربية و ٢٤٪ منها باللّغتين الفرنسية والإنكليزية.

كان الأهلون يحاولون، من خلال زيارتهم لمعارض الكتاب بصحبة أولادهم، أن يعبّروا عن تعلّقهم بقيمة طالما اعتاد على احترامها اللبنانيون.

أمّا الكتب الأكثر مبيعاً، بحسب الصنف، فكانت معبّرة جداً هي أيضاً. ثلثا مبيعات معارض الكتاب التي كانت تُقام في الشمال، على سبيل المثال، كانت تقع في أصناف رئيسية ثلاثة هي: كتب الأطفال، ثم الكتب الأدبية، ثم الكتب السياسية.

أن يكون كتاب الطفل الأول في القائمة، وفي ظل الحرب، أمر يحمل دلالة

أكيدة. ففي عمق أعماقهم كان يشعر اللبنانيون، في مختلف الأقضية والمدن أن الطفل أصبح الضحية الأولى والأكثر تألماً لحروب لبنان الصغيرة والكبيرة. فكان الأهل يحاولون أن يعوّضوا عليه ما خسره من جرّاء الحرب، من خلال إغداق الكتب المصورة وكتب الأسفار عليه. وقد صرّح لنا منظّمو المعارض أن أكثر الشارين في مجال كتب الأطفال كانوا من الأهل. فالشعور العميق بالذنب والرغبة في التعويض كانا يحرّكان مشاعرهم.

أمّا أن يحلّ الكتاب الأدبي في المرتبة الثانية فدلالته أن ثقافتنا، بصفة عامة، هي ثقافة أدبية تقليدية، وأننا متعلّقون بهذه الثقافة التي هي تراثنا الحقيقي. لم تدخل بعد العلوم والكتب العلمية إلى حيّز القراءة العامة. لم يحصل ذلك قبل الحرب ولا سمحت الحرب بتدشين هذا الذوق الجديد.

لكن ما يزعج وما يؤلم أن الكتاب السياسي (مذكّرت ضابط إسرائيلي أو كتابات قنصل بريطاني حول حرب ١٨٦٠ أو مؤلّف تاريخي مؤدلج وحزبي، الخ) كان له الشرف في تبوّء المرتبة الثالثة. والغريب أنه ما كانت النفوس تهدأ قليلاً حتى يُكتشف سلاح جديد لتأجيج الحرب النفسية وإبقاء التوتّر على حاله. فالناس كانوا يبحثون في الكتب عن أجوبة لتساؤلاتهم، ولكن الكتب السياسية الإيديولوجية، كانت تدفعهم أكثر فأكثر نحو الحرب.

٤ ـ الثقافة في المحافظات

يُقال إن من حسنات الحرب في لبنان أنّها أدّت إلى انتعاش الريف والمحافظات البعيدة.

ربما هذا صحيح على الصعيد العمراني. لكن على الصعيد الثقافي المسألة ليست بهذه السهولة ولا اعتقد أن النجاح كان كبيراً.

ما الذي حصل بالضبط وما هو نمط الثقافة الذي نجده اليوم، على سبيل المثال، في المحافظات البعيدة عن العاصمة بيروت؟

إن النشاط الثقافي في مدن وبلدات المحافظات يرتبط إلى حدّ بعيد بنشاط حاضرة المحافظة الإقتصادي. فلم يحصل على الاستقلاليّة النسبيّة التي عرفها في العاصمة بيروت قبل إندلاع الحرب.

هذا لا يعني أن هذا النشاط تجاري، بل يعني ذلك أن الذين يتعاطونه ويحضنونه هم، بشكل أساسي، من أبناء الطبقة البورجوازية؛ مما يعني أن هذا النشاط يتميّز بشيء من الليبراليّة والانفتاح وبرغبة في تقليد ما هو رائج في سوق النشاطات الثقافية عبر العالم عموماً وعلى صعيد المسرح البيروتي خصوصاً.

فالنشاط الثقافي في المحافظات بقي، طوال الحرب، نشاطاً مستورداً من حيث مضامينه. ومن حيث شكله أيضاً بقي مستوحى من تجارب الآخرين. فالمحاضرة أو الندوة ـ والتي هي أكثر التعابير الثقافية كلاسيكية ـ كانت الأشكال الأكثر رواجاً... والأكثر روتينيّة بالنسبة إلى جمهور بدأ يبتعد عنها وتتضاءل أعداده.

أما المضامين الجديدة والمبتكرة فلا رغبة في الغوص فيها محلّياً، حتى إن بعض الموضوعات ـ الكلاسيكية في العاصمة ـ تُعتبر حسّاسة في المحافظات، ويبتعد عنها عادة المسؤولون عن الأندية والجمعيات الثقافية التي هي ـ وهنا سرّ الموضوع ـ في غالبية الأحيان، جمعيات خيريّة أو منبثقة من جمعيات خيريّة.

وبما أن الجمعيات الخيريّة تسبح عادة في بحر الأخلاقيات المحافظة، لذلك فإن الجمعيات الثقافية التي تدور في فلكها الذهني تتّسم بالحشمة والابتعاد عن الموضوعات غير المفكّر فيها تقليدياً.

فالنشاط الثقافي في المحافظات كان يتوخّى أساساً الترفيه عن النفس، لا الإتيان بشيء جديد على الصعيد الفكري. ومستهلكه يأتي إليه من باب الاستمتاع بوقت الفراغ عنده، لا من باب أسئلة وهموم يبحث لها عن أجوبة.

فالنشاط الثقافي تراثي ـ تقليدي أو كلاسيكي ـ تقليدي ويخضع، بصفة عامة، لحيثيّات العقلية المحلّية التي يهمّها الشأن المحلّي قبل سواه والتي لا تخرج عن هذا المدار في تجلّياتها كافة.

وفروع الجامعة اللبنانية التي نشأت في عواصم المحافظات (صيدا، زحلة، طرابلس) بعد العام ١٩٧٧، والتي كان يقع على أكتافها قسم كبير من المسؤولية في خلق مناخات ثقافية جديدة، وقعت في التقليديّة هي نفسها، عاكسة المعادلة المحلّيّة التي وُجِدَتْ فيها دون أن تستطيع أو تعمل على تغييرها.

فالمعادلة العامة، فيما يخصّ النشاط الثقافي في المحافظات، هي الآتية: هناك نمطان ثقافيان أساسيان يسودان، نمط ثقافة الوظيفة ونمط ثقافة الـ prestige (الوجاهة المشرّفة).

ثقافة الوظيفة هي تلك الثقافة التي يروّجها «المثقفون»، الموظفون في المؤسّسات التعليمية، الرسمية منها والخاصة، والتي ينقلها إلى الطلّاب في المدارس والجامعات، الأساتذة والدكاترة على حدّ سواء.

تتميّز هذه الثقافة بأنها ثقافة نقليّة، تقوم على استيعاب وتكرار الثقافة العالمية التي ينتجها الغرب والتي يروّجها هذا الغرب على أساس أنها المقياس الموضوعي للتقدّم والحداثة. لذا فالإبداع غائب في هذه «الثقافة» التي تعتمد بشكل أساسي على التأويل وعلى تقاطع المعلومات والمعارف، انطلاقاً من مصادر وأدبيات كلاسيكية.

ثقافة الـ prestige هي تلك الثقافة التي تروّجها الأندية والجمعيات والروابط الثقافية والتي تعتمد، بشكل أساسي، على استهلاك التعابير الثقافية المنتجة خارج المدينة، أو تلك التي يروّجها المثقفون المحليّون والتي يقلّدون فيها النماذج العامة المعروفة.

تتميّز هذه الثقافة بأنها ثقافة نقليّة أيضاً، لا تعتمد الإبداع، بل تكتفي بالاستهلاك، لاعتقادها أن الثقافة حاجة ضرورية لملء أوقات الفراغ بالنسبة للإنسان المعاصر، المتعلّم. تتّسم ثقافة الـ prestige بالطابع المعنوي، فهي واجب على ابن المدينة أو شبه المدينة. وهي واجب وانتماء رمزي لطبقة المتعلمين والميسورين بصفة عامة. فالمتعلّم أو الميسور عندنا يعرّف عن نفسه من خلال إنتمائه إلى هذا النادي الثقافي أو ذاك. وهكذا يصبح الجاه من مكوّنات هذه الثقافة الرمزية والمعنوية.

الثقافتان، ثقافة الوظيفة وثقافة الـ prestige، محسوبتان على الثقافة العالِمة، لا على الثقافة الشعبية. فأفقها البعيد هو تعزيز فئة المتعلّمين والمثقفين، بالتراتبية التي وضعتها هذه الطبقة لنفسها.

الثقافتان، ثقافة الوظيفة والإرتزاق وثقافة الـ prestige والجاه لا تطرحان

على نفسيهما هاجس الإبداع ولا ضرورة الإنتاج. بل إنهما تقومان على استهلاك وتعميم منتوجات ثقافية آتية من الخارج، من خارج المدينة والبلاد. تماماً كما هو الحال بالنسبة لسائر المنتوجات الاستهلاكية التي يعيش عليها مادياً ومعرفياً أبناء العالم الثالث الذي ننتمي إليه.

تطغى على ثقافة الوظيفة عقليّة الموظفين المعروفة بتساهلها الذي يصل إلى حدّ الكسل في الكثير من الأحيان. كما يطغى على ثقافة الوظيفة همّ الارتزاق وبذل الحدّ الأدنى من الجهد المطلوب.

أما ثقافة الـ prestige فتطغى عليها عقليّة رجال الأعمال، الديناميكيّة، والباحثة عن الملفت والرنّان. كما يطغى عليها في بعض الأحيان الطابع التجاري الذي هو ملازم لعقليّة رجال الأعمال الحديثة.

- تتآلف الثقافتان المذكورتان، ثقافة الوظيفة وثقافة الـ prestige لكونهما تسبحان معاً في بحر واحد هو بحر التقليدي واستهلاك هذا التقليدي. إنهما بحاجة إلى بعضهما: فالمثقف الموظف بحاجة إلى شُحنة الجاه التي يضفيها عليه ارتياده أمكنة ثقافة الـ prestige، حيث إنه لم يبقَ له من الثقافة سوى الجانب المعنوي والرمزي؛ والمثقف الناشط في إطار الأمكنة الخاصة بالـ prestige الثقافي للمدينة أو للبلدة هو بحاجة إلى مثقف الوظيفة لكي يُبقي طاحونه عاملاً. فهو يتعامل مع هذا الأخير من منطلق معرفته بحاجة مثقف الوظيفة إليه وإلى منابره، فيعرض عليه قانون اللعبة الثقافية كما يراه هو: يريد أن تكون مجّانية، تتعلق بالمحاضرات والندوات ويربطها بمفهوم عمل الخير. ويريد بالمقابل أن تخضع لبطاقات مسعَّرة عندما يتعلق الأمر بالفرق والعروض القادمة من خارج المحافظة، ويربطها في هذه المناسبة بالمفهوم التجاري العام.

تدفع ثقافة الـ prestige جاهاً لمثقف الوظيفة المحلّي، وتدفع مالاً لحاملي المنتوجات الثقافية المستوردة من الخارج.

لذلك، وضمن إطار ضيق الأفق الموضوعي والذاتي للثقافة، تبقى هذه الأخيرة في المحافظات البعيدة عن العاصمة، نشاطاً لا أثر حقيقياً له في الحياة اليومية، هامشيّة، طفيليّة في الإنتاج وغير معنيّة بالإبداع، تجترّ وتكرّر وتنقل إلى

ما لا نهاية عن الغير، في جوّ من «العجقة» والاهتمام الرخيص، والتعظيم الكلامي والتباهي.

***

ختاماً، أرى أن الثقافة في لبنان، في زمن الحرب، كانت تدور في حلقة مفرغة كبيرة:

- كانت مطوّقة سياسياً وإيديولوجياً بمفهوم التعدّدية الثقافية بمعنييه الأصيل والمعكوس.

- كانت تعيش تحت هيمنة إذاعات وتلفزيونات خاصة تعمل على تعميق الهوة السياسية بين المتصارعين، كما كانت تجعلهم يعتادون على وجبات ثقافية هشّة وسطحية ومنحازة.

- كانت تشهد ردّات فعل أهلية سليمة ومشرّفة سرعان ما يتآمر عليها بعض دور النشر المغرضة والعاملة على بثّ بذور الشرذمة والخلاف.

- أمّا انتقال النشاط الثقافي إلى خارج العاصمة فلم يتعدّ كونه انتقالاً كمّيًّا لعدد من النشاطات من غير أن تتبلور لا نوعياً ولا إبداعياً بسبب طغيان البُنى التقليدية في المحافظات وتحجّرها.

كيف ستكون صورة المستقبل؟

مرحلة الحرب كانت قاتمة وعقيمة، ومرحلة ما بعد الحرب تبقى رهن النقلة النوعيّة التي تنتظر المجتمع اللبناني في المستقبل.

الفصل الثامن

الصوملة: زوال الدولة

إذا كانت اللبننة نموذج الحروب الأهلية المفصَّلة على مقاس بلدان العالم العربي والتي تتميّز بتعددها الديني والطائفي، وبتنوّعها الثقافي، يتّضح يوماً بعد يوم أن الصوملة هي نموذج الحروب الأهلية المفصَّلة على مقاس بلدان القارة الافريقية حيث التعدُّد القبلي والتنوُّع العشائري.

فالحروب الأهلية التي شهدها ويشهدها القرن العشرون تتميّز بنموذجيتها حيثما تنشب، إذ تتحدّد أطرها طبقاً للمعطيات المحليّة من جهة وطبقاً للمعطيات الإقليمية من جهة ثانية.

فلا حروب أهلية تقع بالصدفة استجابة لرغبات الفرقاء المحليّين، مع العلم أن التناقضات المتفجرة موجودة، بالقوة والاستعداد، في جميع بلدان العالم الثالث. فلا تقع الحروب الأهلية إلاّ حيث تتوافر الظروف الإقليمية لتفجرها، ذلك أن وفرة المساعدات الخارجية وشحن الأسلحة والأعتدة العسكرية تلعب دوراً يوازي في أهميته تخمير الصراع الداخلي. لذلك يمكننا أن نقول، من دون تردّد، إن جميع الحروب الأهلية التي عاشها القرن العشرون في العالم الثالث هي حروب إقليمية أهلية. يكفي أن نستعرض نماذج الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا لكي نتأكد من صحة هذا الاعتقاد.

وفي حين أن اللبننة أُخرجت لتكون أحد نماذج الحروب الأهلية الأساسية في العالم الثالث، يتبيّن لنا أن الصوملة تتجه لأن تكون النموذج الأكثر بؤساً للحروب الأهلية في العالم الرابع. فما معنى أن تنشب حرب أهلية في بلد يبلغ معدّل الدخل القومي للفرد فيه ٢٨ دولاراً سنوياً فقط لا غير، إلا بلوغ قعر

الهاوية الذي ما بعده قعر!

١ ـ من الدولة إلى العشيرة

تتمثل أبرز خصائص الصوملة بالتدمير المنهجي الذي أصاب الدولة في بلاد الصومال بعد فرار محمد سياد بري ومغادرته العاصمة مقديشو في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٩١، إثر دخول مقاتلي حركة مؤتمر الصومال الموحّد إليها واستيلائها على السلطة.

فبعد هذا التاريخ توقفت نهائياً الخدمات العامة في البلاد وغادر الديبلوماسيون العاصمة الصومالية واحتلّت السفارات وغادر الموظّفون المؤسسات الرسمية جميعها. وقد تزامنَ هذا الحدث الفريد من نوعه في تاريخ الحروب الأهلية مع موجات متتالية من الجفاف ضربت شمال البلاد، المنطقة الأكثر غنى على الصعيد الزراعي حتى ذلك الحين، فانعكس الأمر بلبلة وضياعاً ثم مجاعة زاحفة حصدت عشرات الآلاف (خاصة في صفوف الأطفال). وفي غياب مؤسسات الدولة غاب نهائياً الطرف الموكلة إليه مهمّة حماية أفراد المجتمع كافة. ذلك أن الفصائل المسلّحة في البلاد (وهي الحركة القومية في الشمال والجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد وحركة مؤتمر الصومال الموحّد في العاصمة مقديشو وفي الجنوب)، اكتفت بالاستيلاء على السلطة وبمحاربة الوحدات المتبقية من جيش سياد بري، من دون الاهتمام بالشأن العام ومن دون تقديم بديل عن الدولة السابقة.

صحيح أن الدولة السابقة كانت قائمة على نظام ديكتاتوري مستند إلى عشيرة الماريجان (عشيرة سياد بري) لكنها كانت في المقابل تؤمِّن حداً أدنى من الهيكلية الإدارية. فبدل الإطاحة برجال النظام السابق والاستيلاء على أجهزة الدولة بغية تفعيلها وإعطاء هوية جديدة لممارساتها، قامت الفصائل العسكرية المناهضة لحكم سياد بري بتقويض أسس السلطة العسكرية السابقة واستبدالها بسلطة عسكرية أخرى، ميليشياوية الطابع والذهنية وعشائرية الهوية. فلو عدنا بالذاكرة إلى ما حصل في نموذج الحرب اللبنانية وقارنّاه بما حصل في النموذج الصومالي للاحظنا أن الفرق كبير بينهما. ففي حين أن اللبننة عنت استقواء

الفصائل المسلّحة والميليشيات الطائفية على الدولة، من دون تغييب جوهري لهذه الأخيرة ـ حيث بقي المجتمع المدني حيًّا يرزق ولو على أساس تحرّكات محجمة في بيروت وطرابلس وجونيه وجبيل وصيدا ـ فقد عنت الصوملة في المقابل أن الفصائل ـ العشائر المسلّحة الصومالية شطبت الدولة نهائياً من الخريطة السياسية.

فاللبننة شهدت استقواءً ميليشياوياً على الدولة وعلى السلطات الدينية المحلية عندما لم تواكب الخطاب الإيديولوجي الميليشياوي، ولكنها لم تعن غياب الدولة الكلّي. فعناصر الشرطة كانت تتجنب إظهار أسلحتها في الأحياء المختلفة، تفادياً للاحتكاك بطواويس الميليشيات المسلّحة المنتشرة فيها، لكن المخافر بقيت مفتوحة في كل أنحاء البلاد ولم يطالب أحد بإغلاقها على سبيل المثال. وعملة الدولة اللبنانية ومدارسها وجامعتها وجواز سفرها وإخراج قيدها وسجلاّتها العقارية بقيت معتمدة طوال سنوات الحرب اللبنانية.

في المقابل لم تمض ثلاثة أشهر على سقوط نظام سياد بري في الصومال حتى اختفت كل معالم الدولة وأغلقت واحتلت المدارس والوزارات ونهبت الطاولات والكراسي والمكاتب والمعدات المختلفة من المؤسّسات الرسمية وتمّ توزيعها على المقاتلين وعلى زعماء عشائرهم.

فالمقاتل الصومالي، كما روى مراسل مجلة **لوموند ديبلوماتيك**[1] مستعد لتدمير جهاز تكنولوجي بقيمة مائة أو مائتي ألف دولار (مولّد كهربائي كبير مثلاً) لمجرّد أنه يظنّ أنه سيحصل من جرّاء ذلك على مائة أو مائتي دولار. ولا بد هنا من التذكير بأن نسبة الأمية في الصومال تبلغ ٩٢ في المئة من مجموع المواطنين. فالمقاتل الجاهل يدمّر المعدات ذات المنفعة العامة ويقطع الكهرباء عن أهله وذويه وأبناء قومه وما من مجتمع مدني ليوبّخه علناً أو ليشتمه سراً لفعلته هذه، كما كان يحصل في النموذج اللبناني.

لم يدافع أحد عن الدولة في الصومال وعن حقّها في الوجود، بغضّ النظر عن النظام السياسي الممسك بزمام أمورها، في حين أن حق الدولة في لبنان كان

(١) *Le Monde Diplomatique,* août 1992, p.27.

مصوناً باستمرار والمطالبة بعودتها وبعودة الشرعية أصبحت تطلق شعبياً وعلنا اعتباراً من العام ١٩٨٥ بعد نشوب حروب الميليشيات فيما بينها وضمن المنطقة ـ الوطنية أو المحرّرة ـ الواحدة. وحادثتا حرق سرايا طرابلس وبعلبك لم تكونا من فعل لبنانيين، كما هو معروف، بل من فعل غير لبنانيين.

فالنسيج القبلي والعشائري هو في أساس نموذج الصوملة في حين أن النسيج المدني ـ على ضعفه ـ كان في أساس نموذج اللبننة. أمّا إذا تابعنا المقارنة وقابلنا بين الصوملة والقبرصة فإننا نلاحظ أن الحرب الأهلية القبرصية التي نشبت عام ١٩٧٤ لم تستهدف الدولة بل هدفت إلى إنشاء دولتين بدلاً من واحدة، الأولى للأتراك والثانية لليونانيين. أي أن ضرب الدولة لم يكن في جوهر القبرصة، بقدر ما كان همّ المتصارعين تغيير أسس نظام الحكم. وتزامنت القبرصة كظاهرة مع وجود نسيج مدني متبلور إلى حدٍّ ما، لا مع نسيج عشائري أو قبلي. لذلك فاقتسام الدولة وشطرها شطرين كان عنوان العمل السياسي الذي قاده الطرف التركي بدعم من الحكومة التركية وبرعاية ضمنية من السلطات البريطانية في قبرص.

أمّا البلقنة وما تسببت به من حروب أهلية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين فإنها تقوم على خلاف على الحدود المرسومة. فالأمبراطوريات المختلفة، بما فيها السلطنة العثمانية، التي سرحت ومرحت في هذه البقعة من الأرض في أوروبا الشرقية، تركت بصماتها على الحدود السياسية والبشرية لبلاد البلقان، بحيث أن التهجير شبه الدائم كان من أهم ثوابت البلقنة: تهجير البشر وتهجير الحدود التي يُسمح لهؤلاء البشر في إطارها بالسيادة وبحرية العمل والمعتقد. لذلك فالبلقنة تختلف بدورها عن الصوملة في أنها تقوم على مجتمعات مدنية وإثنية مختلفة تسعى وراء بناء دول، وراء حدود آمنة، على أساس وحدة الإثنية وصفائها (بما يعني رفض الآخر والانزلاق إلى العنصرية).

فالبلقنة، مثلها مثل القبرصة، تسعى إلى ترسيم جديد للحدود بغية إنشاء دولة ذاتية، خاصة، ومن لون إثني وثقافي واحد. أمّا التدخّل الخارجي، تدخل القوى الاستعمارية سابقاً والقوى الإقليمية راهناً، فهو أقوى وأفعل بكثير في

نموذج القبرصة منه في نموذج البلقنة.

غير أن اللبننة والقبرصة والبلقنة تختلف عن الصوملة في كون أسس مجتمعاتها المدنية متبلورة نسبياً وفي أن نسيجها الاجتماعي والسياسي يجعل من أفق الصراع، صراعاً على الدولة ومن أجل السيطرة عليها وعلى أجهزتها أو صراعاً من أجل إنشاء بديل مفترض لها على قسم من أرض الوطن السابق، في حين أن الصوملة عنت القضاء على الدولة والعودة إلى رحم العشيرة الأم.

لم تحتفظ قوى محمد فارح عيديد من الدولة السابقة سوى ببعض المعدّات العسكرية (دبابات، شاحنات، أسلحة مختلفة) وبالإذاعة. وهدف الاحتفاظ بالإذاعة كان الحفاظ على السيطرة على سوق الأفكار السياسية في العاصمة وضواحيها. ومفهوم الخدمة العامة غاب كلياً عن أعمال المتحالفين ـ المتصارعين على السلطة في الصومال وأضحى أفق الحرب الأهلية يقف برمّته عند حدود العمل العسكري الميليشياوي والإنتاج الإيديولوجي العشائري حيث إن القوى التي تسيطر على العاصمة مقديشو وعلى إذاعتها تنتمي كلها إلى عشيرة واحدة هي عشيرة الهوية، اختلف فيما بعد فخذان منها على الغنيمة فاقتسماها وشطراها إلى شطرين (فخذ هبر جدر ـ سعد الذي ينتمي إليه محمد فارح عيديد وفخذ أبغال الذي ينتمي إليه علي مهدي محمد الذي نصبه أعيان قبيلته المناهضة لسياد بري رئيساً مؤقتاً بعد طرده من العاصمة، فثارت ثائرة محمد فارح عيديد الذي كان يتعقّب الرئيس الأسبق سياد بري في جنوب البلاد والذي كان يعتبر أن رئاسة الصومال من حقّه هو دون سواه). وتقول نجوى أمين الفوّال في هذا الصدد:

«وبنهاية عام ١٩٩٢، صار الصومال عملياً مجزّأ إلى خمسة أجزاء منفصلة عن بعضها البعض كلية. فالشمال يخضع للحركة القومية التي أعلنت انفصاله، والمحافظات الشرقية والوسطى تحت سيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي والعاصمة وما حولها تحت السيطرة المتنازع عليها لحركة المؤتمر. أمّا باقي المناطق الجنوبية والجنوبية ـ الغربية فتتوزع بين الحركة الوطنية ومركزها كيسمايو، والحركة الديمقراطية ومقرها بيداوه. وهذا بالإضافة إلى قوّات سياد بري ومركزها بارديرا. وليس لهذه التكتّلات السياسية والعسكرية سلطة فعلية إدارية، أو مؤسّسات تدير

بها شؤونها. كما أنها لا تمتلك رؤية سياسية أو برامج للإصلاح السياسي. وهي في أساسها تعبيرات عن قبائل كبرى. ومع ذلك فلا تخلو كل فصيلة من انشقاق طولي يعكس مصالح وتوازنات مختلفة لفروع القبيلة. ويعبّر الصراع فيما بينها عن صراع على السلطات والامتيازات، دون الاكتراث بالمصالح القومية للصومال ومستقبله»[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلة **جون أفريك** التي تصدر في فرنسا (عدد ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢) قد أحصت توزّع الصوماليين حالياً على ثماني عشائر مختلفة، ما عدا فروعها، تبايع زعماءها مبايعة سياسية كاملة.

أهمّ هذه العشائر هي الأسحق في الشمال والأوغادين في الجنوب والهوية في الوسط. وقد انتقل ضباط وعناصر الجيش السابق، بعد هزيمته، كل إلى عشيرته الأساسية، بسلاحه الكامل، بحيث أصبح الشعب كله تقريباً مسلّحاً.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الحركات السياسية المختلفة بما فيها التحريرية والقومية، تخفي تحتها مصالح عشائرية بحتة تماماً كما كانت الحال في لبنان خلال الحرب الأهلية حيث كانت تسميات إيديولوجية مشابهة ترمي إلى تمويه هوية الطوائف المتناحرة.

فالنسيج الاجتماعي، القبلي في الصومال والطائفي في لبنان، هو الذي يؤسّس لطبيعة الحرب الأهلية، حيث إن أمور السياسة والاقتصاد والثقافة تتمفصل في كل بلد تنشب فيه حرب أهلية، على أساس البنية الاجتماعية وشكل الوعي الذي يلازمها. ففي بلدان العالم الثالث كلنا تقليديون، ولكن لكل تقليدية من تقليدياتنا نكهة مختلفة. فتقليديات الشرق الأوسط مبنية على أنظمة الأديان والطوائف. أمّا تقليديات أفريقيا السوداء فمبنية على أنظمة القبائل والعشائر القديمة جداً في القارة الإفريقية. ففي بلاد الصومال ينطق الشعب كله بلغة واحدة ولا خلاف لغوياً لكي يتأسّس عليه الصراع الأهلي. وفي الصومال أكثر من ٩٠ في المئة من الشعب يدين بالإسلام السنّي ولا خلاف دينياً أو طائفياً لكي يتأسّس عليه الصراع الأهلي. لكن في الصومال تقف العشيرة وراء الهيمنة

(١) **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١١٢، نيسان (إبريل) ١٩٩٣، ص ٢١٠.

على السلطة بغية الاستفادة من مغانمها وخدماتها.

وسيناريو تحليل ابن خلدون لهذه المسألة والذي وضعه في مقدمته الشهيرة لم يتبدّل أبداً.

٢ ـ جذور اهتراء الدولة

كيف وصلت الدولة في الصومال إلى هذا الوضع، مع أن استقلال دولة الصومال أعلن عام ١٩٦٠ ومع العلم أن ثلاثين سنة تفصل بين هذا التاريخ وبين نشوب الحرب الأهلية في العام ١٩٩١؟

لقد أُعلن إنشاء جمهورية الصومال في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠ حيث تمّ دمج إقليم الشمال (الذي كان تحت الانتداب البريطاني حتى ذلك الوقت) مع إقليم الجنوب (الذي كان يخضع سابقاً وحتى آخر الحرب العالمية الثانية للانتداب الإيطالي). أمّا المنطقة الخاضعة للانتداب الفرنسي في أقصى الشمال فقد حصلت على استقلالها تحت اسم جيبوتي ولم تندمج بشقيقتيها الأخريين.

بدأ الصراع السياسي في الصومال منذ أول سنة للاستقلال. فقد عمل حزب وحدة الشباب الصومالي، الجنوبي المنشأ والهوية، على دفع أحد أبرز أعضائه إلى رئاسة الحكومة. ثم تمّ اختيار مقديشو في الجنوب كعاصمة للبلاد واستأثر الجنوب بـ ٦٧ في المئة من مجموع مقاعد البرلمان الناشىء.

إضافة إلى ذلك أسندت أهم الوزارات إلى جنوبيين، وكذلك القيادة العليا للجيش والشرطة في البلاد.

هكذا أتى الاستقلال بأولى بذور الفتنة التي زرعها الإيطاليون والبريطانيون في الصومال قبل مغادرتهم البلاد، وتماماً كما حصل في جزيرة قبرص إبّان حصول هذه الجزيرة الوادعة على استقلالها في العام ١٩٥٩.

فالاختلال الداخلي للمعادلة السياسية كان القنبلة الموقوتة التي كان لا بد أن تنفجر يوماً ما.

وكما حصل في قبرص ولبنان وأنغولا وموزامبيق والسان سلفادور وغواتيمالا وهندوراس وكمبوديا وفي جميع البلدان الصغيرة التي أخلاها الاستعمار على

مضض في الخمسينات والستينات من هذا القرن، فإن الأهلين خضعوا للّعبة المدسوسة في حياتهم السياسية وعملوا على تعميقها بدل العمل على استئصالها. فغرق لبنان في اللعبة الطائفية التي رعاها الانتداب الفرنسي في كل من لبنان وسورية، وغرق القبارصة في اللعبة الإثنية التي زرعها الاستعمار البريطاني قبل منح جزيرة أفروديت استقلالها، وغرق الصومال في لعبة الصراع بين الجنوب والشمال التي هي لعبة خطرة جداً لصراع بين عشائر الجنوب وعشائر شمال البلاد لم يكن يدرك مدى خطورته في ذلك الحين إلا أخصائيو الأنتروبولوجيا في المخابرات البريطانية والفرنسية والإيطالية بالنسبة للبلدان المذكورة.

ففي الصومال، كما في لبنان وقبرص، عمل أصحاب الامتيازات على تعميق الهوّة بينهم وبين إخوانهم في البلاد على أساس زيغ في الرؤية العامة.

وبدل أن يعمل الطرف الحاكم في الصومال على ردم الهوّة بين الجنوب والشمال انكبّ على تعميقها بإسناد غالبية الوظائف وامتيازات التجارة، عبر مرفأ ومطار مقديشو، إلى منتفعين من فئة واحدة تنتمي بمعظمها إلى عشائر الجنوب وأفخاذها وبذلك أفسدت اللعبة السياسية في البلاد.

كان في الإمكان، لو توافر الوعي الشعبي الكافي بين الصوماليين واللبنانيين والقبارصة وسواهم من الشعوب الصغيرة التي ابتليت بالحروب الأهلية، أن لا يتمّ الخضوع، جماعياً، للهدية المسمومة. ولكن قلّة الوعي السياسي على صعيد عامة الناس كما على صعيد زعمائهم السياسيين، وطمع الاستفادة من الفرصة المتاحة، سمحت لجيل واحد، في جميع هذه البلدان، ومن فئة واحدة، بالاستفادة والانتفاع، وأدّت بالجيل اللاحق، بكامل فئاته، إلى الهلاك وخسارة الأوطان.

لذلك فالبلدان الصغيرة، إبّان خروجها من تحت إبط الانتداب، بقيت صغيرة في معظمها ولم تعمل على استئصال الأمراض المزروعة في جسمها بل تركتها تنمو واستمتعت بها وتكلّم حكّامها الفصحاء عن «خصوصيات محلية» وعن «فرص متاحة» إلى أن جرفت الحروب الأهلية معظم هذه البلدان الصغيرة، في القارات كافة، ما عدا نيكاراغوا، حتى الآن.

لذلك، فمسؤولية الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث تقع بالتساوي على المستعمرين الذين زرعوا القنابل الموقوتة أيام لم نكن بعد ولدنا أو أيام كنا أطفالاً، وعلى الجيل الذي كان آنذاك في السلطة في هذه البلدان والذي لم يرَ - وهذه كارثة - أو رأى وسكت - وهذه كارثة أكبر - المرض المزروع في جسم بلاده السياسي والاجتماعي.

فمن الجسم الاجتماعي تأتي الأمراض السياسية في بلدان العالم الثالث. والمستعمرون القدامى والجدد يعرفون ذلك تمام المعرفة.

تنبع المشاكل السياسية، في شكل عام في الغرب الأوروبي والأميركي، من الحقل الإقتصادي. ولذلك فإن السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان في الغرب (المال والسلطة).

أمّا في بلدان العالم الثالث، على وجه الإجمال، فإن المشاكل السياسية تنبع من الحقل الاجتماعي. ومن هنا دكتاتورية الأنظمة فيها والتي تفرض الأمور فرضاً وتعتمد كلها، بشكل أوّلي وأساسي، على أجهزة المخابرات (التركيبة الاجتماعية والسلطة). فالخوف من المجتمع هو خوف بنيوي في هذه البلدان، بمعنى أنه ينبع من الإدراك الدائم للطرف الحاكم أن الامتياز الذي يحصل عليه يعني، على صعيد الفئة التي هي خارج الحكم، غبناً.

لذلك، مع مرور الزمن وتراكم الأحقاد والكراهية، تتوصّل البلاد، عند أولى بوادر الضعف في الحكم، إلى الحرب الأهلية حيث لا خيار موضوعياً آخر. فأهل الجنوب الصومالي، المنضوون تحت لواء الحكم، مارسوا الامتياز علناً، مطلع الستينات، تحت مظلة عبد الرشيد شارماركي، ومارسوها خفية وتستّراً، مع سياد بري، منذ مطلع السبعينات حتى مطلع التسعينات.

كادت الحرب الأهلية أن تنشب في الصومال في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩، إثر اغتيال الرئيس شارماركي وإبان تصاعد الغضب الشعبي، إلاّ أنّ انقلاباً عسكرياً سريعاً وسلمياً وضع حداً للأمر وتمخّض عن إنشاء «المجلس الأعلى للثورة» بقيادة سياد بري أعاد من الشبّاك ما تمّ إخراجه من الباب.

فعادت حليمة إلى عادتها القديمة واستأثر الجنوبي سياد بري بالسلطة أكثر من

ذي قبل وعيّن أبناء عشيرته وعشيرة أخواله في المراكز الحسّاسة وتمّ تطهير الإدارة رويداً رويداً من العناصر الشمالية. فباسم الثورة وباسم الاشتراكية عمل حكم سياد بري على تعميق الخلاف في نفوس أبناء البلد الواحد - نظرياً - وازدادت المسافات بين طرفي المجتمع في الصومال، فأصبح الشمالي يشعر أكثر وأكثر بالغبن اللاحق به وازداد غرور أهل الجنوب، إلى أن أصبحت اليوم حقيقة، حيث أعلنت الحركة الوطنية الصومالية في شمال البلاد قيام «جمهورية أرض الصومال» (Somaliland) في أيار (مايو) ١٩٩١.

طبعاً حاول سياد بري، ككل الديكتاتوريين العرب والأفارقة، طوال فترة حكمه الطويلة (أكثر من عشرين عاماً) أن يمسك بزمام اللعبة السياسية بكلّ تفاصيلها، من خلال الإمساك بقيادة المناصب الرئيسية في البلاد وفي ظلّ تغييب مقصود لأي رقابة أو قيود دستورية على سلطة الحكومة المركزية أو على رئيسها. فسياد بري كان رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي ورئيس مجلس الوزراء والأمين العام للحزب (الواحد) الحاكم.

خمسة مناصب أساسية حاول من خلالها إطالة عمر اللعبة الفاسدة في البلاد فبدأت ردّة الفعل الشعبية الأولى في الصومال بابتعاد الناس عن السياسة وعدم الحماس لها لعلمهم بزيف اللعبة وبتمويه الحقائق (كما حصل منذ سنوات في بلدان أوروبا الاشتراكية)، ثم انقلب هذا الموقف إلى حقد مبطن وشعور بالغبن كبير في أوساط الشماليين، فانفصل هؤلاء معنوياً عن دولتهم وعادوا إلى وعيهم العشائري كبديل دافىء لخيبة آمالهم السياسية (كما عاد أبناء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية سابقاً إلى الانتماء الديني أو إلى أحضان الانتماء الإثني).

فالأمور، ظاهرياً، كانت ممسوكة، ولكن هروب النفوس من الدولة التي لم تكن تمثّل بالعدل مصالح الجميع تعمق في الصومال مع أوّل محاولة انقلاب، عام ١٩٧٨، إثر هزيمة حرب أوغادين مع أثيوبيا، والتي قادها ضباط ينتمون إلى عشيرة مجيرتين. ثم ازداد الحقد الشعبي عندما وقّع سياد بري على اتفاق سلم مع أديس أبابا مما سمح له باستفراد كلّ المجموعات الصومالية الشمالية المناهضة له والتي كانت قد لجأت إلى أثيوبيا، والانتقام الوحشي والأعمى من الرجال والنساء

والأطفال دونما روادع أخلاقية أو إنسانية، بعد نيسان (إبريل) ١٩٨٨.

هكذا يتبيّن بوضوح، مرة أخرى، أن صاعق تفجير الحرب الأهلية في الصومال من طبيعة إجتماعية. فالعصبية التي كانت تحرّك أفكار وأعمال سياد بري كانت أفكار وعيه العشائري. ومناهضة عصبية أهل الحكم تصاعدت على أساس حرمان عشائر الهوية والإسحاق والمجيرتين من السلطة لصالح تحالف عشيرة الدارود الكبرى الذي كان يضمّ أفخاذاً كالماريجان ودولباهنتي والأوغادين.

فالمشكلة في البنية الاجتماعية (نظام العشائر) وفي إفرازاتها المعرفية (صراع العصبيات) التي لم تسمح أيام سياد بري بتبلور وعي وطني جماعي، والتي لا تسمح أيضاً اليوم بقيام وعي وطني جماعي على يد الذين ناهضوه وقاوموه (محمد فارح عيديد وعلي مهدي محمد) حيث عادوا بالمشكلة، من حيث لا يدرون، إلى حيث كانت في الأساس، ولكن بشكل مقلوب.

٣ ـ بناء السلطة على حساب الدولة

ما حصل في الصومال، إذاً، منذ منح الاستقلال الصوري للبلاد، هو بناء للسلطة على حساب الدولة. فكلّ الأساليب مسموح بها عند الماكيافيلليين في العالم الثالث حيث تكثر الديكتاتوريات المعلنة وغير المعلنة.

والخطأ المميت الذي ترتكبه البلدان الصغيرة في العالم الثالث أنها لا تتنبّه إلى أهمية بناء الدولة على أسس متينة وديموقراطية.

فإمّا أن يقوم الحكّام فيها ببناء «دولة قوية» بمعنى سلطة قوية فيغدو الحكم في واد والمجتمع في وادٍ آخر، كما حصل في الصومال؛ وإمّا أن يقوم الحكّام فيها بنقل الطوائف أو العشائر إلى السلطة، فيغدو الحكم صورة حكم ولا يتبلور شكل المجتمع المدني ولا يتصلّب عوده، كما حصل في لبنان وقبرص.

فالدولة مؤسسة سياسية اقتصادية ثقافية اتصالية كبرى تفرز المجتمعات المدنية. والمجتمع المدني هو الذي يحقّق في الممارسة العملية واليومية الحرية والمساواة. وحيث لا دولة حديثة لا وجود لمجتمع مدني وبالتالي لا وجود لحرية ومساواة، وبالتالي لا مجال لتفتّق الديموقراطية وتبلورها.

لذلك فعندما تطلّق الصومال الدولة بأجهزتها وإداراتها كافة فإنها تطلّق الوحدة الوطنية، حيث إن اعتناق نظام العشائر يعني الانغلاق على تعدّدية في الأنظمة الأحادية يستحيل من خلالها ربط الأفراد على صعيد القاعدة.

فالأنظمة العشائرية أنظمة عمودية حيث القاعدة جزء من الرأس من دون أن يكون الرأس بالضرورة جزءاً من القاعدة. ولكلّ عشيرة نظامها العمودي لا يسمح بالاتصال الأفقي بين أفرادها.

أمّا الدولة فهي، على الأقل وفي أدنى حدودها، انفتاح على الجسم الاجتماعي ككل وعنوان نظري للوحدة على أساس فردي، لا على أساس جماعي.

الدولة تجمع بطبيعتها وتوحّد. خطؤها المميت في الصومال أنها جمعت ووحّدت لتستغل هذه الوحدة، لا لتعمل على بسط الحقوق والواجبات على الجميع. بل إن قتل الدولة، على أيدي سياد بري، باتجاه منح الحقوق لأهل عشيرته وأهل الجنوب وفرض الواجبات على أهل عشائر الوسط والشمال، أفضى بالتجربة السياسية الصومالية إلى سلطة تقوم خارج الدولة وعلى حساب معانيها القانونية، فأصبحت السلطة مرتكز الدولة بدل أن تكون الدولة مرتكز السلطة.

والمشكلة الكبرى أن الصومال دخل، بعد طرد سياد بري من الحكم، في بحر الصراعات الفخذية بدل الصراعات العشائرية.

فمن جهة استقلّ الشمال نهائياً وأنشأ جمهورية أرض الصومال، على صورة جمهورية جيبوتي الصومالية المجاورة لها من جهة الشمال. ومن جهة ثانية دبّ الصراع على السلطة، في العاصمة مقديشو، بين فخذَي عشيرة الهوية، واحد يساند الجنرال محمد فارح عيديد والآخر يساند رجل الأعمال والرئيس المؤقت علي مهدي محمد.

وهذا متوقّع في منطق صراع العصبيات بحسب النظرية الخلدونية. فالعصبية الأكبر والأقوى عسكرياً تبتلع العصبية الأصغر والأضعف عسكرياً. وعندما ينتهي الصراع بين العصبيتين الرئيسيتين بغالب ومغلوب يبدأ الصراع على الغنيمة بين أفخاذ العشيرة المنتصرة كما حصل في الصومال وأفغانستان.

وتختلف هذه الحروب، خاصّةً في الصومال وأفغانستان، عن سواها من الحروب الأهلية الكلاسيكية بأنها ليست إيديولوجية. فالهدف من القتال العسكري بين الفصائل الأفغانية المتخاصمة ليس فرض إيديولوجية طرف على الطرف الآخر (حيث أن الكلّ يسبح في العصبية نفسها) بل كسر عصبية الخصم ودفع عصبية أهل العشيرة أو القوم إلى السلطة حيث الضمان والأمان.

فالحروب الأهلية في العالم الثالث تقليدية القلب والقالب، أفقها العصبي يمنع عنها طرح البرامج السياسية التجديدية أو البديلة.

لذلك عندما خرج سياد بري من دائرة السلطة في الصومال في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ لم يعن ذلك أي تغيير في جوهر اللعبة السياسية في البلاد. بل إن خلع عصبية عشيرة الماريجان عن السلطة سمح بتبوّء عصبية أخرى زمام السلطة في الصومال. فبدل أن تحكم عشائر الجنوب البلاد أصبحت أكبر عشائر الوسط في البلاد هي التي تحكم.

فمن زي العشيرة، عادت البلاد إلى زيّ العشيرة ولم تتغير الحلة السياسية في الصومال، حيث إن منطق العشيرة لا يتغير بين عشيرة وأخرى. قيام هذا المنطق على العصبية القبلية يجعل من بنية أفكاره ومفاهيمه عالماً مغلقاً على نفسه وعلى نماذج ماضيه الذاتية جداً. أكثر من ذلك فإن الصراع العشائري الذي يتحوّل إلى صراع بين فروع هذه العشيرة وأفخاذها يدلّ على أن الحلقة السياسية مغلقة ومفرغة.

فبعد الإطاحة بالظالم سياد بري أتى من هو أظلم منه مع محمد فارح عيديد. بل إن أخوة السلاح وأبناء العم في العشيرة الواحدة (عشيرة الهوية) اختلفوا سريعاً على السلطة ـ الغنيمة وتناحروا عسكرياً في ما بينهم وأنشأوا خطوطاً للتماس في العاصمة مقديشو.

وحروب العشائر والأفخاذ هذه هي حروب تقليدية يمكنها أن تدوم عشرات السنوات دون أن تصل إلى نتيجة ودون أن يسعى أحد للوصول إلى نتيجة.

فاليوم يندّد علي مهدي محمد بمحمد فارح عيديد ويطالب بمحاكمته على أيدي قوّات الأمم المتحدة في حين أنه، البارحة، كان شريكه في القتال وابن عمه

في عشيرة الهوية ضد سياد بري.

فالصراع الأهلي في الصومال والذي بلغ أعلى درجات الاهتراء بانزلاقه إلى الصراع بين فروع العشيرة الواحدة يشير إلى أن توحيد البلاد مستحيل على هذا الأساس، مما يقتضي معونة طرف خارجي يعيد اللحمة إلى البلاد. والطرف الخارجي يتمثّل هنا في الأمم المتحدة التي يشرف عليها العرّاب الأميركي من دون منازع. إلاّ أنّ العلاج غير ناجع حتى الآن. لقد أفرزت الحروب الأهلية في البلدان الغنية في الغرب تجارب سياسية متجدّدة (في الولايات المتحدة وفي فرنسا إبان الثورة الفرنسية). أمّا بلدان العالم الثالث الحالي فتفرز نماذج من الحروب الأهلية فتّاكة، بمعنى أنها تدمِّر الإنسان والحجر والمال والبنى التحتيّة من دون طرح بدائل، بل في سبيل العودة إلى حيث كانت قبل أن تبدأ الحرب. وأبرز مثال على هذه الحقيقة الحرب اللبنانية التي انتهت بالعودة إلى نظام الطوائف الذي كان سائداً قبل الحرب.

أمّا في الصومال فبلغ التدهور السياسي الناتج عن الحرب الأهلية قعر البؤس ومنتهى الشراسة. والصوملة تعني حرب الآفاق المسدودة بهذا المعنى. أي أن لا بدائل مطروحة بعد القضاء على الدولة وتدمير معالمها (ما عدا الإذاعة!) وتقويض بناها. فالبلدان التي لا تتأسّس على دول تقيم عليها أنظمتها وسلطاتها كافة تقوم إمّا على الرمل وإمّا على الوحل.

لذلك، إذا كانت اللبننة، في مرحلة من المراحل، تعني الجنون السياسي، فإن الصوملة تعني في المقابل الانتحار السياسي، حيث إن لا مكان في الصومال السياسي اليوم إلا لانفصال إقليم الشمال الذي لن يعيد أبداً بعد الآن تجربة الوحدة، لا مع عشائر الجنوب ولا مع عشائر الوسط. ولا مكان اليوم في الصومال إلا لصراع أفخاذ العشائر، بعد مرحلة طويلة من الصراع بين العشائر الكبيرة.

ولا مكان اليوم في الصومال، على صعيد الطرح السياسي المحلي، إلاّ لتغذية صراع العصبيات القبلية.

من هنا فإن الصوملة، كحرب أهلية عالم رابعية، هي اليوم أفقر حروب

الفقراء الداخلية، بمعنى أنها فقيرة في إمكانياتها المادية[١] من جهة وفقيرة في إمكانياتها السياسية من جهة ثانية، حيث إنها لا تطرح بدائل (بعدما قامت بتدمير كلّي لمعالم الدولة)، ولن تستطيع طرح بدائل. ذلك أن أفق تصوُّر زعمائها للكون وللآخرين أفق ذاتي وأناني، قبلي وعشائري.

(١) بلغ متوسط الدخل القومي للفرد في الصومال، عام ١٩٩٠، ١٥٠ دولاراً أميركياً سنوياً، انظر: *L'Etat du Monde 1994,* op.cit., p.284.

الفصل التاسع

البلقنة: براكين البلقان

أعادت محادثات جنيف في صيف ١٩٩٣ تسليط الضوء على الخرائط وتواريخ النزاع والشرذمة. فحروب البلقان، في معظمها، أهلية. ولذلك كانت البلقنة دوماً مرادفاً لشرذمة دول هذه البقعة من العالم، على أساس اعتراض أحد أفرقائها سياسياً وعسكرياً على التركيبة القائمة. فالبلدان الصغيرة، في هذا الجزء من أوروبا الشرقية، لم تسعَ يوماً إلى تأسيس دول إلّا على أساس إثني.

أمّا عندما كانت تنشأ مناطق مختلطة، بفعل الغزوات والغزوات المضادة، كما حصل في كرواتيا وسلوفينيا وصربيا والبوسنة، فإن مصيرها كان يخضع دائماً لميزان القوى العسكري السياسي في المنطقة.

وتشير المستندات والوثائق التاريخية إلى أنه لم تتبلور، خارج منطقة البوسنة، أيّ تجربة جدية للانصهار بين الإثنيات المختلفة (الصرب والكروات والمسلمون، وكلّهم من العرق السلافي) على مدى العصور.

فطبول الحرب كانت تُدقّ في البلقان باستمرار، منذ القرون الوسطى الأوروبية، إمّا علناً، في الهواء الطلق، وإمّا ضمناً، في قلوب البلقانيين المحصورين جغرافياً وسياسياً بين أوروبا وآسيا الصغرى، وبين الأمبراطورية النمساوية ـ المجرية والسلطنة العثمانية، وبين البندقية والبابوية في مواجهة روسيا القيصرية.

كان يستتبع هذا الواقع نشوء عصبيات سياسية أساسها رابطة الدين. فتارةً كان يقع الخلاف بين المسيحيين أنفسهم (أرثوذكس وكاثوليك)، وطوراً كان ينشب الصراع بين المسيحيين مجتمعين، أو بين فئة منهم، والمسلمين.

لا يمكننا أن نشبّه ما حصل ويحصل في البلقان حالياً ـ والذي هو تكرار لشكل من الحروب طالما ظهر في هذه البقعة من أوروبا الشرقية ـ بالحرب اللبنانية. فالأخيرة تأسّست على خلاف إيديولوجي قوامه الصراع على السلطة. والعصبية الطائفية لعبت فيه دوراً ثانوياً بمعنى أنها إنما كانت الستار الذي تمّ إخفاء حقيقة الصراع وراءه. فالصراع الأهلي اللبناني كان سياسياً يهدف فيه طرف إلى الاستيلاء على السلطة، وآخر إلى المحافظة على توزيعها الانتدابي السابق.

أمّا حروب البلقان فأساس الخلاف فيها حدود الدولة التي يطالب بها هذا الفريق أو ذاك، طبقاً لما يعتبره مجاله السياسي الحيوي، والذي هو، في الحالات كافة، مجال إثني في المقام الأول. ولم يخطىء الفرنسي ايف لاكوست عندما حدّد مفهوم البلقنة انطلاقاً من «العداءات الإقليمية»[١].

في سياق تحليله لصراعات البلقان الدامية، حيث إن كل إقليم ذا لون إثني محدّد، يحلم في أن يؤسِّس دولة إقليمية على مقاس خصوصياته وذاكرته الشعبية وهمومه الذاتية جداً.

١ ـ منطلقات متعرّجة

عندما نلقي نظرة على خريطة بلدان البلقان يلفت انتباهنا، بادىء الأمر، ارتباط تسمية «البلد» بطبيعة جغرافية منشورة أو معزولة أو متعرّجة على طول الشواطىء. فكرواتياً تمتدّ مثلاً على طول شاطىء البحر الأدرياتيكي على رغم توغّلها عميقاً في أراض من المفترض أن تكون تابعة للبوسنة. والجبل الأسود

(١) Revue *HERODOTE*, n°63, 4e trimestre 1991, p.8.

منطقة جبلية شديدة الوعورة لا تصلها أجهزة الدولة بسهولة، لا في الماضي ولا في الحاضر. وصربيا منطوية على نفسها، بعيداً عن البحر، في سهول داخلية سمحت لأهلها، ولفترات طويلة، بالاحتماء والانطواء على الذات. والبوسنة فسيفساء من الجبال والأودية يتوزّع سكّانها إثنياً على أساس تجمُّعات جيوثقافية ودينية محدَّدة.

من أين أتى هذا الواقع ومن أين جاءت هذه الميّزات؟

بلدان البلقان هي، في الواقع، كيانات سياسية حديثة مبنية ومفصلة على أساس عمليات الهجرة والتهجير التي أصابت أهاليها طوال القرون السابقة. فالمجموعات البشرية، الثقافية ـ الدينية، والتي نطلق عليها صفة الإثنية، هي التي فرضت هندستها الاجتماعية والسياسية على البلدان التي نشأت في هذه المنطقة من العالم أكثر مما في أي بقعة أخرى.

ولذلك فإن العلاقة حميمة، بل مصيرية، في أذهان أهل البلقان كافة بين حماية الحدود السياسية وحماية حدود الجماعة وحيّزها الحيوي، الاجتماعي والمعرفي. ومن هنا نفهم تشابه أفعال البلقانيين وردود فعلهم.

فحدود بلدان البلقان مصطنعة بمعنى أنها لا تتطابق مع الحدود الجغرافية الطبيعية التي نجدها بين معظم البلدان الأخرى عند ترسيمها. فما من أنهر فاصلة، بل هناك أنهر مفصولة إلى قسم صربي وقسم مسلم، كما هي الحال بالنسبة إلى نهر درينا. وما من سهول صافية في لونها السكاني، بل مناطق كمنطقة كراينا الموزّعة بين الصرب والمسلمين والكروات على حد سواء. ولا شاطىء ممتداً، بشكل طبيعي، على أساس جغرافي، يخيِّم عليه الانسجام السياسي مع محيطه، مثلما هي الحال بالنسبة للشاطىء الأدرياتيكي الذي خضع، خلال قرون طويلة، للسيطرة الاقتصادية للبندقية والسيطرة الدينية البابوية.

ويعود هذا الوضع إلى كون منطقة البلقان خضعت، لقرون طويلة، لتجاذب سياسي وعسكري وديني إقليمي بالغ الشدّة.

فعندما تقدم العثمانيون، جنوب البلقان، وانتصروا على الصرب في معركة كوسوفو الشهيرة حيث قتل السلطان مراد الأول، عام ١٣٨٩، بدأ زحف

الصرب في اتجاه سهول الشمال المتاخمة للمجر. فكانت الجماعات المهجرة تقطن، تباعاً، المناطق غير الآهلة بالسكان، وتستقرّ، هنا وهناك، على طول ممر من الأودية والسهول يفصل بين شمال صربيا وجنوب كوسوفو. وقد تكرّرت العملية مراراً، حيث كان زحف الجيش العثماني متقطّعاً، يتّبع أسلوب القضم والهضم.

إلّا أنَّ قوّة العثمانيين ونفوذهم تمركزا، بشكل أساسي، في المدن (أمثال سراي ايفو التي تحوّلت إلى سارايبفو) حيث تمّت أسلمة السكان المحليّين، مع احتفاظهم بانتمائهم العرقي (فكلّهم من السلاف) واحتفاظهم بلغتهم (الصربو-كرواتية).

وبين الفترة والفترة كانت تردّ الأمبراطورية النمساوية ـ المجرية على التقدم العثماني العسكري بغزوات مضادة، فتنتشر معها من جديد جيوب من الكروات ومن الصرب هنا وهناك في منطقة البوسنة. وحدها منطقة الجبل الأسود، التي تحوّلت فيما بعد إلى بلد، بقيت عاصية على الحكم العثماني لوعورة تضاريسها الطبيعية ولتمرس أبنائها في القتال.

في مقابل هذه المنطقة المنغلقة التي شكّلها الجبل الأسود ضمن أسرة بلدان البلقان، هناك مناطق أخرى مفتوحة، شكّلت خط التماس بين جيشي السلطنة العثمانية والأمبراطورية النمساوية ـ المجرية، أطلق عليها اسم الكرايينا، أي الحدود والتخوم، في شمال البوسنة. واللافت للانتباه في هذا الصدد أنّ العثمانيين أنشأوا كرايينا خاصة بهم، يقطنها مسلمون، في حين أن النمساويين أنشأوا كرايينا أخرى خاصة بهم، يقطنها صربيون وكروات.

وكانت هذه الكرايينات، من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، تتقابل جغرافياً وعسكرياً وإثنياً على أساس أنها مناطق محصنة لأفرقاء إقليميين سياسيين. ولا تزال تسمية كرايينا تطلق حتى اليوم على منطقة ذات إدارة مستقلّة داخل جمهورية البوسنة، مع كل ما يعني ذلك من عِبر وذكريات عدائية للذاكرة الشعبية المحلية، وعلى منطقة أخرى داخل الأراضي الكرواتية.

نضيف إلى ذلك أن سنوات الجفاف التي تسبّبت ببعض المجاعات جنوب البوسنة وفي إقليم كوسوفو في القرن السابع عشر ساهمت، مثلها مثل الاحتلال

العثماني، في طرد جماعات كبيرة من الصرب من الجنوب باتجاه الشمال الغربي ومنطقة نهر الدانوب.

وبذلك تكون فسيفساء السكّان هي الأساس السياسي والجغرافي لتشكّل البلدان في البلقان. فالحدود السياسية حدود معرفية، وركيزة هذه الحدود المعرفية تقع في الحقلين الديني والثقافي.

ما من منطقة في العالم تتميز بهذا التمازج بين الإثني والسياسي مثلما هي الحال، طبيعياً، في بلدان البلقان. والنموذج الجنوب ـ أفريقي نموذج مصطنع يستحيل مقارنته به. وما من منطقة في العالم يتداخل فيها الجغرافي مع المعرفي في ترسيم حدود البلاد مثلما هي الحال في البلقان. والنموذج اللبناني لا يصحّ بتاتاً للمقارنة بسبب الوحدة الثقافية ـ الإجتماعية التي ميّزت اللبنانيين، في الحياة العملية واليومية، ماضياً وحاضراً. وباستثناء إسرائيل، ما من منطقة في العالم يعني فيها الإثني حكماً سياسياً عنصرياً يقوم على الانعزال المتعمّد، مثلما هي الحال في بلدان البلقان الحالية.

والمشكلة القائمة حالياً في بلدان البلقان تتمثّل في الذهنية الواحدة التي تهيمن على الجميع. فذهنية الواحد والواحد مكرّر التي تسيطر في جميع الحروب الأهلية في العالمين الثالث والرابع تسرّبت إلى الصراع الدائر بين الأفرقاء اليوغوسلافيين السابقين.

فالكروات يريدون جمهورية لهم ليسيطروا على الصرب والمسلمين والسلوفانيين والمجريين. والصرب يريدون جمهورية لهم ليسيطروا على الكروات والمسلمين والألبان والبلغار. والمسلمون في البوسنة وقعوا في الفخ من حيث لا يدرون لمشاركتهم في الرؤية الفئوية العامة المسيطرة على الأذهان.

فالكلّ يرى نفسه سجين حدود سياسية ونفسية وثقافية يعود ترسيمها إلى قرونٍ عدّة. والكلُّ يشعر بنفسه مضطراً للانصياع إلى هذا القانون العام الذي يجعل الجميع عمياناً، على حد تعبير غاندي، حيث إن المنطق الثاري لا يشكّل بديلاً للواقع الرديء، بل يزيد على العنف عنفاً ويجعل الجميع، بعد خسارة عيون بصيرتهم السياسية، في مصاف العميان والخاسرين.

٢ ـ تأسيس مفهوم التطهير الإثني

ما حصل في يوغوسلافيا السابقة بين ١٩٤١و ١٩٤٥ تقشعرُ له الأبدان. فخلال هذه الفترة وتحت مظلة الاحتلال الألماني النازي للبلاد أباد الكروات الكاثوليك ٤٠٠,٠٠٠ صربي أرثوذكسي، إضافة إلى ٣٥,٠٠٠ يهودي و ٢٥,٠٠٠ غجري، كلهم من أهل البلاد ومن سكّانها الشرعيين.

وهذا الحدث الذي حصل منذ خمسين عاماً ما زال مطبوعاً بقوّة في ذاكرة المعمّرين الصرب في بلاد البلقان كلّها. كما أن انتقاله إلى جيل الشباب الحالي، عبر الشهادة الحية، لم يكن صعباً، بحيث أصبح اليوم من أبرز صور الذاكرة الشعبية بين الأرثوذكس المنتشرين ما بين صربيا والبوسنة وكرواتيا وكوسوفو وفويفودين والجبل الأسود ومقدونيا.

كيف حصل ذلك وفي أيّ إطار؟

بعد أن انتصرت جيوش هتلر على جيش المملكة اليوغوسلافية في نيسان (إبريل) ١٩٤١، وبعد استسلام هذه الأخيرة أنشأت السلطات الألمانية دولة كرواتيا المستقلّة على كامل الأراضي السلافونية والكرواتية والبوسنية وقسم من إقليم فويفودين. وأسندت قيادة هذه الدولة للفاشي الكرواتي أنتي بافيليتش الذي كان قد لجأ قبل سبع سنوات إلى إيطاليا، برفقة ٢٥٠ عنصراً من ميليشيا الأوستاشي المبنية على نسق ميليشيات الفاشيست التي كان يتزعّمها موسوليني.

بعد انتصار الجيش الألماني ونزولاً عند رغبة موسوليني الذي كان يسعى إلى وضع اليد على زمام الأمور السياسية في يوغوسلافيا، تمّ الاتفاق بينه وبين هتلر على نقل هذه الميليشيا الكرواتية إلى بلادها وتسليمها زمام الحكم فيها، مع احتفاظ الجيش الألماني بجوهر القرار العسكري بالطبع.

وهكذا، بين ليلة وضحاها، نُصّب زعيم ميليشيا صغيرة، ذو رؤية إيديولوجية هزيلة ولاإنسانية، رئيساً لبلاد تضمّ ثلاثة ملايين كرواتي وأقلّ من مليوني صربي وسبعمائة ألف مسلم وأربعمائة ألف من الأقليات المتفرّقة.

وبما أنّ ذوي الرؤى السياسية الصغيرة يبقون صغاراً عند انتقالهم إلى

المناصب العليا في الدولة ناقلين معهم سخافتهم أو دمويتهم أو عشائريتهم إلى مواقع القرار الأولى، فقد نقل انتي بافيليتش تصوّره المؤدلج للكون وللآخرين إلى خطط الدولة السياسية وقام بمجازر إثنية منهجية، على صعيد واسع جداً، ضاعفت الفواصل بين أهل البلدان البلقانية المتنوّعين أصلاً.

أمّا التصوُّر الإيديولوجي الخاص بميليشيا الأوستاشي (والتي تحوّلت فيما بعد إلى الجيش الوطني الكرواتي) فكان يقوم على عنصرية شبيهة بتلك التي تميّزت بها النازية في ألمانيا، مع خصوصيات محلية أضافها المنظّرون الأوستاشيون قوامها أنّ الصرب دخلاء على الأمة الكرواتية، وأنهم لا يدخلون في عداد عناصرها القومية الأساسية. ففي نظر الجيش الأوستاشي لم يكن الصرب يشكّلون سوى «عرق من الكلاب» وصل إلى كرواتيا بعد ترحال متعرّج.

أمّا السكان المسلمون في البلاد فكانت النظرية الأوستاشية (والتي وضع أسسها أنتي ستارسيفيتش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) تعتبرهم أنقى أجزاء العرق الكرواتي، على أساس أنهم أقدم نبالة كرواتية أسلم أصحابها خلال القرن السادس عشر، وحافظوا بذلك على نقائهم العرقي.

وعلى هذا الأساس دخل إلى الحكومة الكرواتية الأوستاشية وزيران مسلمان، كما انضمت إلى الجيش الأوستاشي وشاركت في المجازر فرقة عسكرية تمّ تشكيلها من مسلمي البوسنة وأطلقت عليها تسمية «القوات الخاصة خنجر» SS Handzar. لكن أعيان المسلمين في البوسنة لم يوافقوا سياسياً على أعمال هذا الفصيل العسكري المحسوب عليهم، تسميةً، والمرهون، فعلياً، للقرار السياسي الكرواتي.

وضعت الحكومة الأوستاشية الصرب أمام خيارات ثلاثة: إمّا اعتناق المذهب الكاثوليكي (وقد أنشئت لهذا الغرض محاكم خاصة في نيسان/ إبريل ١٩٤١)، وإمّا الهجرة الطوعية أو التهجير، وإمّا الإبادة الجسدية، بحسب تصريح وزير الخارجية الكرواتي ميلوفان زانيتش في أيار/ مايو ١٩٤١ وطبقاً لتصريحات علنية أخرى طرحت في البرلمان الكرواتي خلال السنة نفسها.

هكذا طُرح «الحلّ النهائي للمسألة الصربية»، وهكذا بدأت المجازر بعد

إنشاء مخيمات عسكرية للإبادة الجماعية على الطريقة النازية. وقد أشارت وثائق الحكومة الأوستاشية المحفوظ قسمٌ منها في أرشيف مدينة بانيالوكا (البوسنية حالياً) إلى الوقائع المتفرّقة الآتية (التي أوردتها، المؤرخة الكرواتية فيكريتا جيليتش)[1]:

في ٢٧ و ٢٨ نيسان ١٩٤١ قُتل ١٨٤ مزارعاً صربياً رمياً بالرصاص في قرية غودوفاك، وفي قرية بلاغاج قتل ٢٥٠ صربيا رمياً بالرصاص أيضاً.

في ١١ و ١٢ أيار قُتل ٣٠٠ صربي في مدينة غلينا رمياً بالرصاص.

أمّا في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١ فقد بدأت المجازر في قلب منطقة البوسنة. ففي قرية ليوبيني قتل ١٤٠ مزارعاً صربياً. وفي ٥ حزيران ذُبح ١٨٠ مزارعاً صربياً في قرية كوريتا. ثم في ٢٣ حزيران قتل ٢٤٠ رجلاً وامرأة وطفلاً صربياً في قرى متفرّقة.

وفي ٢٥ حزيران، في منطقة ستولاك، ذبح ٢٦٠ صربياً.

في ٣٠ حزيران، في قرية ليوبوسكو، قُتل ٩٠ صربياً رمياً بالرصاص.

بعدها بدأت عمليات خطف لمزارعين صرب من القرى المتاخمة للساحل الأدرياتيكي، فكانوا يُقتادون على إثرها إلى قلعة كنين حيث كانوا يذبحون، توفيراً للرصاص.

وفي تموز ١٩٤١ بلغت المجازر أوجها، وأصبحت تطال في كل دفعة آلاف الضحايا، بدل المئات قبل شهر.

ففي بريفيلوفشي قتل خلال هذه العمليات، ٥٥٩ صربياً كلّهم من الشيوخ والنساء والأطفال حيث تمّ رميهم في قعر نفق ثم طمرت جثثهم، حتى إن القائد العسكري الألماني الأعلى في البلقان، الجنرال فون هورتسنو رفع تقريراً إلى قيادته في برلين يشير فيه إلى أن «تقارير جديرة بالثقة صادرة عن مراقبين عسكريين ومدنيين تشير إلى أن الأوستاشيين جُنّ جنونهم خلال الأسابيع الأخيرة في المدن

(١) Fikreta JELIC-BUTIC, *Ustase i NDH*, Zagreb,. Globus-Skolska Knjiga, 1977.

والأرياف»، كما ذكر المؤرخ البريطاني جوناثان ستينبرغ (في كتابه **كل شيء أو لا شيء**، الصادر في لندن عام ١٩٩٠)[1].

وأنشأت الميليشيات الأوستاشية، اعتباراً من صيف ١٩٤١، مخيّمات ترانزيت للمساجين الصرب سرعان ما تحوّلت مخيمات للإبادة في جازينوفاك وجادوفنو وستاراغراديسكا وجاستريباركو. وقد قدّرت، مطلع التسعينات، لجنة كرواتية محايدة، أن بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٦٠٠,٠٠٠ شخص (معظمهم من الصرب) قد قتلوا ذبحاً في مخيم جازينوفاك.

وفي عام ١٩٤٢، خلال عملية مشتركة للجيشين الأوستاشي الكرواتي والألماني، تمّ تطويق منطقة كوزارا في البوسنة، وقُتل عشرات الآلاف من الصرب، رجالاً ونساءً وأطفالاً.

كما تمّ قتل ثلاثة مطارنة أرثوذكس من أصل تسعة كانت تقع أبرشياتهم ضمن أراضي الجمهورية الأوستاشية، وتمّ إعدام ٣٠٠ كاهن أرثوذكسي وطرد عدد كبير من الذين بقوا أحياء.

وتذكر التقارير أن ١٧٥ كنيسة أرثوذكسية أُحرقت أو دُمّرت في منطقة كارلوفاك وحدها. وفي أبرشية باكراك دمّرت ٥٣ كنيسة، وفي أبرشية دالماتيا دُمّرت ١٨ كنيسة أخرى. وهكذا دواليك. حتى بلغت الحصيلة النهائية للكنائس الصربية المدمّرة، بعد خمس سنوات من الحكم الأوستاشي (١٩٤١ ـ ١٩٤٥)، ٤٠٠ كنيسة ودير.

بعد ذلك حوّلت الميليشيات الأوستاشية هذه الكنائس إلى مستودعات، وبعضها إلى مسالخ لذبح الأبقار وبعضها إلى مراحيض عامة. كما أنّ الكثير من المدافن الصربية دمّر وفلحت أراضيه في بانيالوكا وكاينيتشي وبركو وترافنيك وموستار وبوروفو وتنجا وغيرها من البلدات والمدن ذات الغالبية السكّانية الصربية الأرثوذكسية.

أوردنا كلّ هذه الأرقام لدلالتها وللإشارة إلى أنّ فظائع الافتراس الأهلي لم

(١) Jonathan STEINBERG, *All or Nothing*, London, Routledge, 1990, p.29.

تكن لها حدود على أرض الجمهورية الكرواتية الأوستاشية، وللإشارة إلى مقدار الحقد الذي خلفته هذه الأحداث العسكرية البربرية التي نفذت تحت عنوان «التطهير الإثني»، والذي سوف يتكرّر كثيراً في ما بعد مع تبديل الجهة الضحية.

وينبغي أيضاً أن نشير هنا إلى أن مجازر الأوستاشي الكرواتية والتي حصلت بين ١٩٤١ و١٩٤٥، ترافقت مع عمليات فرض اعتناق المذهب الكاثوليكي على الصرب بالقوة، وكان بطلها رهبان الفرانسيسكان الكروات الذين لبسوا زي الميليشيا الأوستاشية ورافقوا العسكر الأوستاشي خلال جميع تنقّلاته، مباركين الأعمال الوحشية للجنود ومسانديهم بفرضهم تغيير المذهب على السجناء الصرب الذين كان الموت البديل الوحيد المطروح أمامهم. وإذْ كان الصرب يرفضون اعتناق الكاثوليكية راحت تحصل أشرس المجازر، كما حصل في منطقة بانيالوكا في شباط/ فبراير ١٩٤٢، فيما أجبر ٢٤٠,٠٠٠ صربي على اعتناق الكاثوليكية خلال العامين ١٩٤١ و١٩٤٢، حسب المؤرّخة جيليتش.

بذلك تكون قد تكرّست معادلة سياسية قديمة ـ جديدة، في منتصف القرن العشرين في منطقة البلقان، مفادها أن الانتماء الإثني يشمل رابطتي القومية والدين، وأن نزع الأولى يعني، إلزاماً، القضاء على الثانية.

فخلع القومية الصربية عن أهلها تُرجم، على الأرض، تدميراً لهوية الصرب الدينية، حيث لا مجال لتصوّر الصرب إلّا من خلال منظار الهوية الأرثوذكسية التي يحملونها والتي اعتبرها الكروات الأوستاشي في طليعة دواعي العداء.

على رغم الاشتراك في العرق واللغة، انفصل الكروات عن الصرب بعنف وهمجية على أساس الخلاف المذهبي المطعم بالنزعة القومية، حيث كانت للصرب والكروات، منذ القرون الوسطى الأوروبية، ممالك خاصة بكلّ فريق. فحدود المملكة المندثرة على الأرض بقيت حدوداً يحملها، في انتمائه الإثني، القومي والديني، كل كرواتي وكل صربي. وحيثما ذهب كل منهما كانت هناك صربيا وكرواتيا.

ومحو صربيا من الوجود في الجمهورية الكرواتية ترجمه الأوستاشي (من رجال سياسة وعسكر ودين) محواً للانتماء الأرثوذكسي الصربي، بوصفه انتماءً إلى

الشرق، في حين أن الكاثوليكية كانت تمثّل، في ذهن الكروات، الانتماء إلى الغرب.

وتأتي نظرية التطهير الاثني في هذا السياق كعملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية، على أرض البلقان البركانية.

ما حدث في الجمهورية الأوستاشية الكرواتية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ عزّز نزعة عدم التسامح التي طغت، لقرون طويلة، على منطقة البلقان، معيدة تعبئة البطاريات السياسية لمئة عام على الأقل.

والاستفاقة التي يشهدها مفهوم التطهير الإثني تترافق اليوم مع ممارسات شبيهة بتلك التي شهدتها الجمهورية الأوستاشية الكرواتية. فالأفرقاء كلهم، ما عدا أهالي مدينة سراييفو، يمارسون نبذ الآخر بكليته. فإمّا أن يقتل أو يهجّر أو يعتنق مذهب الطرف الغالب.

القتل يعني عدم التسامح في حدوده القصوى. يعني نفي الآخر جسدياً، وهذا غالباً ما يحصل في الحروب الأهلية كلها حيث ينقسم أهل الدولة الواحدة فيلبسون هويّات مختلفة ومتناقضة حتى الموت. وميزة النموذج البلقاني في هذا الصدد، إذا قارنّاه بالنموذج الإسباني (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) هو أن الإيديولوجي ضعيف فيه. فلا مشروع سياسياً عند الطرف (أ) يختلف إيديولوجياً عن المشروع السياسي للطرف (ب). بل إن الطرف (أ) والطرف (ب) والطرف (ج) يسعون جميعاً إلى تحقيق محميات كبيرة عنوانها الرئيسي اثني ومذهبي أو ديني تحديداً.

لا تسامح لا عند هذا الطرف ولا عند ذاك، لأن المشاريع السياسية، الإثنية الخيط والحياكة، لا تقوم أساساً على وحدة الهوية بل على الاختلاف الإثني.

فالتسامح عنوان ومشروع سياسي يبحث عن عناصر الوحدة في اللغة والعرق والثقافة الاجتماعية الواحدة. أمّا التطهير الإثني، بأشكاله كافة، فيعني البحث عن نقاط الخلاف بغية تعميقها. وأسهل الطرق للوصول إلى هذه الغاية، عند الشعوب التي لا تزال فيها الهوية الدينية مرادفاً للهوية الاجتماعية، إثارة النعرة الطائفية أو النعرة الدينية، فتغدو القومية، في هذا الإطار، في موقع ثانوي، حيث تواكب الديني والمذهبي وتمشي خلفهما لا أمامهما.

تكن لها حدود على أرض الجمهورية الكرواتية الأوستاشية، وللإشارة إلى مقدار الحقد الذي خلفته هذه الأحداث العسكرية البربرية التي نفذت تحت عنوان «التطهير الإثني»، والذي سوف يتكرّر كثيراً في ما بعد مع تبديل الجهة الضحية.

وينبغي أيضاً أن نشير هنا إلى أن مجازر الأوستاشي الكرواتية والتي حصلت بين ١٩٤١ و١٩٤٥، ترافقت مع عمليات فرض اعتناق المذهب الكاثوليكي على الصرب بالقوة، وكان بطلها رهبان الفرانسيسكان الكروات الذين لبسوا زي الميليشيا الأوستاشية ورافقوا العسكر الأوستاشي خلال جميع تنقّلاته، مباركين الأعمال الوحشية للجنود ومساندينهم بفرضهم تغيير المذهب على السجناء الصرب الذين كان الموت البديل الوحيد المطروح أمامهم. وإذْ كان الصرب يرفضون اعتناق الكاثوليكية راحت تحصل أشرس المجازر، كما حصل في منطقة بانيالوكا في شباط/ فبراير ١٩٤٢، فيما أجبر ٢٤٠,٠٠٠ صربي على اعتناق الكاثوليكية خلال العامين ١٩٤١ و١٩٤٢، حسب المؤرّخة جيليتش.

بذلك تكون قد تكرّست معادلة سياسية قديمة ـ جديدة، في منتصف القرن العشرين في منطقة البلقان، مفادها أن الانتماء الإثني يشمل رابطتي القومية والدين، وأن نزع الأولى يعني، إلزاماً، القضاء على الثانية.

فخلع القومية الصربية عن أهلها تُرجم، على الأرض، تدميراً لهوية الصرب الدينية، حيث لا مجال لتصوّر الصرب إلّا من خلال منظار الهوية الأرثوذكسية التي يحملونها والتي اعتبرها الكروات الأوستاشي في طليعة دواعي العداء.

على رغم الاشتراك في العرق واللغة، انفصل الكروات عن الصرب بعنف وهمجية على أساس الخلاف المذهبي المطعم بالنزعة القومية، حيث كانت للصرب والكروات، منذ القرون الوسطى الأوروبية، ممالك خاصة بكلّ فريق. فحدود المملكة المندثرة على الأرض بقيت حدوداً يحملها، في انتمائه الإثني، القومي والديني، كل كرواتي وكل صربي. وحيثما ذهب كل منها كانت هناك صربيا وكرواتيا.

ومحو صربيا من الوجود في الجمهورية الكرواتية ترجمه الأوستاشي (من رجال سياسة وعسكر ودين) محواً للانتماء الأرثوذكسي الصربي، بوصفه انتماءً إلى

الشرق، في حين أن الكاثوليكية كانت تمثّل، في ذهن الكروات، الانتماء إلى الغرب.

وتأتي نظرية التطهير الاثني في هذا السياق كعملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية، على أرض البلقان البركانية.

ما حدث في الجمهورية الأوستاشية الكرواتية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ عزّز نزعة عدم التسامح التي طغت، لقرون طويلة، على منطقة البلقان، معيدة تعبئة البطاريات السياسية لمئة عام على الأقل.

والاستفاقة التي يشهدها مفهوم التطهير الإثني تترافق اليوم مع ممارسات شبيهة بتلك التي شهدتها الجمهورية الأوستاشية الكرواتية. فالأفرقاء كلهم، ما عدا أهالي مدينة سراييفو، يمارسون نبذ الآخر بكليته. فإمّا أن يقتل أو يهجّر أو يعتنق مذهب الطرف الغالب.

القتل يعني عدم التسامح في حدوده القصوى. يعني نفي الآخر جسدياً، وهذا غالباً ما يحصل في الحروب الأهلية كلها حيث ينقسم أهل الدولة الواحدة فيلبسون هويّات مختلفة ومتناقضة حتى الموت. وميزة النموذج البلقاني في هذا الصدد، إذا قارنّاه بالنموذج الإسباني (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) هو أن الإيديولوجي ضعيف فيه. فلا مشروع سياسياً عند الطرف (أ) يختلف إيديولوجياً عن المشروع السياسي للطرف (ب). بل إن الطرف (أ) والطرف (ب) والطرف (ج) يسعون جميعاً إلى تحقيق محميات كبيرة عنوانها الرئيسي اثني ومذهبي أو ديني تحديداً.

لا تسامح لا عند هذا الطرف ولا عند ذاك، لأن المشاريع السياسية، الإثنية الخيط والحياكة، لا تقوم أساساً على وحدة الهوية بل على الاختلاف الإثني.

فالتسامح عنوان ومشروع سياسي يبحث عن عناصر الوحدة في اللغة والعرق والثقافة الاجتماعية الواحدة. أمّا التطهير الإثني، بأشكاله كافة، فيعني البحث عن نقاط الخلاف بغية تعميقها. وأسهل الطرق للوصول إلى هذه الغاية، عند الشعوب التي لا تزال فيها الهوية الدينية مرادفاً للهوية الاجتماعية، إثارة النعرة الطائفية أو النعرة الدينية، فتغدو القومية، في هذا الإطار، في موقع ثانوي، حيث تواكب الديني والمذهبي وتمشي خلفهما لا أمامها.

وتقع نظرية التطهير الإثني على مفصل بين الانغلاق القومي والتعصّب الديني الأعمى والالتزام بالفاشية كمنهج سياسي لحلّ المشاكل. فالتطهير الإثني الذي مارسه الكروات إبان الحرب العالمية الثانية ترعرع ونما وكبر في ظلّ الفاشية التي لا تدع للديموقراطية موقعاً تحت الشمس. فالعنصرية العرقية هي الأخت التوأم للتطهير الإثني، حيث أن الإثنتين لا تعترفان بالتسامح كنهج إنساني للعلاقات الاجتماعية، ولا بالديموقراطية كنهج سياسي للعلاقات بين البشر والجماعات المتنوّعة.

٣ ـ ضحايا الأمس جلادو اليوم

ماذا يحصل اليوم في بلاد البلقان، وتحديداً في البوسنة؟

يحصل، عملياً، ما حصل في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية. فاليهود الذين اضطهدهم النظام الهتلري القائم على الفاشية واللاديموقراطية عكسوا في فلسطين المعادلة التي كانوا قد عاشوها في أوروبا. ومن موقع الضحايا انتقلوا بسرعة وبعنف إلى موقع الجلّادين، حيث بدأوا باضطهاد الفلسطينيين، في دولة إسرائيل، على أساس نظام سياسي يقوم على العنصرية واللاديموقراطية. لقد سفك دمهم على يد الألمان النازيّين، فانتقموا من العرب المسالمين، على أساس منطق معكوس لا يمكن أن نفهم دوافعه الحقيقية إلّا على ضوء استراتيجية الدول الغربية آنذاك في الشرق الأوسط.

وهذا ينطبق تماماً على ما يفعله الصرب في جمهورية البوسنة. فمن موقع المضطهَدين، على يد النازيّين الكروات، انتقلوا إلى موقع مُضطهِدي المسلمين في البوسنة، علماً أن لا مبرّر موضوعياً لعملية الاضطهاد الدموي هذه.

فالطرف الذي مارس على الصرب، ومن منطلق سياسة منهجية، نظرية التطهير الإثني ـ لا التطهير العرقي كما يقال خطأً في بعض الصحف والإذاعات ـ هو الطرف الكرواتي، لا الطرف المسلم. وإن كان هناك من انتقام، فاختيار الطرف المسؤول غير صحيح على الإطلاق. بل إن أعيان المسلمين في البوسنة

كانوا قد ندّدوا بالتحاق بعض شبابهم المتهوّر بميليشيات الأوستاشي الكرواتية. أي أن لا موقف سياسياً معادياً للصرب عند مسلمي البوسنة. مشكلة الصرب الأساسية، إن كان هناك من مشكلة، هي مع الكروات.

لكن الصرب، وضمن منطق معكوس، يحاسبون المسلمين البوسنيين على ما قام به النازيّون الكروات، تماماً كما قام الإسرائيليون بمحاسبة الفلسطينيين على جرم ارتكبه النازيون الألمان إبان الحرب العالمية الثانية.

لو أردنا أن نفهم آليات هذا المنطق الداخلية، لبدا الأمر مستحيلاً على ضوء رواسب الذاكرة الشعبية. فالذاكرة الشعبية تسمي عدو الجماعة بشكل واضح في جميع الحالات وعند جميع شعوب الأرض. فعدو الصيني، في الذاكرة الشعبية، هو الياباني، وعدوّ الأرمني هو التركي، وعدو اليهودي هو النازي الألماني، وعدوّ الصربي هو الكرواتي.

بالتالي هناك منطق يسيّر الأمور يقع محركه الأساسي في غير الذاكرة الشعبية، ويبدو أن هذا المنطق يستمدّ حركته من العنصر الخارجي، لا من العنصر الداخلي.

فاستراتيجيات الغرب الجيوسياسية هي التي حوّلت سخط اليهود نحو فلسطين، والعنصر السياسي الإقليمي في البلقان هو الذي حوّل سخط الصرب باتجاه المسلمين

وهذا ما تسمح به عادةً «النزاعات الأهلية»، الموجّهة دوماً من الخارج، حيث إنها تخلط الأوراق السياسية، المنطقية والموضوعية والقائمة على المصلحة الحقيقية للجماعة، فتوجهها باتجاه مصلحة الطرف الإقليمي أو الدولي، مع المحافظة على أسلوب التمويه وتصوير الأمر كأنه أهلي ـ ومحلي. وإدارة النزاعات الأهلية تتمّ غالباً بآلية التحكّم عن بعد، من واشنطن ومن موسكو بشكل أساسي، وبقدر أقل من العواصم الأوروبية الغربية.

فالصرب يمارسون حالياً على مسلمي البوسنة نظرية التطهير الإثني، التي مارسها عليهم منهجياً للمرة الأولى في تاريخهم الكروات الأوستاشيون ممن علّموهم ميكانيزماتها.

فالتهجير المنهجي لسكان القرى المسلمة صورة معكوسة لتهجير سكان القرى الصربية قبل خمسين عاماً. قوافل المسلمين النازحين عن قراهم الأصلية لم تنقطع حتى الساعة. وقوافل المسلمين الذين نزحوا عن البوسنة باتجاه المجر أو سلوفانيا أو حتى ألمانيا وفرنسا لا تزال تشير إلى أن هذه العمليات تدخل في صلب سياسة جيش الصرب وميليشياتهم المتفرّقة المنضوية تحت لواء الزعيم ميلوسيفيتش. ونذكر، نحن اللبنانيين، كيف أن عمليات التهجير ليست نتيجة من نتائج الحرب الأهلية، بل إحدى تقنياتها الأساسية وعناوينها الرئيسية.

والصرب حالياً لا يضعون مسلمي البوسنة إلاّ أمام خيارات ثلاثة: إمّا القتل (رمياً بالرصاص أو قصفاً، فلا توفير في الذخيرة هذه المرة ذلك أن مستودعات الجيش اليوغوسلافي السابقة كلها في تصرّف الصرب) وعدد الضحايا يرتفع يوماً بعد يوم من دون إمكانية تقديم إحصاء دقيق لعددهم النهائي. وإمّا التهجير، وقد غادر حتى الآن أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مسلم بوسني بلادهم هرباً من الحرب الصربية والكرواتية عليهم. أمّا عدد المهجّرين المسلمين داخل البوسنة فيقدَّر، حتى الآن، بنصف مليون بحسب تقارير الصليب الأحمر الدولي. لكن الحبل على الجرار في هذا الصدد، حيث إننا نسمع في كل أسبوع عن تطويق قرى جديدة، على يد الصرب وعن تهجير سكّانها بعد فترة من الحصار والقصف المتواصل (على الطريقة العسكرية السوفياتية سابقاً)، وإما اعتناق الدين المسيحي بحسب المذهب الأرثوذكسي.

أمّا هذا الخيار الثالث والأخير فيتمّ تطبيقه بطريقة قلّ نظيرها في الحروب عبر العالم. فقد عمد الصرب إلى «سياسة الاغتصاب الجنسي»، وهي تقضي بإلقاء القبض على مسلمات من البوسنة وسجنهن في مراكز أو فيلات تحت حراسة عسكرية صربية واغتصابهن حتى يحبلن. بعدها بأشهر وبعد ولادة الأطفال يتمّ توزيعهم على عائلات صربية على أساس أنهم من آباء صرب، وبالتالي صرب. فينتقم بذلك الصرب، في لاوعيهم، من العثمانيين الذين كانوا يمارسون، في القرون السابقة، نظام الدوشرمة، مقتادين بعض الأطفال الصرب المخطوفين إلى معسكرات في تركيا حيث كانت تتمّ إعادة تربيتهم ثم ضمّهم إلى سلك

الانكشارية الشهير، فيبقى ولاؤهم للسلطان أبداً دون سواه بعد قطع جذورهم.

هذا اللعب الأسود على التشابه التاريخي جعل الصرب أناساً يصفّون حسابات تاريخية في غير مكانها. فلا مسلمو البوسنة هم من الكروات الأوستاشيين، ولا هم من العثمانيين. وكونهم مسلمين لا يكفي، بالحجج القانونية والعقلية، لتحميلهم مسؤولية جرائم ارتكبها، على مرّ الزمان، العثمانيون والكروات.

من هنا يبدو أن العنصر الخارجي هو الذي يمسك، ولو من بعيد، بزمام أمور المشروع السياسي ككل، تماماً كما حصل في الحرب اللبنانية. وموقف الأمم المتحدة من «الصراع» القائم في هذه المنطقة من العالم، الشاجب علناً والمؤيد ضمناً، يشير إلى ضلوع إقليمي أوروبي في ما يحصل في البوسنة.

فالبوسنة، كما لبنان بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، هي عنوان ونموذج لصيغة عيش مشترك دينية ـ ثقافية، لا دينية ـ تعصّبية. والصيغة البوسنية، كما الصيغة اللبنانية، هي رسالة على حدّ تعبير البابا يوحنّا بولس الثاني.

ولكن، في عصر يعني فيه النظام العالمي الجديد توزيع البلدان إلى شمال وجنوب، مع استبدال الصراع الإيديولوجي (اشتراكي ـ رأسمالي) بصراع ديني (إسلام ـ مسيحية)، يبدو أن موقع البوسنة دراماتيكي، بمعنى أنه يقع على خطوط تماس معادلة الصراع الجديدة، فتدفع هذه الجمهورية الجميلة ثمن صيغتها الوفاقية.

ولتعميق الخلاف على الأرض وفي النفوس يعمد الصرب ذوو المنهج الفاشي إلى الأسلوب نفسه الذي اعتمده حيالهم الكروات الأوستاشيون، فينسفون أماكن العبادة التابعة للمسلمين. وفي هذا الإطار، وبعد نسف أربعة مساجد أثرية خاصة بالمسلمين في منطقة بانيالوكا مؤخراً، تبيّن أن أكثر من ٨٠٠ مسجد ومؤسّسة دينية قد تمّ تدميرها حتى الآن في مناطق البوسنة التي سيطر عليها الصرب. وهذه المسألة تدخل بالطبع في إطار سياسة التطهير الإثني التي هي، في هذه البقعة الملتهبة من العالم، مرادف لإزالة الحجر والبشر، بغية ترسيم حدود جديدة.

وفي آب (أغسطس) ١٩٩٢ أصدرت هيئة الصليب الأحمر الدولية أول تقرير تعلن فيه عن وجود معسكرات للاعتقال في مناطق الصرب كما في مناطق الكروات. وفي هذه المعسكرات، التي أطلق عليها إسم «معسكرات الموت» فيما بعد، كان يتمّ فرز المعتقلين إلى عسكريين ومدنيين. معظم العسكريين ذبح أو رمي بالرصاص، في هذه الجهة وفي الجهة المقابلة، أما المدنيون فقد تمت عمليات تبادل شملتهم جميعاً.

أمّا اليوم فالمعسكرات الصربية مخصصة للمسلمين من سكّان البوسنة حيث يتمّ فرزهم وتهجير المدنيين منهم إلى خارج البلاد بعد قتل العسكريين.

ويعتقد الصرب اليوم أنهم سيتمكنون من تطهير البوسنة من إثنية المسلمين، تماماً كما كان يعتقد الكروات الأوستاشيون قبل خمسين عاماً، أنهم سيتمكنون من محو كل أثر للصرب في البوسنة، وتماماً كما كان يعتقد الفاشيون الألمان أنهم سيمحون إثنية اليهود وكما اعتقد ويعتقد الإسرائيليون أنهم سيمحون يوماً ما الإثنية الفلسطينية.

٤ ـ العودة إلى المتنوّع

في جميع الحروب الأهلية التي عرفها القرن العشرون نلاحظ عودة إلى المتنوع والقائم على الاختلاف لا على الخلاف.

فالشيوعيون، الخمير الحمر، الذين حكموا في كمبوديا بيدٍ من حديد والذين أبادوا أكثر من مليون كمبودي على أساس أنهم بورجوازيون أو موالون للغرب أو أطبّاء فقط أو معلّمون أو جامعيون، لم يتمكّنوا من تعديل أي شيء يذكر في البنيان المعرفي القائم في كمبوديا. فها هم الكمبوديون اليوم، بعد انطواء الخمير الحمر على منطقة متاخمة لتايلاندا، عادوا إلى أذواقهم البورجوازية والرأسمالية. وها هي ميليشيا الخمير الحمر تعتمد على تجارة الأحجار الكريمة مع جنرالات تايلاندا وأعوانهم، بغية تأمين بقائها وبقاء «خطها السياسي».

وها هو النموذج اللبناني يعزّز دلالة مشابهة، فالحرب لم تؤد لا إلى تبديل في

البنية الاجتماعية في البلاد، ولا في البنية الثقافية، ولا حتى في البنية السياسية في العمق وبشكل دائم. بل إن أحزن ما في الأمر أننا عدنا جميعاً، كما في لعبة المونوبولي، إلى خانة الصفر.

وفي النموذج الصومالي لم يتمكّن سياد بري، بعد أكثر من عشرين عاماً من الحكم التعسفي والصارم، من إلغاء حضور عشائر الشمال السياسي (الإسحاق) ولا من إلغاء حضور عشائر الوسط السياسي (الهوية). فالنظام العامِ للأمور، الطبيعي والمتنوّع، ينتفض يوماً ما ويفرض العودة إلى المعادلة الموضوعية العامة السائدة في البلاد.

فالإمساك بزمام الأمور السياسية وهم عندما لا يتناسب مع مطلب شعبي شامل وحقيقي عند جميع الفئات المحكومة. والأنظمة الاجتماعية أقوى من الأنظمة السياسية في نهاية المطاف، بمعنى أن البنية التي يختارها الناس لأنفسهم هي التي تبقى، لا البنية التي تختارها الإيديولوجيات التي تحكم هؤلاء الناس لفترة من الزمن.

فالأفكار تتبدل، لكن أنظمة الحياة والعلاقات الاجتماعية تبقى.

لذلك فالصحيح، بعد كل الحروب (العالمية والوطنية والأهلية)، يكمن في قبول الآخر، لا في محاولة إلغائه، حيث إن جميع محاولات الإلغاء منيت بالفشل الذريع (بما فيها أبشعها دولياً: النازية، وأبشعها وطنياً: الخمير الحمر، وأبشعها أهلياً: الأوستاشية).

نظريات التطهير الإثني والعرقي هي نظريات إيديولوجية ترعرعت حيث نمت الأنظمة الفاشية والديكتاتورية. فهي تنبعث من هذا الرحم ـ الأم دوماً.

الفصل العاشر

إعادة الإعمار ومشتقاتها

تماماً كما يتمخض فصل الشتاء عن فصل الربيع في العالم الطبيعي، تنبثق في العالم الإنساني مرحلة إعادة الإعمار من مرحلة الحرب حيث الدمار والتهجير والإقتتال والتدمير.

ولئن كانت هناك بلدان مثل لبنان والصومال وأفغانستان وكمبوديا وأنغولا وموزامبيق لا تزال تبحث حتى الساعة عن كيفية صوغ هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها، تجدر بنا مقاربة هذا الموضوع بالعودة إلى تجارب البلدان الأخرى التي عاشت هذه التجربة وخرجت منها بحلّة جديدة.

ينبغي الإشارة بادىء الأمر إلى أن إعادة الإعمار مرحلة من تاريخ الشعوب التي خاضت حروباً (وطنية أو أهلية) تختلف معرفياً (ابستمولوجيا) عن مرحلة «ما بعد الحرب».

فإعادة الإعمار تفترض في الشعب المنكوب خصائص ومميزات معنوية ومادية لا توفرها مرحلة ما بعد الحرب من تلقاء نفسها. ذلك أن مرحلة إعادة الإعمار تتطلّب جهوداً وتنسيقاً وتصوّراً استثنائياً للذات وللآخرين لا نجدها في طبيعة العلاقات الإجتماعية في الحياة اليومية والعملية العادية. تتطلب إعادة الإعمار ذهنية خاصة تشدّ الإرادات كلها، في مرحلة زمنية قصيرة نسبياً، نحو هدف متشعّب مشترك ينعكس تحقيقه إيجاباً على الجماعة ككل.

فالحرب، كفعل إرادة إنساني، تستتبع عادةً نقيضها، المتمثّل في التفكير في البناء من جديد. لكن المفارقة هنا تكمن في طبيعة ما يفكّر به الإنسان الخارج من أتون الحرب في إعادة إعماره، حيث إنه أمام خيارين أساسيين: إمّا الاكتفاء

بإعادة إعمار ما تهدم أو إعمار شيء مختلف وجديد.

وقد تفاعلت شعوب الأرض بأشكال مختلفة مع هذا الموضوع الخطير، عند خروجها من أنفاق الحروب التي غمرتها لفترة محدّدة: منها من فكر بعملية ترميم بسيطة (مثل قبرص)، ومنها من فكّر بعملية إعادة إعمار ما تهدم فقط (مثل إسبانيا)، ومنها من فكّر في تحقيق عملية إعادة إعمار شاملة قوامها التجديد، مع ابتكار ما لم يكن موجوداً في السابق (مثل ألمانيا واليابان).

تلازمت، بالطبع، هذه العمليات مع ظهور ذهنية اجتماعية محدّدة شكلت الأساس المعرفي لعملية إعادة الإعمار في الوعي الفردي والجماعي لهذه الشعوب.

وفي مصاف التجارب الخلّاقة يجدر بنا، أولاً، التوقف عند ثلاث تجارب مميزة حصلت في بلدان متقدمة عند انتهاء الحروب فيها، هي التجربة الأميركية (بعد حرب الإنفصال التي امتدت بين ١٨٦١ و ١٨٦٥)، والتجربة الألمانية (في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى التي امتدّت بين ١٩١٤ و١٩١٨)، والتجربة اليابانية التي تلت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥).

١ ـ التجربة الأميركية:

كانت تجربة الحرب الأهلية تجربة مرة على الأميركيين كافة. فأهل الشمال خسروا ٣٦٠ ألف شخص (من أصل ٩٩٠ ألف جندي شاركوا في الحرب)، وأهل الجنوب خسروا ٢٥٠ ألفاً (من أصل ٦٩٠ ألفاً شاركوا). وبما أن ساحة القتال الأساسية كانت في ولايات الجنوب فقد دُمِّرت على نحو شبه كامل مدن الجنوب الأساسية وأهمّها ريتشموند واتلانتا وتشارلستون. إضافة إلى ذلك حُرقت آلاف القرى والبلدات الصغيرة وهُجّر أهلها.

من جهتها قامت قوات الإنفصاليين الجنوبيين بنسف أكثر من ألف جسر بغية تأخير تقدّم الجيش الشمالي، كما نبش الجنوبيون سكك الحديد على طول مئات الكيلومترات، منتزعين قضبان الحديد بهدف تعطيل تنقّلات الخصم من

جهة، وبهدف تذويبها وتحويلها إلى معدّات حربية من جهة ثانية.

أمّا على الصعيد الزراعي فانهارت كلياً زراعة قصب السكر وصناعة السكر في ولاية لويزيانا الجنوبية، وكذلك زرعة الأرز في ولاية كارولاينا الجنوبية أيضاً. وبسبب التوقّف عن امدادها بالقطن تحوّلت مصانع النسيج البريطانية عن القطن الأميركي وأصبحت تستورد القطن المصري.

وعلى صعيد البُنى التحتية تعطّلت مدارس الجنوب وأُقفل معظمها، وساد الفلتان الأمني مع انتشار المسلّحين «الفاتحين على حسابهم» في الريف والمدن. كما تميّزت ولايات الجنوب بغياب للأجهزة التي تقوم عادة بإعادة ترميم الطرقات وبناء الجسور المهدمة. وانتشر الجوع حيث كانت تسود البحبوحة ويعمّ الرخاء الإقتصادي.

ما إن انتهت الأعمال الحربية واستسلمت قيادة الحركة الإنفصالية في نيسان (إبريل) ١٨٦٥ حتى اغتيل الرئيس ابراهام لينكولن. ولكن على رغم ذلك أعلنت سلطات الشمال المنتصرة عن مشروع كان عنوانه «إعادة الإعمار».

امتدّت المرحلة الأولى من إعادة الإعمار هذه بين ١٨٦٥ و١٨٧٦، وكانت نتيجتها السياسية الفشل الكامل.

فانتصار الشماليين كان يهدف بشكل أساسي إلى إزالة العبودية في ولايات الجنوب، وقد تمكّنت السلطات الشمالية من فرض التعديل الدستوري القائل بإزالة العبودية في النصوص، ولكنها فشلت في تطبيقه وجعله من ثوابت الممارسة العامة في الحقلين السياسي والاجتماعي.

ومن الأسباب التي أخّرت تحقيق هذا المطلب الشمالي بقاء حالة الطوارىء سائدة لمدة خمس سنوات بعد استسلام الجنوبيين، إذْ لم تُرفع في الولايات المهزومة إلّا في نهاية آذار (مارس) ١٨٧٠، وهذا ما أسهم في إبقاء العصبيات مشدودة ولو تحت غطاء السلم العسكري.

كذلك اصطدم إعمار ولايات الجنوب بحاجز سياسي قوي. وخلال مرحلة إعادة الإعمار الأولى، أي بين ١٨٦٥ و١٨٧٦، لم يتحقق لا إعمار الحجر على النحو المطلوب، ولا إعمار البشر.

بل إن الإنتصار العسكري على يد الشماليين تلته هزيمة سياسية، لأنه إبان هذه المرحلة بالذات ظهرت للمرة الأولى جماعات كوكلوكس كلان الشهيرة التي بدأت، اعتباراً من ١٨٦٧، تجوب أنحاء الجنوب كافةً، حارقة بيوت السود ليلاً، ومعلقة الناشطين منهم على المشانق. وكانت التسمية الأولى لهذه الجماعات «فرسان الكاميليا البيضاء».

كما انتشرت أندية الرماية في أوساط البيض (وهي أندية معترف بشرعيتها) في كل مدن وبلدات وقرى جنوب الولايات المتحدة، بإيعاز ضمني من القيادة السياسية الجنوبية السابقة والتي لم يتخل عنها البيض الجنوبيون.

وحاولت السلطات الشمالية، تكريساً لانتصارها العسكري، أن تشرك السود في الإنتخابات دعماً للحزب الجمهوري. لكن انتخابات ١٨٧٤ أظهرت فشل هذا الحزب وفاز الحزب الديموقراطي (المتعاطف مع البيض في حينه على عكس ما بات أمره لاحقاً) في الإنتخابات.

بعد هذا التاريخ، وتحت الضغط الإرهابي المتصاعد، بدأ معظم السود ينسحبون من ترشيح أنفسهم للمناصب التمثيلية كافة، فتكرّس هذا الواقع الجديد نهائياً في انتخابات ١٨٧٦.

ويتبين من ذلك كله أن عملية «إعادة الإعمار» كما سمّاها الأميركيون في حينه قد أخفقت ومُني مشروعها بالفشل. فالجنوب بقي فقيراً، وحالة البنية التحتية لم تتقدّم كثيراً، وشعور المهزومين بالمرارة ظلّ قائماً.

لم تتمخض هذه المرحلة عن توحيد فعلي وسياسي لإرادة الشماليين والجنوبيين، بل إنّ الهوة الفاصلة بين الطرفين بقيت على ما كانت عليه حتى نهاية القرن عملياً. وعنصرية أهل الجنوب تجاه السود ازدادت وتجذّرت بدل أن يتمّ محوها تدريجياً، حتى إنها باقية حتى اليوم في واقع الحياة اليومية والعملية للأميركيين، كما يعلم كل من زار الولايات الأميركية.

ولم تفلح حرب الإنفصال في تدجين مواقف أهالي الجنوب، وإعادة إعمار البشر، التي كانت الهدف الأساسي من عملية «إعادة الإعمار» الرسمية. فالشعور العام عند المؤرخين والسياسيين الأميركيين الحاليين هو أن حربِ الإنفصال لم

تقدم شيئاً. بل إن الإستغناء عنها كان سمح بمعالجة الأمور بنفس طويل قد يوصل إلى النتيجة السياسية المتوخّاة من غير تشنج أو عنف.

كانت «إعادة الإعمار» تتطلّب، في التجربة الأميركية، مناخاً نفسياً - اجتماعياً لم توفّره نتائج الحرب. لذلك لم تنجح لا كمشروع إقتصادي ولا كمشروع سياسي.

لكن هل هذا يعني أنّ ولايات الجنوب بقيت فقيرة ومتأخرة اقتصادياً بعد ذلك الحين. بالطبع لا.

فقد عادت النهضة العمرانية والإقتصادية، بسواعد الجنوبيين أنفسهم، بعد ١٨٧٤، وبعدما استعادوا قيادتهم السياسية التي يريدون. وذلك إن دلّ على شيء، فعلى أنّ عمليات «إعادة الإعمار» لا تُفرض فرضاً. بل إن من شروطها الأساسية أن تكون طوعية ونابعة من الإرادة الشعبية المحلية. مشروع «إعادة الإعمار» الشمالي بنكهته وطبيعته، بقي مرفوضاً في ولايات الجنوب، ولو على حساب النمو الإقتصادي، ولم يبدأ مشروع إعادة إعمار الجنوب الحقيقي إلّا بعدما عاد القرار السياسي إلى أيدي الجنوبيين أنفسهم، بغضّ النظر عن خططهم السياسي.

٢ - التجربة الألمانية:

تجربة ما بعد الحرب العالمية الأولى في ألمانيا كانت أيضاً مريرة جداً، حيث إن عملية إعادة الإقلاع لم تأتِ بالسرعة التي كان توخّاها الألمان، بل إن شعب ألمانيا ذاق الأمرّين خلال فترة طويلة، تناهز الستّ سنوات، قبل أن تبدأ فعلياً عملية إعادة الإعمار.

وانتظار ستّ سنوات، بعد سنوات الحرب والهزيمة، فترة طويلة جداً في وعي من ينتظرون وعود السلام. فقبل الحرب عام ١٩١٤، كان الدولار الأميركي يساوي ٤ ماركات ألمانية. أمّا بعد الحرب، وبعد انهيار الإقتصاد الألماني، فبدأ تدهور العملة الوطنية.

في تموز (يوليو) ١٩٢١ بلغ الدولار الأميركي الواحد ٧٥ ماركاً ألمانياً.
في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢ بلغ الدولار ١٨٦ ماركاً.
في تموز (يوليو) ١٩٢٢ بلغ ٤٠٢.
في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ بلغ ٦,٠٠٠.
في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ بلغ ٧,٢٠٠.
في تموز (يوليو) ١٩٢٣ بلغ ١٦٠,٠٠٠.
في آب (أغسطس) ١٩٢٣ بلغ مليوناً.
في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣ بلغ ١٣ مليوناً.
في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٣ بلغ ٢٤٢ مليوناً.
وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣ بلغ ١٣٠ بليوناً.

انعكس بالطبع هذا التدهور المذهل في العملة الوطنية إحباطاً لا مثيل له في نفسيات الشعب الألماني في ذلك الحين. وعندها قرّرت الحكومة الأميركية، بناءً لطلب الحكومة الألمانية، مدّ يد العون الإقتصادي فأُطلق مشروع داوس. وبمقتضى هذا المشروع سُمح لألمانيا باستدانة ٨٠٠ مليون مارك ذهبي من المصارف الأميركية.

من ناحية ثانية تمّ إنشاء عملة جديدة، الرايخسمارك، وحُدِّدت قيمتها على أساس أن ٤,٢٠ رايخسمارك تساوي دولاراً أميركياً واحداً. وعلى صعيد آخر وفي الإطار الداخلي عمدت الحكومة الألمانية إلى اتباع سياسة مالية صارمة أسهمت هي أيضاً في تقويم المسار الإقتصادي للبلاد. وبدأ المصرف المركزي الألماني، بإدارة الدكتور شاخت، سياسة تنموية للإقتصاد الألماني قوامها الإعتماد على الذات، وتمكّن، إذْ ذاك، من استيعاب أزمة البطالة المتفاقمة. فمن سبعة ملايين عاطل عن العمل انخفض العدد إلى نصف مليون فقط. وتمّ تشغيل ٦,٥ مليون عاطل عن العمل بأجور متدنّية (ولكن برضاهم انطلاقاً من شعورهم القومي القوي جداً) في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في البلاد (طرقات، مرافىء، مدارس، مصانع صغيرة، الخ).

وأعيد تأهيل القطاع العام بأجور زهيدة وبتضحية واعية من أفراد الشعب

الألماني. والجدير ذكره أن الأوتوسترادات التي شُقّت في تلك الفترة لا تزال قيد الاستعمال حتى يومنا هذا.

أمّا تمويل أجور القطاع العام فكان عن طريق القطاع الخاص، حيث بدأ المصرف المركزي الإستدانة من المصارف الخاصة، بغية دفع أجور العمّال، بعد الإتفاق مع المصارف الخاصة، التي ضحّت هي أيضاً، على فوائد بسيطة جداً وعلى مهل يتمّ فيها تسديد سندات الخزينة الطويلة الأمد، ومنها ما كان يستحقّ دفعه بعد ثلاثة أشهر ومنها بعد ستة أو بعد سنة، وكذلك بعد سنتين.

وبما أن عجلة الإقتصاد بدأت تدور وبدأت البنية التحتية المستعادة تدرّ الضرائب والرسوم على خزينة الدولة تدريجياً، بدأ المصرف المركزي يسدّد ديونه للقطاع الخاص من مداخيل المشاريع التي تمّ تحقيقها.

واستعادت ألمانيا بذلك، وبسرعة مذهلة، موقعها الإقتصادي المتقدّم واستطاعت أن تسدِّد جميع ديونها الداخلية والخارجية على حدّ سواء.

لقد مكّنت تضحيات القطاع الخاص وتضحيات القطاع العام والعمّال الدولة الألمانية من استعادة عافيتها الإقتصادية في أقلّ من عشر سنوات. فالإرادة الرسمية في النهوض بالبلاد من جديد التقت بالإرادة الشعبية العارمة والتحمت معها في مشروع إعادة الإعمار.

فبين ١٩٢٤ و١٩٢٧ عادت الزراعة الألمانية إلى بلوغ متوسّطات الإنتاج المرتفعة التي كانت تحقّقها البلاد قبل الحرب في زراعة الشعير والقمح والبطاطا والشمندر السكري والإنتاج الحيواني.

أمّا الصناعة فتمّ توجيهها تدريجياً نحو الإنتاج الكيماوي (صباغات، دهانات، أدوية، أسمدة، الخ)، ونحو الإنتاج الإلكتروكيماوي حيث تفوّقت ألمانيا على سواها من البلدان الغربية في هذين الحقلين.

وبدأت شركة الطيران الألمانية (لوفتهنزا) هي أيضاً العمل في مجالي النقل والشحن عبر العالم اعتباراً من ١٩٢٦. وفي نهاية العام نفسه كان قد بلغ حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والخارج سبعة بلايين دولار، عاكساً عودة ألمانيا إلى الإزدهار الإقتصادي ومكرّساً نجاح إعادة الإعمار فيها.

٣ ـ التجربة اليابانية:

تعكس التجربة اليابانية، بعد هزيمة جيوش الإمبراطور هيروهيتو خلال الحرب العالمية الثانية، عِبراً مماثلة في مجال إعادة الإعمار.

كانت اليابان قد استسلمت من دون شروط في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، بعدما ألقى الأميركيون قنبلتين ذريتين على كل من هيروشيما وناغازاكي.

أمّا نتائج الحرب على اليابانيين فكانت بمثابة كارثة، حيث اضطرّت البلاد إلى تسريح فوري لمليوني جندي على الأراضي اليابانية وثلاثة ملايين آخرين خارج أراضي أمبراطورية الشمس. وكذلك حكمت المحاكم العسكرية الجديدة بإعدام ٧٠٠ ضابط ومسؤول سابق، كما خسرت اليابان جميع البلدان التي كانت تستعمرها أو تحتلّها قبل ذلك التاريخ في كوريا وتايوان والصين.

لقد وضع خطة إعادة الإعمار فريق أميركي برئاسة الجنرال ماك آرثر، وبعد مناقشات طويلة داخل هذا الفريق تمّ الإتفاق على إبقاء شخصية الإمبراطور شخصية معنوية وسياسية حفاظاً على الخصوصيات الثقافية اليابانية. لكن الدستور الجديد الذي وضعه الفريق الأميركي نصّ علناً على أن الإمبراطور ليس من أصل إلهي، بل إنه إنسان مميز «رمز الدولة ورمز وحدة الشعب» (المادة الأولى من الدستور الياباني الجديد).

هكذا أعلن الدستور الجديد لليابان بتاريخ ٣ أيار (مايو) ١٩٤٧ وتأسّست عملية إعادة الإعمار السياسية عليه. وبمقتضى هذا الدستور أُطلقت الصيغة الديموقراطية الجديدة في البلاد، فمنح دستور ١٩٤٧ حق الانتخاب للنساء وأعاد تركيب بنيتي مجلس النوّاب ومجلس الشيوخ. وفي موازاته وُضعت تصاميم لإعادة تأهيل الزراعة، كما أُعيد تصميم التربية على أسس حديثة.

من جهة أخرى أوقفت كلياً نفقات التجهيز العسكري في البلاد والتي كانت تمتصّ في السابق أكثر من ٣٠ في المئة من الميزانية العامة. واعتباراً من ١٩٤٨ بدأ التعاون الفعلي، في المجال الإقتصادي، بين الولايات المتحدة واليابان. وبدأت البعثات الأميركية المختلفة تسهم في إعادة إعمار البنية الإقتصادية اليابانية.

لكن اليابان لم تعد دولة حرّة إلا بعد توقيع مسؤوليها والمسؤولين الأميركيين

على اتفاقية سان فرانسيسكو في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، بعد مضي ست سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية.

وخلال حرب كوريا (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) صارت اليابان المموّن الأول للآلة الحربية الأميركية والقاعدة العسكرية الأميركية الرئيسية في شرق آسيا.

هنا تجدر الإشارة إلى أن فريق الجنرال ماك آرثر كان قد أسّس خطة إعادة إعمار اليابان على قاعدتين أساسيتين: الأولى إعادة صياغة بنية مؤسسات الدولة اليابانية كافة لجهة إدخال التمثيل الديموقراطي إليها وتحديث أطرها مع تحويل تدريجي لولاء المواطن نحو الدولة؛ والثانية المحافظة على شخصية الامبراطور الياباني المعنوية بغية عدم إحداث البلبلة الثقافية والفكرية في البلاد.

ويبدو أن هذه الخطة تكلّلت بالنجاح لرؤيتها البعيدة المدى ولأن تشخيصها للبنية المعرفية اليابانية كان موضوعياً وصحيحاً. فالمجتمع الياباني كان شديد التقليدية في ذلك الوقت. وعدم إثارة الحساسيات الثقافية كان واجباً على واضعي الدستور الجديد وخطّة إعادة الإعمار. ذلك أن البنية العائلية الموروثة والمحافظة على الشخصية المعنوية للإمبراطور ساهما في إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي.

فأخلاقيات العائلة التقليدية أُدخلت إلى جميع المؤسسات الإنتاجية المبنية تكنولوجياً على النموذج الغربي بعد الحرب. فكان صاحب المصنع أو المؤسسة يُعتبر، ولا يزال، «الأويابون»، أي الأب، أمّا المستخدمون في المصنع أو المؤسسة فكانوا ولا يزالون يعتبرون أنفسهم «الكوبون»، أي الأبناء.

وفي إطار المؤسسات الإنتاجية كان الإلتزام متبادلاً. فالطرد نادر جداً، والإضرابات العمالية، في المقابل، نادرة هي أيضاً. والقاعدة العامة في اليابان هي أن يدخل المستخدم شاباً إلى مؤسسة ما ولا يخرج منها إلا عند بلوغه سن التقاعد الوظيفي.

كما أن العطلة السنوية في جميع المؤسسات تتراوح بين أسبوع وعشرة أيام فقط، حفاظاً على الإنتاج الأقصى وتضحية من العمّال تجاه المؤسسات التي يعملون في إطارها. فالعلاقات الأبوية تفرض على الجميع الإلتزام الكامل.

وهذا التضامن المدهش للأفراد في المجتمع الياباني إبّان خروجه من هزيمة الحرب العالمية الثانية، والذي لا تزال مفاعيله سارية حتى اليوم، سمح لليابانيين بتحقيق استمرارية في الجهد الإنتاجي ووفر ارتياحاً نفسياً لجهة ضمان العمل.

كذلك سمحت خطة إعادة الإعمار هذه، المدروسة والمتكاملة والشاملة الصعيدين السياسي والإقتصادي، باحتلال اليابان، بعد ثلاثين سنة، المرتبة الإقتصادية الثالثة في العالم، وبعد أربعين سنة المرتبة الإقتصادية الثانية.

فعلى رغم أن ١٦ في المئة فقط من أراضي اليابان صالحة للزراعة، يقوم الفلاحون اليابانيون باتباع نظام للزراعة ثنائي. فخلال السنة الواحدة تُزرع الأرض مرتين على التوالي، ما يسمح بمضاعفة مساحة الأرض المزروعة عملياً.

في مجال صيد الأسماك تأتي اليابان حالياً في المرتبة الثانية في العالم. وفي حقل الصناعات التحويلية تحتلّ المرتبة الثانية كذلك.

وكلنا سمع في السنوات الأخيرة بتعويم المؤسسات اليابانية لعدّة مؤسّسات أميركية مفلسة وبشراء عقارات واستثمارات واسعة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث تمكّنت اليابان خلال السبعينات والثمانينات من أن تستقطب وأن تحفظ في مصارفها أكبر كتلة مالية في العالم.

لم يكن ذلك كله ليحصل لو لم تقم اليابان، بعد خروجها من الحرب، بتقليد بعض أوجه الثقافة الغربية، خاصة الثقافة التكنولوجية والإستهلاكية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الياباني، في معاييره الثقافية، لا يقلد إلا النماذج التي هو معجب بها. وتقليد التكنولوجيا الغربية يأتي في هذا الإطار. فقد حافظ الياباني على تقليدية بنيته الإجتماعية وتبنى نموذج التكنولوجيا الغربية لكي يقوى به ويفرض نفسه ويحافظ على شخصيته المميّزة.

فالنظام التربوي والذي صبّ اليابانيون جهودهم عليه بشكل مكثّف فور انتهاء الحرب (والذي هو اليوم من أكثر الأنظمة التربوية في العالم تقدّماً)، قام على فكرة ضرورة تقليد الغرب في حقول تفوّقه للتمكّن من الوقوف في وجه غزوه وللمحافظة على الخصوصية الثقافية والحضارية اليابانية.

وقد طعّم هذا النظام التربوي بقيم التضحية الفردية ومحبة الواجب والشعور

بالشرف لتبوّء مرتبة النجاح والتفوّق.

٤ ـ التجربة اللبنانية:

الآن وقد استعرضنا هذه النماذج المختلفة في فهم وتطبيق إعادة الإعمار، ماذا يمكننا أن نستنتج؟

أهمّ ثوابت التجربة الأميركية والألمانية واليابانية أن الإرادة الشعبية والإقتناع الذاتي هما في أساس عمليات إعادة الإعمار عند الشعوب كافة. فمن دون توافر هذه الإرادة يستحيل البدء بعملية إعادة الإعمار. فممانعة أهل الجنوب بعد الحرب الأهلية الأميركية تسبّبت بإيقاف مشروع إعادة الإعمار الذي كان قد خطّط له الشماليون. وحيث أن المسألة فكرة إيجابية، فهي تستدعي الإقتناع الفردي والجماعي.

لم تتمّ العملية خلال المهلة التي كانت قد قرّرتها إدارة ولايات الشمال الأميركي، بل إن أهل الجنوب قاموا بتعطيلها من خلال أعمالهم السلبية المتعمّدة (قمع السود) ومن خلال خياراتهم الانتخابية (مناصرة الديموقراطيين ومناهضة الجمهوريين).

وانطلقت العملية في ولايات الجنوب الأميركي بعدما ضمن الجنوبيون انتصار ممثّليهم في انتخابات عام ١٨٧٤ وفوز الحزب الديموقراطي بغالبيّة أصوات سكّان جنوب الولايات الأميركية.

كذلك تأخّرت العملية في ولايات الجنوب تسع سنوات كاملة، وذلك على رغم حاجة أهل الجنوب للطرقات والجسور والسكك الحديدية والمدارس، بسبب عناد الجنوبيين وإصرارهم على الإمساك بقرار إعادة الإعمار بأنفسهم، ومن خلال ممثّليهم ورفضهم القرار السياسي والإقتصادي الشمالي، المفروض من الغالب على المغلوب.

فالشعب بكامله يهب نحو إعادة الإعمار عندما يشعر أنه، ككل، مهزوم، وأن عدوّه يسيطر على بلاده بالقوة العسكرية. حينذاك يلجأ إلى النهوض

الإقتصادي كوسيلة لتحقيق إرادة الشعب باستعادة القوة والإمساك بسلاح سلمي يدافع به عن مستقبله (كما حصل في اليابان).

وغريزة الحياة تدفع الشعوب المهزومة عسكرياً نحو المباشرة فوراً بعمليات إعادة الإعمار التي تتطلّب جهوداً وتضحيات ضخمة. لكن هذه التضحيات والجهود التي يبذلها الشعب المهزوم عسكرياً تهدف إلى استعادة معنوياته وعدم السماح بالإنكسار والتحوّل إلى موت.

وغالباً ما تلعب النساء في هذه الظروف دوراً بارزاً وتضخّ في الساحة طاقة معنوية استثنائية إذ إنها لا تشعر ولا تعترف بالهزيمة بالمرارة نفسها التي يعيشها الرجال العائدون من الحرب. وهكذا يسهمن في رفع المعنويات من جديد وبثّها في تفاصيل الحياة اليومية، وفي حياة الرجال والأطفال على حدّ سواء.

أمّا عندما تكون الإرادة الشعبية منقسمة، عند انتهاء الحروب الأهلية، مثلما حصل في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٨٦٥ وفي إسبانيا عام ١٩٣٩، وعندما يعتبر أحد الأطراف أنه الغالب والطرف الآخر أنه المغلوب، تتعطّل الإرادة الشعبية وتحلّ بدل الإرادة الشعبية الواحدة إرادتان، فتنظر كل واحدة منها باتجاه مختلف عن الأخرى وتمانع في المشاركة في الجهد الواحد والتصوّر الواحد لمستقبل النظام والبلاد، وتتوقف عملياً عملية إعادة الإعمار الشاملة (كما حصل في الولايات المتحدة)، أو تحلّ مكانها إعادة بناء البنية التحتية المهدّمة، من دون إعادة بناء الإنسان المواطن الجديد (كما حصل في إسبانيا).

أمّا في النموذج اللبناني الحالي فنحن أمام وضع أقرب إلى التجربة الأميركية منه إلى التجربة الألمانية أو اليابانية.

فذهنية إعادة الإعمار غائبة بسبب غياب الإرادة الشعبية الواحدة. حيث إن اللبنانيين الذين دخلوا الحرب عبر اللعبة الطائفية خرجوا منها أكثر طائفية على صعيد وعيهم السياسي العام.

فالإنقسام في النفوس ما يزال سائداً، ومفردات «المسيحي» و«السنّي» و«الشيعي» تعني هويات سياسية طائفية أكثر من أيّ وقت مضى في الحياة اليومية والعملية. وفي إطار السياسة الداخلية تطغى هذه المفردات الطائفية، في التداول

بين الناس، على مفردة «اللبناني».

وبناءً على ذلك فإن تجلّيات الوعي السياسي في لبنان، الذي لم يملك بعد وعياً سياسياً لبنانياً، تتمحور حول حقوق الطوائف ومواقعها ومواقفها. وهذا ما يمنع تبلور وعي موحّد يعبر عن إرادة شعبية واحدة وعن قناعات واحدة.

من هنا فإن مشروع إعادة الإعمار لا يجد في لبنان ما بعد الحرب ذهنية واحدة يرتكز عليها للنهوض بالبلاد من كبوة الحرب. فالإستعدادات المعرفية عند اللبنانيين لا تزال (عند الجميع) دون مستوى تشكيل إرادة شعبية واحدة كتلك التي سمحت لألمانيا واليابان أن تنتقل بها من هزيمة الحرب إلى منطق إعادة الإعمار.

وتستحيل إقامة مشروع إعادة إعمار بلد أنهكته الحرب بنتف الوعي الطائفي الشعبي المنتشرة حالياً في لبنان. فلا أحد يفهم إعادة الإعمار على أنها مشروع يفيد البلاد برمّتها، بل إن كل واحد يفتّش في المشروع عما يفيده هو أو ما يضرّه هو، وهذا أخطر ما في ذيول الحرب اللبنانية.

هنا الكلام عن الإحباط، في الأوساط المسيحية، وهناك الكلام عن الإعمار غير المتكامل، في الأوساط الشيعية، وكلام عن خصوصية لم تؤخذ بالإعتبار في الأوساط الدرزية، وكلام عن ضرورة حصر الإنماء في بناء الأسواق، في الأوساط السنّية.

ما نلاحظه أيضاً في تجارب الشعوب الأخرى التي خاضت مغامرات إعادة الإعمار بإرادة شعبية عارمة وواحدة، أن الحروب لم تدم فيها طويلاً. ففي التجربة الأميركية دامت أربع سنوات وكذلك في التجربة الألمانية والتجربة اليابانية.

أمّا في النموذج اللبناني فإن الحرب دامت ١٧ سنة متواصلة. ولهذا الفارق الزمني الكبير تأثير خطير على مشروع إعادة الإعمار.

فالياباني الذي طُلب منه أن يترك البندقية والمدفع وأن يعود إلى العمل هو نفسه الذي كان يعمل قبل خمس سنوات في أحد حقول الخدمات أو الإنتاج، الشيء الذي ينطبق على الألماني.

أمّا اللبناني الذي يُطلب منه ذلك، فإمّا أنه كبر ١٧ سنة وفقد عنفوان وطاقة الشباب، بعدما طحنت الحرب أعصابه ذهاباً وإياباً، وإمّا أنه ينتمي إلى جيل شباب الحرب الذي لم يعش سوى الشواذ والإعوجاج، ونراه اليوم في المدارس والجامعات بلا طموح محطّم المعنويات.

ولا نجد حالياً في لبنان، في إطار أعضاء الفئة العمرية التي تخطّت الأربعين، طموحاً كافياً ولا معنويات قوية. بل إننا نجد أناساً قوّست المسؤوليات والأزمات المتلاحقة أكتافهم، يسعون لتأمين حاجتهم وحاجة عيالهم بشكل فردي.

ولا نجد حتى عند الفئة العمرية التي لم يبلغ أعضاؤها بعد عشرين ربيعاً معنويات وطموحات الشباب. بل ضبابية في استشفاف معالم المستقبل ورغبة في السفر والهجرة هرباً من الواقع المأسوي.

أمّا الفئة العمرية التي تقع بين العشرين والأربعين عاماً فإن قسماً كبيراً منها سافر إلى الخارج ليعمل في بلدان الاغتراب.

لذلك فالإستعدادات النفسية ـ الإجتماعية المتأتّية عن المعطيات السكانية التي خرجنا بها من الحرب لا تسمح موضوعياً بتوفير القاعدة المتينة لمشروع ضخم كهذا.

بالطبع لن نصل إلى صورة سوداوية كتلك التي توصّل إليها زياد رحباني في مسرحيته حيث إن هناك عنصراً ثالثاً، مهماً جداً، قامت عليه عمليات إعادة الإعمار في إطار الشعوب التي نكبتها الحرب، ألا وهو الدولة.

فأجهزة الدولة القويّة والتي أُعيد تأهيلها في كل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان هي التي سمحت لهذه البلدان بتحقيق مشاريع إعادة الإعمار.

والدولة اللبنانية التي قيل لنا في زمن الميليشيات، مئات المرات، إنها ماتت، ما زالت حيّة، وحكومات ما بعد اتفاقية الطائف تعمل، كل بطريقتها، على استعادة دورها.

لم تمضِ سنتان على الحرب الأهلية الصومالية حتى انفرط بناء الدولة كلياً في

الصودال، وكذلك الأمر في يوغوسلافيا القديمة.

أمّا في لبنان فقد تجاوزت الدولة حروب الجيوش والطوائف كافة وعادت لتلعب دورها. وإذا كان أداؤها ما يزال محتاجاً إلى التمتين، لكنها، عملياً، ونظرياً، أملنا الوحيد في إعادة الإعمار.

خاتمة

حكمة عوليس(*)

ميزة دساتير بلدان العالم الثالث أنها خليطٌ من الاتجاهات يعكس مدى تشابك الأمور على صعيد مجتمعاتها.

فكلّ الدول التي نشبت فيها حرب أهلية في العالم الثالث، خلال السنوات الخمسين الأخيرة، هي دول تقوم على دساتير تتميز بالإزدواجيّة. فالدستور اللبناني، على سبيل المثال، هو دستور مدني من جهة ودستور ديني من جهة ثانية. بالتالي فالمجتمع يشعر بنفسه، في ظلّ هذا الإطار المرجعي الأساسي، أنه ليس مجتمعاً مبنياً على أساس مدني ولا مجتمعاً مبنياً على أساس ديني.

وقد دخلت، تحديداً، الحروب الأهلية عندنا من هذه الشقوق التي تفصل بين أُسس المجتمع المدني وأُسس المجتمع الديني (في الهند وقبرص ولبنان بنوعٍ خاص).

ومن الشقوق الأخرى التي تتسرّب منها الحروب الأهلية بسهولة نذكر أيضاً المجتمعات التي هي، في دساتيرها، مدنية وإثنية على حدّ سواء؛ مما يعني أنها ليست مجتمعات مدنية مكتملة ولا مجتمعات مبنية على أساس إثني صرف، كما هو حاصل في البوسنة وأفغانستان. فالنزاع الأهلي وضع نفسه على سكة الحرب في

(*) Ulysses، شخصية معروفة في الأساطير اليونانية [الأوذيسة]؛ اشتهر عوليس بالحكمة والمكر، ولا سيما في استخدامهما معاً للتخلّص من أسر «السيكلوب»، المسخ العملاق ذي العين الواحدة.

هذه البلدان من خلال هذه الممرّات الضيّقة في زمن السلم والواسعة جداً في زمن الاختلاف والتقاتل.

ومن الشروخ الأخرى نذكر أيضاً مجتمعات البلدان المعتمدة على دساتير نصفها مدني ونصفها عسكري. وهذه ميزة دول أميركا اللاتينية بما فيها أميركا الوسطى والجنوبية التي لا هي مبنيّة على أساس مدني ولا هي مبنية على أساس عسكري صرف. فيبقى الشقّ مفتوحاً، في فترات السلم والهدوء، لكنّه سرعان ما يبتلع العسكري المدني عند هبوب رياح التقاتل السياسي.

وهناك نموذج آخر نجده منتشراً في القارة الإفريقية، حيث يقوم العديد من دساتير هذه الدول على أساس مدني وقَبَلي على حدّ سواء. فعدم حسم الأمور لا في هذا الاتجاه ولا في ذاك يُبقي الشقّ مفتوحاً بين أبناء الدولة الواحدة، فينبت الشقاق منه عند قدوم الأزمات المستعصية وحدوث الإختلال العام، كما حصل في الصومال، حيث ابتلع القبلي المدني.

السيناريوات مختلفة. ففي كل دولة نلاحظ وجود تركيبة خاصة بالحرب الأهلية الناشبة. لكن، في جميع النماذج، نلمس لمس اليد أنّ الصراعات الأهلية المسلّحة تقوم على قاسم مشترك هو المجتمع المدنيّ.

ولذلك، كلما كانت التجربة المدنية، في دولةٍ ما، عريقة ومتبلورة، كلّما تجنّب مجتمعها المدنيّ المتراص، شبح الحرب الأهلية.

وبالمقابل، كلّما كان المدنيّ ضعيفاً بسبب تشابكه مع الدينيّ أو الإثنيّ أو الديكتاتوريّ أو القَبَليّ، كلّما ازدادت مخاطر نشوب الحرب الأهلية.

فالشقّ المفتوح هو دعوة مفتوحة للحرب، يقرّر زمانها الأفرقاء الإقليميون المهيمنون أو «السيكلوب» الأميركي ذو العين الواحدة، مباشرةً.

الفهرس

مطبعة دار الكتب ساحة رياض الصلح بناية اللعازارية تلفون: ٦٤٥٠٣٩ (٠١)

٢٠٠٠/٩٤/١١٧٢

جذور الحرب الأهلية

□ من البديهيّات التي لا يُجادل أحد فيها أن الحرب وُجدت منذ أن وُجد البشر والمجتمعات والدول، وذلك من ضمن جدلية التسالم ـ التنازع الدائمة الحضور والاشتغال. وثمة من يؤكد أن الحرب الأهلية لربما كانت هي أصل الحروب وأقدمها، ولربما كانت أيضاً أقسى أنواع الحروب وأكثرها شراسة ووحشية.

□ فمن أين تنبت الحرب الأهلية وما الباعث عليها؟ وما هي الديناميات المحرِّكة لها؟ وفي أية تربة خصبة تنمو وتترعرع؟

□ هذه وغيرها من الأسئلة يُحاول أن يجيب عنها الدكتور فردريك معتوق في هذا الكتاب الذي يريد التأسيس لقاعدة علمية وهي أن الصراعات الأهلية ـ وإنْ اختلفت معادلاتها وسيناريوهاتها ـ تقوم على قاسم مشترك يجمعها هو العنصر المدني: فكلما كانت التجربة المدنية في دولة ما عريقة ومتبلورة، كلما تجنب مجتمعها المدني المتلاحم شبح الحرب الأهلية. وبالعكس، كلما كان العنصر المدني ضعيفاً واهناً فيها بسبب تشابكه مع العامل الديني، أو الإثني، أو الإستبدادي أو القبلي... إلخ، كلما ازدادت مخاطر نشوب الصراع الأهلي.

□ ولعل هذه القاعدة المفترضة تتجلّى كأوضح ما يكون التجلي في نماذج الحرب الأهلية في لبنان وقبرص والصومال والبوسنة... وهي كلها تعنينا نحن العرب بشكل أو بآخر.

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت